الأمم المتحدة

S/2010/204

Distr.: General
23 April 2010
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إليكم من السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن القرارات وإعلان سرت والوثيقة الصادرة عن مؤتمر القمة العربي الذي عقد في سرت بالجماهيرية العربية الليبية في ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن، عملا بالمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

(توقيع) يحيى **محمصاني**
السفير

200810 120810 10-46639 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أود أن أعبّر لكم عن خالص التقدير لمشاركتكم في أعمال مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (٢٢) التي عُقدت في مدينة سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠، ويسرني أن أُرفق مع هذا نسخة ورقية وأخرى ممغنطة من المجلد الذي يضم القرارات والبيانات الصادرة عن هذه القمة.

وكما تعلمون، فإن هذه القمة أصدرت عددا من القرارات الهامة التي تناولت أبرز المواقف العربية إزاء مختلف التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية، وخاصة ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي، وعدد آخر من القرارات ذات الأهمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأود أن أُشير بالخصوص إلى أن القمة قررت طرح قضية الاستيطان والإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة في القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية المحتلة على الجمعية العامة للأمم المتحدة، والإعداد لعرضها على محكمة العدل الدولية ومجلس حقوق الإنسان واجتماع الدول الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات جنيف، إضافة إلى القيام بطرح موضوع القرار الإسرائيلي بالضم غير المشروع للحرم الإبراهيمي في الخليل ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم إلى قائمة المواقع الأثرية الإسرائيلية على المجلس التنفيذي لليونسكو.

وفيما يتعلق بالوضع في القدس، طالبت القمة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها الأمم المتحدة والرباعية الدولية بالاستمرار في عدم الاعتراف أو التعامل مع أي من المشاريع والإجراءات التي تستهدف الأرض والمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية باعتبارها إجراءات غير شرعية وتتجاهل الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

هذا وقد كلفت القمة المجموعة العربية في نيويورك بطلب عقد جلسة خاصة للجمعية العامة لوقف الإجراءات الإسرائيلية في القدس، التي تخالف قواعد القانون الدولي وتعيق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعمل على استصدار قرار عن الجمعية العامة يطلب من محكمة العدل الدولية النظر في وقف الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة.

وقد طالبت القمة بإنشاء لجنة تقصي حقائق في إطار الأمم المتحدة في ضوء قيام عصابات دولية إسرائيلية بعمليات سرقة الأعضاء البشرية للعديد من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وتقديم الدعم العربي والدولي للجان الوطنية التي تشكل للتحقيق في هذه الجرائم.

كما أود الإشارة إلى القرار الصادر عن القمة بشأن التداعيات السلبية لقرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في حق الرئيس عمر البشير رئيس جمهورية السودان، وتأثيره على الجهود المبذولة لإحلال السلام وخاصة اتفاق حُسن النوايا وبناء الثقة الموقّع في الدوحة بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ واتفاقيات السلام الأخرى، ودعا مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في إقرار السلام والاستقرار في السودان، ودعم جهود المنظمات الإقليمية والدولية المبذولة لتحقيق التسوية السياسية بين مختلف الأطراف السودانية المعنية بأزمة دارفور، كما رحبت القمة بالاتفاقات الإطارية الأخيرة الموقّعة بين حكومة السودان وعدد من الحركات المسلحة الدارفورية في الدوحة في إطار المبادرة العربية الأفريقية، وأشاد القرار بالجهود المبذولة من حكومة السودان وتشاد على صعيد تطبيع علاقتهما الأخوية، وحثت القمة كذلك على مواصلة الجهود التنموية العربية لمعالجة الأوضاع الإنسانية في دارفور.

وفيما يتعلق بالوضع في الصومال، دعمت القمة طلب الاتحاد الأفريقي نشر قوات الأمم المتحدة لتحل محل القوات الأفريقية في الصومال في أقرب الآجال، والطلب من الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات والخطوات الضرورية الكفيلة بسرعة نشر هذه القوة.

كما دعت القمة العربية الأمم المتحدة لعقد مؤتمر يهدف وبشكل جاد وضمن برنامج زمني محدد لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وذلك تنفيذا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، ومنها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنونة ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“، ودعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إعداد الوثائق المرجعية اللازمة والناجمة عن خبرتها في الإعداد لمثل تلك المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم.

هذا، وقد أصدرت القمة قرارا حول الإرهاب الدولي وسبل مكافحته أدانت فيه جريمة اغتيال محمود المبحوح التي وقعت في دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ والتي تمثل انتهاكا لسيادتها وأمنها، وتأييد كافة جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في التحقيقات التي تجريها لكشف ملابسات الجريمة، ودعا القرار كافة دول العالم وبالأخص المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إلى التعامل بجدّية مع المجموعات

الإرهابية والأشخاص الداعمين للإرهاب، وإبعادهم عن أراضيها، وعدم منحهم حق اللجوء السياسي أو السماح لهم باستغلال مناخ الحرية للضرر بأمن واستقرار الدول العربية.

كما اتخذت القمة قرارا رحّبت فيه بعرض الأمين العام للجامعة العربية حول سياسة الجوار العربي وطلبت منه إعداد ''ورقة عمل'' عن دول جوار المنطقة العربية في آسيا وأفريقيا وحوض البحر المتوسط وبالمبادئ المقترحة لسياسة الجوار العربية مع تلك الدول والآليات المناسبة لها، وذلك تمهيدا لعرضها على القمة الاستثنائية التي اتفق على عقدها في موعد غايته تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

وأنتهز هذه المناسبة لأوكد لكم حرصي على مواصلة التشاور والتنسيق معكم حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، معربا لكم عن تقديري البالغ لجهودكم في رئاستكم لأعمال الدورة (٦٤) للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

(توقيع) عمرو **موسى**
الأمين العام

المحتويات

	رقم القرار/المستند	الصفحة
في مجال الشؤون السياسية:		
١ - التقارير المرفوعة إلى القمة		٩
• تقرير رئاسة القمة عن نشاط هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات	٤٩٥	٩
• تقارير الأمين العام عن العمل العربي المشترك	٤٩٦	١٠
٢ - تطوير منظومة العمل العربي المشترك	٤٩٧	١٢
٣ - المبادرة اليمنية لتفعيل العمل العربي المشترك	٤٩٨	١٣
٤ - مبادرة الجمهورية العربية السورية لوضع آلية لإدارة، الخلافات العربية - العربية	٤٩٩	١٤
٥ - سياسة الجوار العربي	٥٠٠	١٧
٦ - قيام البرلمان العربي الدائم	٥٠١	١٨
٧ - القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:		
• مبادرة السلام العربية	٥٠٢	٢٥
• وضع خطة تحرك عربي لإنقاذ القدس	٥٠٣	٢٦
• تطورات القضية الفلسطينية	٥٠٤	٣٢
• دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني	٥٠٥	٣٨
• الجولان العربي السوري المحتل	٥٠٦	٣٩
• التضامن مع لبنان ودعمه	٥٠٧	٤٣
• دعم سورية وفلسطين ولبنان	٥٠٨	٤٨
٨ - تطورات الوضع في العراق	٥٠٩	٤٩
٩ - احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي	٥١٠	٥٤

١٠ - معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة على النزاع حول قضية لوكربي.	٥١١	٥٧
١١ - رفض العقوبات الأمريكية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية	٥١٢	٥٨
١٢ - الحصار الجائر المفروض على سورية والسودان من قبل الولايات المتحدة بخصوص شراء أو استئجار الطائرات وقطع الغيار ونتائج هذا الحصار التي تهدد سلامة وأمن الطيران المدني.	٥١٣	٦٠
١٣ - رفض قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في حق فخامة الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان	٥١٤	٦١
١٤ - دعم السلام والتنمية والوحدة في جمهورية السودان	٥١٥	٦٤
١٥ - دعم خيار الوحدة السودانية.	٥١٦	٦٩
١٦ - دعم جمهورية الصومال	٥١٧	٧٠
١٧ - جمهورية القمر المتحدة:		
ألف - دعم جمهورية القمر المتحدة	٥١٨	٧٣
باء - متابعة نتائج أعمال مؤتمر ”دعم التنمية والاستثمار بجمهورية القمر المتحدة“.	٥١٩	٧٦
١٨ - الوضع المتوتر على الحدود الجيبوتية الإريترية في منطقة رأس دوميرا الجيبوتية	٥٢٠	٨٠
١٩ - بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية:		
ألف - المواقف العربية الجماعية من القضايا المطروحة على مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. . .	٥٢١	٨٢
باء - التنسيق العربي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.	٥٢٢	٨٧
٢٠ - تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية	٥٢٣	٨٩
٢١ - تنمية استخدامات الطاقة المتجددة والبديلة	٥٢٤	٩١

٢٢ - الإرهاب الدولية وسبُل مكافحته	٥٢٥	٩٢
٢٣ - بيان صادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (٢٢) بشأن الجريمة الإرهابية لاغتيال محمود المبحوح في دولة الإمارات العربية المتحدة.	ق/٢٢/(٠٣/١٠)/ ٤٢-ص (٠٢٤٧)	٩٥
٢٤ - العلاقات العربية مع التجمعات الدولية والإقليمية:		
التعاون العربي - الأفريقي	٥٢٦	٩٦
٢٥ - العلاقات العربية مع التجمعات الدولية والإقليمية	٥٢٧	٩٩
في مجال الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:		
٢٦ - متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: ١٩-٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)	٥٢٨	١٠٠
٢٧ - متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية العادية في دورتها الحادية والعشرين (الدوحة: آذار/مارس ٢٠٠٩) بشأن الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية .	٥٢٩	١٠٣
٢٨ - مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي	٥٣٠	١٠٤
٢٩ - مخطط الربط البري العربي بالطرق.	٥٣١	١٤٠
٣٠ - تغيُر المناخ	٥٣٢	١٤٢
٣١ - إدخال اللغة العربية كلغة عمل في منظمة التجارة العالمية.	٥٣٣	١٤٥
٣٢ - دعم المشروعات الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين	٥٣٤	١٤٦
٣٣ - البرلمان العربي للأطفال.	٥٣٥	١٤٨
٣٤ - تطوير التعاون العربي في مجال الشباب	٥٣٦	١٤٩
٣٥ - الدفع بجهود البحث العلمي والتقني في الدول العربية.	٥٣٧	١٥٠
٣٦ - مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة.	٥٣٨	١٥١
٣٧ - اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لمبادرة سيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي بإعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب	٥٣٩	١٥٢

٣٨ - وضع خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان	٥٤٠	١٥٤
٣٩ - اقتراح عقد قمة عربية ثقافية	٥٤١	١٦٤
في مجال الشؤون الإدارية والمالية:		
٤٠ - موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية	٥٤٢	١٦٥
٤١ - توجيه الشكر والتقدير للجماهيرية العظمى لاستضافتها القمة العادية (٢٢) في مدينة سرت.	٥٤٣	١٦٦
٤٢ - موعد ومكان الدورة العادية (٢٣) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة	٥٤٤	١٦٧
إعلان سرت	ق/٢٢ (٠٣/١٠)/ ٠٥- ع (٠٢١٥)	١٦٨
وثيقة سرت	ق/٢٢ (٠٣/١٠)/ ٢٣- و (٠٢٥٥)	١٧٨
خطاب الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم في الجلسة الافتتاحية	ق/٢٢ (٠٣/١٠)/ ٢٧- خ (٠٢٥٩)	١٨٠
خطاب السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية	ق/٢٢ (٠٣/١٠)/ ١٠- خ (٠٢٢٣)	١٨٤
قائمة أسماء القادة العرب ورؤساء وفود الدول العربية المشاركة في القمة د.ع (٢٢)	ق/٢٢ (٠٣/١٠)/ ٠٣- نث (٠٢١١)	١٩٦

التقارير المرفوعة إلى القمة

تقرير رئاسة القمة عن نشاط هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر المقدم إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية بشأن متابعة تنفيذ قرارات قمة الدوحة د.ع (٢١) آذار/مارس ٢٠٠٩،
  - وعلى التقرير الختامي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات،

- وعملا بما جاء في النظام الأساسي للهيئة،

يقرر

١ - توجيه الشكر والتقدير إلى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، ورئيس الدورة العادية (٢١) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة على رعايته جهود متابعة تنفيذ قرارات قمة الدوحة (٢٠٠٩)؛

٢ - تقديم الشكر إلى الدول أعضاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات والأمين العام على ما بذلوه من جهود مقدرة لمتابعة تنفيذ قرارات هذه القمة.

(ق.ق: ٤٩٥ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

التقارير المرفوعة إلى القمة

تقارير الأمين العام عن العمل العربي المشترك

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام الذي تناول مختلف مجالات العمل العربي المشترك،
- وعلى ملحق تقرير الأمين العام الخاص بمتابعة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك،

يقرر

١ - الإشادة بتقارير الأمين العام عن العمل العربي المشترك في مختلف مجالات العمل العربي المشترك؛

٢ - الأخذ علما بما ورد في تقرير متابعة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي، وتوجيه الشكر للأمين العام والتأكيد على تقديم تقارير دورية في هذا الشأن إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق.ق: ٤٩٦ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

تطوير منظومة العمل العربي المشترك

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

  - على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- وبناء على ما أبداه القادة العرب من رغبة جماعية في تطوير منظومة العمل العربي المشترك بما يتماشى مع متطلبات المرحلة القادمة، ويواكب الأحداث والتطورات على صعيد العلاقات الدولية والاستفادة من تجارب التجمعات الإقليمية والدولية المماثلة،

- وبعد أن ناقش المبادرة التي تقدم بها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية بشأن إقامة اتحاد الدول العربية، والاقتراحات والأفكار المقدمة من الدول الأعضاء*، ورؤية الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم بشأن إقامة الاتحاد العربي،

- وبناء على اقتراح من حضرة صاحب السمو الأمير حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر،

- وفي ضوء ما يواجه الدول العربية من تحديات وما تتعرض له المنطقة من مخاطر تهدد مصالح الدول العربية،

يقرر

١ - تطوير منظومة العمل العربي المشترك، وتوفير الإمكانات بما يسمح لها بالقيام بواجباتها وتحمل مسؤولياتها وتحقيق المصالح العربية والتحرك نحو تحقيق اتحاد الدول العربية؛

٢ - الترحيب بالمبادرات والمقترحات والأفكار التي تقدم بها العديد من الدول الأعضاء في هذا الشأن؛

---

* المملكة الأردنية الهاشمية - دولة الإمارات العربية المتحدة - مملكة البحرين - الجمهورية التونسية - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - المملكة العربية السعودية - جمهورية السودان - الجمهورية العربية السورية - جمهورية العراق - سلطنة عُمان - دولة قطر - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى - جمهورية مصر العربية - المملكة المغربية - الجمهورية الإسلامية الموريتانية - الجمهورية اليمنية.

٣ - تشكيل لجنة خماسية عليا تتكون من الأخ القائد معمر القذافي وفخامة الرئيس علي عبد الله صالح وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك وحضرة صاحب السمو الأمير حمد بن خليفة آل ثاني وفخامة الرئيس جلال طالباني، وبمشاركة الأمين العام للجامعة للإشراف على إعداد وثيقة لتطوير منظومة العمل العربي المشترك تعرض على الدول الأعضاء تمهيدا لمناقشتها على مستوى وزراء الخارجية قبل العرض على القمة الاستثنائية المقرر عقدها في موعد غايته تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛

٤ - تقوم اللجنة الخماسية العليا بالتشاور مع الملوك والأمراء والرؤساء العرب لبلورة مشروع وثيقة التطوير المشار إليها.

(ق.ق: ٤٩٧ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

المبادرة اليمنية لتفعيل العمل العربي المشترك

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

• على مذكرة الأمانة العامة،

• وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

• وعلى قرار البرلمان العربي الانتقالي في دورته العادية الثانية المستأنفة خلال الفترة ٩-٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بالتأكيد على أهمية المبادرة اليمنية وما تطرحه من أفكار ومقترحات جادة وموضوعية تسهم في حماية الأمن القومي العربي وتعمل على تعزيز العلاقات العربية - العربية في ظل التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة،

• وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عُقد بسرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

يقرر

١ - التأكيد على الدول الأعضاء التي لم تقم بتزويد الأمانة العامة بملاحظاتها ومقترحاتها على المبادرة اليمنية بأن تسرع بالقيام بذلك؛

٢ - الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تشكيل فريق من الخبراء القانونيين والمفكرين السياسيين والبرلمان العربي الانتقالي لدراسة المبادرة ومقترحات الدول الأعضاء بشأنها؛

٣ - الطلب من الأمانة العامة إعداد التقرير اللازم في ضوء مقترحات الدول الأعضاء وتوصيات فريق الخبراء وعرضه على الدورة العادية القادمة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري تمهيدا لرفعه مع التوصيات اللازمة إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق.ق: ٤٩٨ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

مبادرة الجمهورية العربية السورية لوضع آلية لإدارة الخلافات العربية – العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى المذكرة المقدمة من الجمهورية العربية السورية بعنوان ”دعم آليات إدارة وتسوية الخلافات العربية“،
  - وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عُقد بسرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

- واستنادا إلى وثيقة ”عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العرب“ التي أُقرت وجرى التوقيع عليها في قمة تونس بموجب القرار رقم ٢٥٥ بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٤، وإلى وثيقة ”تعزيز المصالحة والتضامن العربي“ التي أقرها ووقع عليها القادة العرب في قمة الدوحة بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ والتي جاء في مقدمتها: ”إدراكا منا للتداعيات الخطيرة للخلافات العربية، وتأثيراتها السلبية على مصالح الأمة العربية، وقضاياها المصيرية. وانطلاقا من دعوة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود التي أطلقت عملية المصالحة العربية في القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بالكويت، وأهمية بذل المزيد من الجهود لتنقية الأجواء وبناء الجسور بما يسمح بتجاوز الخلافات بعمل جماعي تشارك فيه جميع الدول العربية“،

- وبعد الإشادة بالجهود الخيرة التي بذلها صاحب السمو الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت لتحقيق المصالحة العربية خلال انعقاد القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالكويت في ٢٠٠٩،

- وبعد استماعه بالتقدير إلى العرض المقدم من رئيس وفد الجمهورية العربية السورية حول سبل دفع جهود إدارة أي اختلافات وخلافات فيما بين مكونات الأمة العربية داخل البيت العربي بما يسهم في التوصل إلى تسويات مقبولة من الأطراف العربية ذات العلاقة، دعما لاستقرار وسلام وأمن الوطن العربي بأجمعه،

- وإذ يُشير إلى الفقرة سادسا من وثيقة ”تعزيز المصالحة والتضامن العربي“ بشأن تفعيل آليات العمل العربي المشترك بما يحقق المصالح العليا للعمل العربي، ويضمن إدارة الخلافات بما لا يؤدي إلى مضاعفات تضر بالعلاقات العربية،

يقرر

١ - الترحيب بالأفكار المطروحة في ورقة الجمهورية العربية السورية؛

٢ - التأكيد على المبادئ الخاصة بالتعاطي العربي في إدارة الخلاف والتي تشمل:

(أ) عدم اللجوء إلى تقليص أو تجميد العلاقات الثنائية على مختلف الأصعدة. فالعلاقات العربية - العربية بكل وجوهها وجوانبها هي في صالح الأمة العربية وملك لها، ولا يجوز تعطيلها أو تقليصها، فهذا من شأنه توسيع شقة الخلاف بدلا من إدارته أو حله، مع مراعاة الاحترام المتبادل بين الدول العربية؛

(ب) عدم اللجوء إلى أي نوع من الحملات الإعلامية الموجهة، والتي أثبتت نتائجها أن ما تخلقه من عوامل سلبية مفرقة يعرقل إمكان إدارة الخلافات وجهود تسويتها لعودة الأمور إلى حالتها الطبيعية؛

(ج) الالتزام بإبقاء الخلافات العربية داخل العائلة العربية، فتداول الخلافات خارج الإطار العربي يدخل عليها عناصر سلبية توسعها وتعمقها وتمنع من إدارتها إيجابيا، وصولا إلى إمكان حلها؛

(د) تعزيز روح الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية فيما يتعلق بالعمل العربي المشترك وكذلك بجميع المواثيق والعهود المقرة عربيا بما يعزز الحرص على منع الإضرار بالدول العربية ومواطنيها والحفاظ على مصالحها في مواجهة التهديدات والأخطار التي تتعرض لها بما فيها العقوبات الاقتصادية وجميع أنواع الحصار الذي يمكن أن يفرض عليها؛

(هـ) تكريس لغة الحوار في العلاقات العربية مهما بلغت درجة الاختلافات وجعله نهجا ووسيلة للوصول إلى التوافق؛

٣ - المصادقة على الآلية التالية المقترحة لضمان نجاح المبادرات العربية المعنية بإدارة وتسوية الخلافات العربية:

- أن تطرح المبادرات قبل انعقاد القمة العربية بفترة زمنية كافية لغرض إعطاء الوقت الكافي لدراستها والتشاور والتوافق بشأنها،

- عدم طرح مبادرات تتعلق بقضايا تخص دولا دون موافقة تلك الدول مباشرة، أخذا بمبدأ الوقوف معا وليس الحلول محل بعضنا البعض،

- فيما يتعلق بالمبادرات التي تتناول قضايا خلافية بين دولتين أو أكثر، لا بد من درس وتبني هذه المبادرات من قبل الأطراف المعنية قبل طرحها. ولتحقيق ذلك تنشأ لجنة من ممثلي الدول التي يقع الخلاف فيما بينها تجاه قضية محددة، وثلاث دول يتم اختيارها من قبل الدول الأطراف في الخلاف والأمين العام لجامعة الدول العربية. تتخذ تلك اللجنة توصياتها بالتوافق،

- في حال عدم إمكان التوصل إلى توافق، تقوم اللجنة برفع الآراء المختلفة إلى رئاسة القمة العربية للنظر في ما يمكن اتخاذه من إجراء مثل: الدعوة لعقد لقاءات وزارية للدول الممثلة في اللجنة أو إشراك دول عربية أخرى يمكن أن تلعب دورا في إيجاد الحل بحكم طبيعة علاقاتها مع الدول المعنية بما يضمن الوصول إلى الحل المنشود.

(ق.ق: ٤٩٩ د.ع (٢٢) – ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

سياسة الجوار العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد أن ناقش الوضع في منطقة الشرق الأوسط، والتطورات التي تؤثر على الأمن والاستقرار فيها،
- وبعد أن استمع إلى طرح ومقترحات الأمين العام للجامعة في هذا الصدد،

يقرر

الترحيب بعرض الأمين العام بشأن سياسة الجوار العربي، والطلب من الأمين العام إعداد ورقة عمل عن دول جوار المنطقة العربية في آسيا وأفريقيا وحوض البحر المتوسط وعلاقاتها مع الدول العربية، وعرض مذكرة بشأن المبادئ المقترحة لسياسة جوار عربية مع تلك الدول، وسبل تطوير الروابط والتنسيق معها، بما في ذلك إمكانية تشكيل رابطة جوار عربية، للمساهمة في تعظيم المصالح المشتركة، واقتراح الآلية المناسبة في هذا الشأن وعرضها على مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في دورتها المقبلة في أيلول/سبتمبر تمهيدا لعرضها على القمة الاستثنائية التي اتفق على عقدها في موعد غايته تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(ق.ق: ٥٠٠ د.ع (٢٢) – ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

قيام البرلمان العربي الدائم

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى المادة الثامنة من النظام الأساسي للبرلمان الانتقالي،
  - وعلى مشروع النظام الأساسي للبرلمان العربي الدائم،
- واستنادا إلى أحكام المادة (١٩) من ميثاق جامعة الدول العربية، وقرار قمة الجزائر رقم ٢٩٢ د.ع (١٧) بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥،

يقرر

١ - الموافقة على قيام البرلمان العربي الدائم؛

٢ - التمديد للبرلمان العربي الانتقالي لمدة سنتين لاستكمال الأطر القانونية والنظام الأساسي للبرلمان الدائم؛

٣ - إحالة مشروع النظام الأساسي للبرلمان العربي الدائم بالصيغة المرفقة إلى مؤسسات الجامعة استنادا للمادة الثامنة من النظام الأساسي للبرلمان العربي الانتقالي لاستكماله في ضوء ملاحظات ومرئيات الدول الأعضاء، ووضعه في صيغته النهائية تمهيدا لاعتماده من قبل القمة العربية القادمة؛

٤ - تقديم الشكر للبرلمان العربي الانتقالي على جهوده لإعداد هذا المشروع.

(ق.ق: ٥٠١ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

مرفق

مشروع النظام الأساسي للبرلمان العربي

- إيمانا بضرورة تطوير منظومة العمل العربي المشترك وتعزيز مقوماتها وتحديث آلياتها وتفعيل مسيرتها بما يحقق المصالح العليا للأمة العربية،
- واستجابة لتطلعاتها التواقة لإقامة نظام عربي يكون فضاء لممارسة مبادئ الشورى والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ويحقق أمانيها في التنمية الشاملة والمستدامة،
- وتعزيزا لدورها في صنع الحضارة الإنسانية والمساهمة في صياغة قيمها المثلى القائمة على أساس مبادئ تكريم الإنسان وحماية كافة حقوقه،
- وسعيا لتأمين حاضرها ومستقبلها وحماية أمنها القومي ومواجهة تحديات التحولات العلمية والمعرفية والبيئية في عصر العولمة والتكتلات الإقليمية والاقتصادية،
- وانطلاقا من إيمانها بالانتماء إلى دائرة حضارية وثقافية واحدة وتطلعها لبناء آليات التعاون والتكامل والتضامن والحوار وتقوية الروابط بين مكوناتها وفق مبادئ الشورى والديمقراطية وصولا إلى الوحدة العربية الشاملة،
- واعتبارا لمستلزمات إرادتها في المساهمة في اتخاذ القرارات التي تهم مصيرها وحاجتها لمؤسسة برلمانية تعتمد الشورى والديمقراطية اختيارا ومنهجا وتكون أداة للحوار والقرار وقوة دفع شعبية لمنظومة العمل العربي وشريكا فاعلا في رسم السياسة العربية المشتركة خدمة للمصالح العليا للأمة العربية،
- واستنادا إلى أحكام المادة ١٩ من ميثاق جامعة الدول العربية،
- وبموجب أحكام المادة الثامنة من النظام الأساسي للبرلمان العربي الانتقالي التي أناطت بالبرلمان مسؤولية إعداد النظام الأساسي للبرلمان العربي.

مادة (١)

يحدد هذا النظام تشكيل ومهام واختصاصات البرلمان العربي.

مادة (٢)

يقصد بالمصطلحات التالية المعاني الواردة قرين كل منها،

- البرلمان: البرلمان العربي؛

- الجامعة: جامعة الدول العربية،
- الدول الأعضاء: الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية،
- مجلس الجامعة: مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،
- المجالس الوزارية: مجالس جامعة الدول العربية على مستوى الوزراء،
- النظام الداخلي: النظام الداخلي للبرلمان العربي،
- الرئيس: رئيس البرلمان العربي،
- المكتب: مكتب البرلمان العربي،
- الأمين العام: الأمين العام للبرلمان العربي،
- المنظمات العربية المتخصصة: المنظمات العربية العاملة في إطار جامعة الدول العربية.

مادة (٣)

يتكون البرلمان من أربعة أعضاء لكل دولة عضو ويراعى في ذلك تمثيل المرأة.

مادة (٤)

يتم انتخاب أعضاء البرلمان بالاقتراع السري المباشر أو من قبل برلماناتهم الوطنية أو ما يماثلها في كل دولة عضو.

مادة (٥)

يمارس البرلمان اختصاصاته بما يعزز العمل العربي المشترك ويحقق التكامل والتنمية الشاملة وصولا إلى تحقيق الوحدة العربية وعلى وجه الخصوص:

(أ) العمل على تعزيز العلاقات العربية – العربية وتطوير أشكال العمل العربي المشترك وتدعيم آلياته والعمل على ضمان الأمن القومي العربي وتدعيم حقوق الإنسان، وله تقديم التوصيات والاقتراحات التي يراها مناسبة لذلك؛

(ب) متابعة مسيرة العمل العربي المشترك وعقد جلسات استماع مع رؤساء مجالس الجامعة الوزارية أو الأمين العام للجامعة أو رؤساء المنظمات العربية المتخصصة؛

(ج) مناقشة المسائل التي يحيلها إليه مجلس الجامعة أو المجالس الوزارية أو الأمين العام للجامعة أو رؤساء المنظمات العربية المتخصصة، وإبداء الرأي فيها، وله إصدار توصيات بشأنها لتكون أساسا عند إصدار المجالس المعنية للقرارات ذات العلاقة؛

(د) توجيه الأسئلة كتابة إلى رؤساء المجالس الوزارية والأمين العام للجامعة وإلى رؤساء المنظمات العربية المتخصصة وذلك في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم وعلى هذه الجهات الإجابة عن أسئلة الأعضاء خلال مدة يحددها النظام الداخلي؛

(هـ) الموافقة على مشروعات القوانين الموحدة والاتفاقيات الجماعية العربية المحالة إليه وجوبا قبل إقرارها من مجلس الجامعة؛

(و) النظر في مشروعات الموازنات والحسابات الختامية للجامعة والمنظمات العربية المتخصصة، التي يجب عرضها على البرلمان قبل إقرارها من الجهات المختصة؛

(ز) العمل على المواءمة والتنسيق بين القوانين النافذة في الدول الأعضاء تمهيدا لتوحيدها وتبادل التجارب التشريعية بين البرلمانات العربية أو ما يماثلها في كل دولة عضو؛

(ح) التعاون مع البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية بما يخدم مصالح الأمة العربية والسلم والأمن الدوليين؛

(ط) إقرار نظامه الداخلي وتعديله؛

(ي) إقرار ميزانيته وحسابه الختامي؛

(ك) إقرار أنظمته ولوائحه المالية والإدارية وتعديلها.

مادة (٦)

- يكون المقر الدائم للبرلمان بدمشق في الجمهورية العربية السورية،
- للبرلمان إنشاء مكاتب له في أي دولة عضو،
- يتمتع مقر البرلمان ومكاتبه بالحصانات والامتيازات المنصوص عليها باتفاقيات المقر،
- للبرلمان أو للجانه الانعقاد في أي دولة عضو أو بمقر الجامعة.

مادة (٧)

عضو البرلمان يمثل الأمة العربية بأسرها ويمارس مهامه بحرية واستقلال.

مادة (٨)

يؤدي عضو البرلمان قبل مباشرة مهامه اليمين التالية: ''أقسم بالله العظيم أن أعمل على تحقيق أهداف الأمة العربية وأن أرعى مصالحها وأن أؤدي مهامي بالأمانة والصدق''.

مادة (٩)

لا يساءل عضو البرلمان عما يبديه من آراء أثناء قيامه بمهامه أو بسببها.

مادة (١٠)

لا يجوز اتخاذ أية إجراءات جزائية ضد عضو البرلمان ما لم ترفع عنه الحصانة طبقا لأحكام النظام الداخلي إلا في حالة التلبس بالجريمة.

مادة (١١)

يتمتع عضو البرلمان أثناء أو بمناسبة قيامه بمهامه في كل دولة عضو بالامتيازات التي تمنح لممثلي الدول الأعضاء بمقتضى ميثاق الجامعة واتفاقياتها.

مادة (١٢)

تتحمل البرلمانات الوطنية نفقات ممثليها.

ويتحمل البرلمان نفقات أعضائه أثناء تكليفهم بمهامه.

مادة (١٣)

تنتهي العضوية في البرلمان بوفاة العضو أو بفقدانه الأهلية القانونية أو بقبول استقالته أو إسقاط العضوية عنه أو بانتهاء الفصل التشريعي للبرلمان أو بعدم تجديد انتخابه أو تعيينه أو بتوليه منصبا تنفيذيا أو قضائيا.

مادة (١٤)

مدة الفصل التشريعي للبرلمان أربع سنوات وتبدأ دورة البرلمان العادية خلال شهر أيلول/سبتمبر. وتنتهي خلال شهر حزيران/يونيه للسنة التالية.

ويجوز للبرلمان عقد دورة غير عادية كلما اقتضت الضرورة ذلك وفقا للنظام الداخلي.

مادة (١٥)

تكون جلسات البرلمان علنية ما لم يقرر غير ذلك.

مادة (١٦)

ينتخب البرلمان الرئيس لمدة أربع سنوات، وينتخب نواب الرئيس ورؤساء اللجان كل سنتين وفقا لأحكام النظام الداخلي.

مادة (١٧)

يمثل الرئيس البرلمان في علاقاته بالغير وأمام القضاء.

يحدد النظام الداخلي اختصاصات وصلاحيات الرئيس.

مادة (١٨)

يتكون المكتب من الرئيس ونوابه ورؤساء اللجان الدائمة.

مادة (١٩)

يجوز للبرلمان تشكيل لجان أخرى مؤقتة أو فرعية عند الضرورة وذلك وفقا للنظام الداخلي.

مادة (٢٠)

يكون للبرلمان أمانة عامة يرأسها أمين عام وتقوم بالمهام الإدارية والمالية الفنية.

يعين الأمين العام والأمناء المساعدون بقرار من المكتب وباقتراح من الرئيس وموافقة البرلمان.

مادة (٢١)

تكون للبرلمان ميزانية سنوية مستقلة تعدها أمانته العامة وفقا للأصول المحاسبية ويتولى المكتب مراجعتها تمهيدا لإحالتها إلى اللجنة المختصة لفحصها وعرضها على البرلمان لإقرارها.

مادة (٢٢)

تتكون موارد البرلمان من:

- اشتراكات سنوية متساوية وملزمة تقدمها الدول الأعضاء وفقا للأسس والضوابط المعتمدة والمعمول بها في الجامعة،
- التبرعات والهبات والوصايا. ويشترط لقبول الأجنبية أو الخاصة منها موافقة البرلمان،

- الأموال التي آلت إليه من البرلمان العربي الانتقالي،
- عوائد استثمار أموال البرلمان.

مادة (٢٣)

يحدد مجلس الجامعة تاريخ انعقاد أول دورة للبرلمان بعد تسمية ثلثي أعضائه.

ويتولى رئيس البرلمان العربي الانتقالي دعوة أعضاء البرلمان لحضور جلسته الأولى.

مادة (٢٤)

يستمر البرلمان العربي الانتقالي في مهامه حتى تاريخ انعقاد أول دورة للبرلمان.

تنتقل حقوق والتزامات البرلمان العربي الانتقالي إلى البرلمان.

مادة (٢٥)

يجوز تعديل أحكام هذا النظام بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان وإقرار مجلس الجامعة.

مادة (٢٦)

يدخل هذا النظام الأساسي حيز النفاذ بعد إقراره من مجلس الجامعة.

يعتمد

هدى فتحي **بن عامر**

رئيس البرلمان العربي الانتقالي

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته

مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

• على مذكرة الأمانة العامة، وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

• وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عُقد بسرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

- وإذ يستذكر قرارات القمم العربية، وبخاصة قمة بيروت (٢٠٠٢)، وقمة شرم الشيخ (٢٠٠٣)، وقمة تونس (٢٠٠٤)، وقمة الجزائر (٢٠٠٥)، وقمة السودان (٢٠٠٦) وقمة الرياض (٢٠٠٧)، وقمة دمشق (٢٠٠٨) وقمة الدوحة (٢٠٠٩)، والبيانات الصادرة عن اجتماعات اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ و ٢ آذار/مارس ٢٠١٠ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠،

- وإذ يشير إلى قرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي وبخاصة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمتعلقة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعملية السلام الدائم والشامل،

- وإذ يؤكد على قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧١٥٣ – د.ع ١٣٣ – ٣ آذار/مارس ٢٠١٠، ورقم ٦٩٩٦ – د.غ.ع – ج ٢ – ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ورقم ٦٩٩٨ – د.غ.ع – ج ٢ – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

- وإذ ينبه إلى خطورة استمرار إسرائيل في تجاهل المساعي السلمية الدولية والعربية وتحدي قرارات الشرعية الدولية، واتخاذ إجراءات أحادية الجانب،

- وإذ يدين استمرار تصاعد العدوان الوحشي الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني،

- وإذ يؤكد على أهمية احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية ووحدة القرار والأراضي الفلسطينية،

- وأن فلسطين شريك كامل في عملية السلام،

يقرر

١ - التأكيد مجدداً على أن السلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي وأن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، والتأكيد على أن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة في الجنوب اللبناني والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى مبادرة السلام العربية ووفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٤) لسنة ١٩٤٨، ورفض كافة أشكال التوطين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لما جاء في مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت (٢٠٠٢) وأعادت التأكيد عليها القمم العربية المتعاقبة ووفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيتها ذات الصلة؛

٢ - إدانة كافة الإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وبيت لحم والخليل وقطاع غزة وهو ما يشير إلى نوايا إسرائيل المبيتة لنسف أي جهد تفاوضي وتعويق الوصول إلى تسوية عادلة، والإمعان في تغيير التركيبة السكانية والشكل الجغرافي للأراضي المحتلة بما يجعل من الصعب قيام دولة فلسطينية ذات سيادة من خلال فرض الأمر الواقع على الأرض، والتي كان آخرها الإعلان عن عدم نية إسرائيل الانسحاب من منطقة غور الأردن وبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في القدس الشرقية، وقرار الحكومة الإسرائيلية الأخير بالعمل على تسجيل الحرم الإبراهيمي في الخليل ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم على قائمة المواقع التراثية الإسرائيلية؛

٣ - الإعراب عن الرفض القاطع لسياسة الاستيطان المستمرة التي تمارسها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة الرئيس أوباما للتمسك بموقفه المبدئي والأساسي الذي دعا فيه إلى الوقف الكامل لسياسة الاستيطان في كافة الأراضي المحتلة بما في ذلك النمو الطبيعي وفي القدس الشرقية باعتبار الاستيطان يشكل عائقاً خطيراً أمام تحقيق السلام العادل والشامل، ومطالبة الإدارة الأمريكية واللجنة الرباعية بعدم قبول الحجج الإسرائيلية لاستمرار الاستيطان والاعتداءات المستمرة على القدس لتهويدها، والضغط على إسرائيل للوقف الكامل والفوري للاستيطان؛

٤ - التأكيد على الرفض القاطع لأي اقتراحات لحلول جزئية أو مرحلية بما في ذلك اقتراح الدولة ذات الحدود المؤقتة، أو على أي جزء من الأراضي الفلسطينية؛

٥ - تأكيد الالتزام بالموقف العربي بأن استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية يتطلب قيام إسرائيل بتنفيذ التزامها القانوني بالوقف الكامل للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ورفض كافة الذرائع والتبريرات الإسرائيلية تحت أي مسمى للاستمرار في نشاطها الاستيطاني غير المشروع، وكذلك التأكيد على ضرورة الالتزام بسقف زمني محدد لهذه المفاوضات وأن تستأنف من حيث توقفت وعلى أساس المرجعيات المتفق عليها لعملية السلام؛

٦ - طرح الإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة في القدس والأراضي المحتلة على محكمة العدل الدولية وعلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، والطلب من الأمين العام بدء اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك، كما تطلب من كافة وزارات الخارجية والسفراء العرب في العواصم التي تعمل بها هذه المنظمات التنسيق الفوري مع الأمانة العامة نحو تحقيق هذا الهدف، وتكليف المجموعة العربية في اليونسكو بطرح موضوع الضم غير المشروع للحرم الإبراهيمي في الخليل ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم إلى قائمة المواقع الأثرية الإسرائيلية على اليونسكو؛

٧ - المطالبة برفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة بشكل فوري، والطلب من الولايات المتحدة اتخاذ موقف واضح من هذا الحصار الظالم واللاإنساني؛

٨ - توجيه الشكر للأطراف الدولية التي دعمت مبادرة السلام العربية ومطالبتها مواصلة دعمها للقضية الفلسطينية والحقوق العربية والدفع بجهود السلام والتأكيد على أن استمرار رفض إسرائيل لمبادرة السلام العربية التي تستند إلى الشرعية الدولية ومبادئها ومرجعياتها تؤكد عدم جدية إسرائيل في تحقيق السلام؛

٩ - التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به لجنة مبادرة السلام العربية، وأهمية استمرار جهودها برئاسة دولة قطر خلال الدورة (٢٢) للقمة العربية، وفقاً للإطار السياسي الذي يقوم على أن مبادرة السلام العربية المطروحة اليوم لن تبقى على الطاولة طويلاً.

(ق.ق: ٥٠٢ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

* انطلاقاً من موقف الجماهيرية العظمى تجاه الشروط الضرورية لإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة، فإنها تود أن تُسجل مجدداً تحفظها على الإشارات الواردة بالقرار بشأن مبادرة السلام العربية، ما لم يتم النص صراحة في المبادرة على حق الشعب الفلسطيني في العودة والتعويض ونزع أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية وإقامة الدولية الفلسطينية الديمقراطية على أرض فلسطين.

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته
وضع خطة تحرك عربي لإنقاذ القدس

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عُقد بسرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

- وإذ يؤكد على كافة قراراته في هذا الشأن والقرارات الدولية وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

- وبالنظر للمخاطر الجسيمة المتزايدة التي تواجهها القضية الفلسطينية جراء استمرار السياسات الإسرائيلية العدوانية وبشكل خاص تلك الهادفة إلى تغيير البنية الجغرافية والديمغرافية والثقافية لمدينة القدس، بما في ذلك إجراءات توسيع بناء المستوطنات فيها وفرض الأنظمة والتشريعات الرامية لطرد سكانها، وتهويدها وطمس هويتها العربية، واستهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية وبخاصة المسجد الأقصى، ومحاولة تغيير معالم البلدة القديمة في القدس، وهو ما أظهرته الإجراءات والممارسات الإسرائيلية الأخيرة بصورة واضحة،

- وفي ضوء رفض إسرائيل المتواصل الانصياع لقرارات الشرعية الدولية وإمعانها في انتهاك القانون الدولي الإنساني بحق الشعب الفلسطيني من خلال إجراءات الحصار الاقتصادي الخانق وسياسة العقوبات الجماعية، وتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية، والاعتداء المستمر على المرافق الحيوية والمؤسسات الوطنية الفلسطينية،

- وتأكيداً للموقف العربي الثابت والدائم باعتبار القضية الفلسطينية القضية المركزية للعرب جميعاً، وتعني جميع أبناء الأمة العربية وأقطارها، وتشكل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي بما يمثله من خطر عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري يهدد مصير الأمة العربية بكاملها،

- وانطلاقاً من الحرص العربي على دعم صمود الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة حقوقه، وتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لمواجهة المخططات الإسرائيلية،

- وإذ يحيي صمود وثبات أهل القدس في وجه العدوان الإسرائيلي المتواصل عليهم وعلى أرضهم ومقدساتهم بغية تهويد مدينتهم، يؤكد أهمية دور المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية (رئاسة لجنة القدس) والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية وغيرها من الدول العربية والإسلامية في الحفاظ على الهوية العربية والمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ودعم صمود المقدسيين،

- وإيماناً بضرورة تفعيل وتنفيذ قرارات القمم العربية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية بما في ذلك العمل على وضع آليات عملية وتنفيذية لها،

يقرر:

١ - انعقاد قمة سرت تحت نداء ''دعم صمود القدس''؛

٢ - التأكيد على أن جميع الإجراءات والممارسات الإسرائيلية من أجل تغيير معالم مدينة القدس المحتلة ووضعها الجغرافي والبشري والتاريخي بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات وتهجير السكان هي إجراءات باطلة وفقاً لقواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا يمكن الاعتراف بها،

٣ - التأكيد على أن القدس الشرقية أرض محتلة وبأن جميع الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي فيها باطلة بطلاناً مطلقاً ومنعدمة قانوناً وحكماً ولا يترتب عليها إحداث أي تغيير على وضع المدينة القانوني كمدينة محتلة ولا على وضعها السياسي باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين، والإشارة إلى الموقف الدولي الجماعي إزاء عدم قانونية وجود المستوطنات في الأراضي المحتلة؛

٤ - مطالبة الدول والمنظمات الدولية كافة بالاستمرار في عدم الاعتراف أو التعامل مع أي من المشاريع والإجراءات التي تستهدف الأرض والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين باعتبارها غير شرعية وتتجاهل الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني،

٥ - وضع خطة تحرك عربي لدعم صمود القدس تتضمن الإجراءات والخطوات المُشار إليها في هذا القرار؛

٦ - مطالبة منظمة اليونسكو تعيين بعثة دائمة في القدس لرفع تقارير دورية حول الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى يتسنى وقفها وتكليف المجموعة العربية في اليونسكو باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن؛

٧ - تكليف المجموعة العربية في نيويورك طلب عقد جلسة خاصة للجمعية العامة لوقف الإجراءات الإسرائيلية في القدس، التي تخالف قواعد القانون الدولي وقيام إسرائيل بإعاقة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتقييم إمكانية استصدار قرار عن الجمعية العامة يطلب من محكمة العدل الدولية النظر في وقف الإجراءات الإسرائيلية في القدس وتفويض الأمين العام للجامعة بإجراء المشاورات حول الموضوع وفي حال ثبت تعذر رفع دعوى مباشرة أمام المحكمة؛

٨ - الدعوة إلى التنسيق مع منظمة المؤتمر الإسلامي خاصة لجنة القدس لتحقيق التكامل اللازم من أجل بلوغ النتائج المتوخاة من هذه الخطة؛

٩ - زيادة الدعم الإضافي المقرر في قمة بيروت ٢٠٠٢ لصندوقي الأقصى والقدس إلى ٥٠٠ مليون دولار لدعم صمود الشعب الفلسطيني وتثبيته على أرضه وتمكينه من إفشال المخططات الإسرائيلية المستمرة والمتصاعدة في القدس المحتلة؛

١٠ - عقد مؤتمر دولي تحت رعاية جامعة الدول العربية وبمشاركة جميع الدول العربية والمؤسسات والنقابات وهيئات المجتمع المدني المعنية خلال الثلاثة أشهر القادمة للدفاع عن القدس وحمايتها على كافة الأصعدة، والترحيب باستضافة دولة قطر لهذا المؤتمر؛

١١ - دعوة الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني لتمويل وتنفيذ المشروعات التنموية الخاصة بقطاع التعليم والصحة والشباب والرفاه الاجتماعي والقطاع الاقتصادي والإسكان في القدس، وذلك لدعم الوجود العربي فيها؛

١٢ - دعوة الفعاليات الشعبية والمؤسسات والأفراد للتبرع دعماً لصمود الشعب الفلسطيني في القدس والطلب من الأمانة العامة الاستمرار في فتح حساب لدى البنوك في الدول العربية لهذا الغرض، على أن يحدد مجلس الجامعة آليات استخدام هذه التبرعات؛

١٣ - تكليف وزراء الإعلام العرب بالتركيز على ما تتعرض له القدس من أخطار التهويد، ودعوة وسائل الإعلام العربية الاهتمام بأوضاع القدس وعرض الإجراءات الإسرائيلية في المدينة، ودعم سبل التمسك بعروبتها؛

١٤ - الدعوة لاستئناف انعقاد اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ لعقد مؤتمر لبحث سبل تطبيق الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال بما في ذلك القدس المحتلة مستفيدين من النتائج الإيجابية التي أوجدها تقرير غولدستون، وتكليف المجموعة العربية في جنيف باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن؛

١٥ - تكليف دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ببحث أي خطوات أو إجراءات إضافية مطلوبة لمواجهة مخططات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس؛

١٦ - الطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن في أسرع وقت ممكن.

(ق.ق: ٥٠٣ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته

تطورات القضية الفلسطينية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

• على مذكرة الأمانة العامة،

• وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

• وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عُقد بسرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

- وإذ يستذكر قرارات القمم العربية، وخاصةً قمة بيروت (٢٠٠٢)، وقمة شرم الشيخ (٢٠٠٣)، وقمة تونس (٢٠٠٤)، وقمة الجزائر (٢٠٠٥)، وقمة الخرطوم (٢٠٠٦) وقمة الرياض (٢٠٠٧)، وقمة دمشق (٢٠٠٨) وقمة الدوحة (٢٠٠٩)،

يقرر

١ - التأكيد مجدداً على أن السلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي وأن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، والتأكيد على أن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة في الجنوب اللبناني والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى مبادرة السلام العربية ووفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٤) لسنة ١٩٤٨، ورفض كافة أشكال التوطين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لما جاء في مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت (٢٠٠٢) وأعادت التأكيد عليها القمم العربية المتعاقبة ووفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيتها ذات الصلة؛

٢ - التأكيد على أن دولة فلسطين شريك كامل في عملية السلام وضرورة استمرار دعم منظمة التحرير الفلسطينية في مطالبتها لإسرائيل بالوقف الكامل للاستيطان قبل استئناف المفاوضات من النقطة التي انتهت عندها وتحديد مرجعية واضحة لعملية السلام ووضع إطار زمني للمفاوضات، والشروع في قضايا التسوية النهائية للصراع العربي

الإسرائيلي وعلى رأسها الاستيطان والقدس واللاجئين والحدود والمياه، والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة والتأكيد على أن قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، هي وحدة جغرافية واحدة لا تتجزأ لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كافة الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ورفض كافة المحاولات الرامية إلى تفتيت وحدة الأراضي الفلسطينية وكافة الإجراءات أحادية الجانب التي تتخذها إسرائيل؛

٣ - رفض المواقف الإسرائيلية الخاصة بمطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب الهادفة إلى تغيير الواقع الديمغرافي والجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وفرض وقائع جديدة على الأرض، واستباق نتائج مفاوضات الوضع النهائي ومحاولات الالتفاف على أسس عملية السلام ومرجعياتها وتقويض الحل المتمثل في إقامة دولتين والقضاء على فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة؛

٤ - توجيه تحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة لمواجهة العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة ودعم صموده ومقاومته لهذا العدوان، والإدانة الشديدة للعدوان الإسرائيلي الهمجي على قطاع غزة والذي أوقع الآلاف من الشهداء والجرحى الفلسطينيين، خاصة بين المدنيين من الأطفال والنساء وأحدث دماراً هائلاً وشاملاً للبنية التحتية والمؤسسات العامة والخاصة، والمطالبة بوقف العدوان الإسرائيلي، ورفع الحصار الجائر وتحميل إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال المسؤولية القانونية والمادية عما ارتكبت من جرائم حرب وانتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي؛

٥ - دعوة الرئيس أوباما للتمسك بموقفه المبدئي والأساسي الذي دعا فيه إلى الوقف الكامل لسياسة الاستيطان في كافة الأراضي المحتلة بما في ذلك النمو الطبيعي وفي القدس الشرقية باعتبار الاستيطان يشكل عائقاً خطيراً أمام تحقيق السلام العادل والشامل، ومطالبة الإدارة الأمريكية بعدم قبول الحجج الإسرائيلية لاستمرار الاستيطان والاعتداءات المستمرة على القدس لتهويدها، والضغط على إسرائيل للوقف الكامل والفوري للاستيطان؛

٦ - التأكيد على أن استمرار الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيؤدي إلى فشل المباحثات غير المباشرة مما سيؤدي إلى قيام الدول العربية بالدعوة إلى عقد اجتماعٍ عاجل لمجلس الأمن لإعادة عرض الصراع العربي الإسرائيلي من مختلف أبعاده، والطلب من الولايات المتحدة عدم استخدام الفيتو باعتبار أن فشل المباحثات وتدهور الأوضاع في الأراضي المحتلة يبرر ذلك؛

٧ - التأكيد على عروبة القدس ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تستهدف تهويد المدينة وضمها وتهجير سكانها، وإدانة مصادرة الأراضي وبناء وحدات استيطانية في القدس الشرقية، وإدانة أعمال الحفريات الإسرائيلية أسفل وفي محيط المسجد الأقصى التي تهدد بانهياره ودعوة المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية ولا سيما منظمة اليونسكو إلى تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية، ودعوة الدول العربية إلى ضرورة التحرك السريع من أجل إحباط مخططات إسرائيل؛

٨ - إدانة مواصلة إسرائيل لانتهاكاتها الجسيمة وممارساتها العنصرية واستمرارها بمصادرة وهدم المباني في القدس لخدمة مشاريعها الاستيطانية في المدينة المقدسة، ومواصلتها لتجريف آلاف الدونمات لصالح إنشاء مشروع القدس الكبرى، وتعمدها بناء طوق استيطاني ليضمن تمزق التواصل الجغرافي الفلسطيني من شمال الضفة وجنوبها، واستكمال عزل مدينة القدس عن محيطها وإحكام السيطرة عليها وتهويدها؛

٩ - التأكيد على أن الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم وكافة المقدسات الإسلامية والمسيحية في الضفة الغربية هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في الخامس من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وينطبق عليها كافة القوانين والشرائع الدولية والاتفاقية الرابعة لجنيف لعام ١٩٤٩، التي تؤكد أنه لا يجوز لسلطة الاحتلال المساس بها أو تغيير معالمها، لذلك فإن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل بضم الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح إلى ما يسمى بالتراث اليهودي هي إجراءات مرفوضة وباطلة وغير شرعية ولا يعتد بها بأي حال من الأحوال؛

١٠ - الإدانة الشديدة لقرار الحكومة الإسرائيلية الأخير بإضافة الحرم الإبراهيمي الشريف ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم وأسوار القدس إلى قائمة المواقع الأثرية والتاريخية لإسرائيل، ومطالبة اليونسكو ومنظمة المؤتمر الإسلامي والدول الإسلامية والمجتمع الدولي للتصدي لهذه الإجراءات التي تهدف إلى تزييف وتغيير التاريخ وفرض الحقائق على الأرض ومزيد من الإملاءات والقيام بخطوات ملموسة وحازمة لإنقاذ الموقف من دوامة جديدة من النزاع وسفك الدماء لأن ذلك يشكل إعلان حرب على المقدسات بما ينذر بنشوب حرب دينية في المنطقة؛

١١ - دعوة المجموعة العربية لدى اليونسكو ومجلس السفراء العرب في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الألكسو والإسيسكو ومنظمة المؤتمر الإسلامي للاستمرار في جهودها للتصدي لمحاولات إسرائيل لإدراج الموقعين على قائمة التراث اليهودي، وتثمين جهود السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بهذا الشأن؛

١٢ - احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية واحترام المؤسسات الشرعية للسلطة الوطنية الفلسطينية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، والالتزام بوحدة القرار الفلسطيني من أجل الحفاظ على مكتسبات وحقوق الشعب الفلسطيني المعرضة للخطر، والتأكيد على أن المصالحة الوطنية الفلسطينية تشكل الضمانة الحقيقية لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تعتبر أهم المرتكزات للحفاظ على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والحفاظ على وحدة أراضيه؛

١٣ - مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل من أجل رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر من قطاع غزة وإليه وبتفعيل اتفاق المعابر الذي تم التوصل إليه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وخاصة بعد أن تحول القطاع فعلياً إلى سجن كبير، وامتناع إسرائيل عن فتح المعابر وعدم السماح ببناء الميناء، وإعادة بناء المطار وإنشاء ممر آمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، ورفضها إدخال مواد البناء لإعادة إعمار ما دمرته الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة؛

١٤ - أهمية تحقيق المصالحة الفلسطينية بشكل فوري وبما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني، ودعوة جمهورية مصر العربية للاستمرار في جهودها لتأمين التوصل إلى اتفاق المصالحة ليتم التوقيع عليه من كل الأطراف الفلسطينية؛

١٥ - التأكيد على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والتأكيد على ضرورة إعلان إسرائيل الوقف الفوري والكامل لسياسة الاستيطان وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لا سيما قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١)، اللذان يؤكدان على عدم شرعية الاستيطان، وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة تحت رقابة دولية، والعمل على إزالة جدار الفصل العنصري ووقف كافة إجراءات التهويد الإسرائيلية في القدس، وإنهاء الحصار الاقتصادي والعسكري وتحميلها مسؤولية تعويض الشعب الفلسطيني عن كل الخسائر الفادحة التي لحقت به جراء هذا الحصار، ورفع الحواجز العسكرية بين مدن الضفة الغربية وفتح كافة معابر قطاع غزة؛

١٦ - مطالبة الدول والمؤسسات التي تقدم دعماً للاستيطان بالعمل على تجفيف موارد الاستيطان باعتباره خرقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة يقوض عملية السلام، ومطالبة الدول التي لديها استثمارات في الشركات التي تساهم في تمويل ودعم عمليات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسحب استثماراتها، وكذلك مطالبة الدول

التي تساهم الشركات المسجلة لديها أو الشركات التي لديها عقود ومشاريع استثمارية مرتبطة بهذا النشاط الاستيطاني بوقف كافة هذه الاستثمارات أو المشاريع؛

١٧ - الترحيب بتبني مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة لتقرير غولدستون حول الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة للقانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان خلال الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، والاستمرار في ملاحقة إسرائيل قضائياً على جرائم الحرب التي اقترفتها لمحاسبة مرتكبيها وتعويض الضحايا وملاحقة المسؤولين عن تلك الجرائم وإحالتهم إلى المحاكم الدولية؛

١٨ - بذل المساعي والجهود لدى المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين الذين يقبعون في سجون الاحتلال بما فيهم القيادات السياسية والتشريعية ومطالبتها بعدم تجاهل هذه القضية تطبيقاً لقواعد وقوانين الشرعية الدولية وفي مقدمتها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩؛

١٩ - مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة ببذل الجهود الحثيثة واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للسعي نحو الإفراج العاجل وغير المشروط عن النساء الفلسطينيات الأسيرات والأطفال في السجون الإسرائيلية وتوفير الحماية الدولية لهم وذلك تفعيلاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة القرار ٣/٤٨ الصادر عن لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة في الدورة ٤٨ المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٤؛

٢٠ - الدعوة لعقد مؤتمر دولي في جامعة الدول العربية لتوضيح قضية الأسرى وأبعادها في مطلع عام ٢٠١١، بالتنسيق مع وزارة شؤون الأسرى في السلطة الوطنية الفلسطينية؛

٢١ - دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته والتحرك لاتخاذ الخطوات والآليات اللازمة لحل الصراع العربي الإسرائيلي بكافة جوانبه وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس حل الدولتين وفقاً لحدود ١٩٦٧، وأحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية؛

٢٢ - المطالبة بإنشاء لجنة تقصي حقائق في إطار الأمم المتحدة للتأكد من قيام عصابات دولية إسرائيلية بعمليات سرقة الأعضاء البشرية للعديد من المواطنين العرب، وتقديم الدعم العربي والدولي للجان الوطنية التي تشكل للتحقيق في هذه الجرائم؛

٢٣ - مطالبة المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بدفع التعويضات المستحقة للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية جراء الخسائر الناجمة عن العدوان الإسرائيلي المستمر مستفيدين من سابقة قيام إسرائيل بدفع تعويضات إلى الأمم المتحدة عن الضرر اللاحق بمنشآت الأونروا خلال عدوانها الأخير على قطاع غزة، وتحميلها المسؤولية القانونية عن الأضرار التي ألحقتها بالمنشآت والمرافق الحيوية الفلسطينية؛

٢٤ - تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة بما يلي:

- مطالبة الأمم المتحدة إرسال بعثة تقصي حقائق لتحري أوضاع أملاك وأراضي اللاجئين الفلسطينيين في أراضي فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨ والعمل على الحصول على نسخ كاملة من جميع الوثائق والخرائط الموجودة لدى (إدارة الأراضي في إسرائيل)، والطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد تقرير بهذا الشأن لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على أملاك اللاجئين،

- مطالبة الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها واتخاذ الإجراءات اللازمة وفق آلية مناسبة للتطبيق لمنع التصرف بأملاك اللاجئين الفلسطينيين في أراضي فلسطين عام ١٩٤٨، باعتبارها لاغية وباطلة.

٢٥ - الطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية إجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات لمتابعة تنفيذ هذا القرار.

(ق.ق: ٥٠٤ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته

دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عُقد بسرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

- وإذ يؤكد على أهمية الالتزام بسداد المساهمات المتوجبة على الدول الأعضاء في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفقا لقرارات القمم العربية، في بيروت (٢٠٠٢)، وشرم الشيخ (٢٠٠٣)، وتونس (٢٠٠٤)، والجزائر (٢٠٠٥)، والخرطوم (٢٠٠٦)، والرياض (٢٠٠٧)، ودمشق (٢٠٠٨)، والدوحة (٢٠٠٩)،

يقرر

١ - توجيه الشكر للدول العربية التي أوفت بكامل التزاماتها ومساهمتها كليا أو جزئيا في دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس وفقا لقرارات قمة القاهرة غير العادية لعام ٢٠٠٠ وفي تقديم الدعم الإضافي للصندوقين وفق مقررات قمة بيروت (د.ع ١٤) لعام ٢٠٠٢ ودعوة الدول العربية التي لم تف بالتزاماتها تجاه الدعم الإضافي سرعة الوفاء بهذه الالتزامات؛

٢ - توجيه الشكر إلى الدول العربية التي أوفت بالتزاماتها في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ودعوة الدول العربية الأخرى إلى الوفاء بالمتأخرات المستحقة عليها بأقصى سرعة والتأكيد على أهمية الاستمرار في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية؛

٣ - دعوة الدول العربية لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لفترة جديدة بدءا من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وفق الآلية التي أقرتها قمة بيروت ٢٠٠٢.

(ق.ق: ٥٠٥ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته

الجولان العربي السوري المحتل

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧١٦١ د.ع (١٣٣) بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٠،

- وإذ يستذكر قرارات مؤتمرات القمة العربية، وآخرها قرار قمة الدوحة رقم ٤٥٧ د.ع (٢١) بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩،

يقرر

١ - تأكيد الدول العربية دعمها ومساندتها الحازمة لمطلب سوريا العادل وحقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، استنادا إلى أُسس عملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية، والبناء على ما أُنجز في إطار مؤتمر السلام الذي انطلق في مدريد عام ١٩٩١؛

٢ - التأكيد مجددا على كافة قراراته وآخرها قرار قمة الدوحة رقم ٤٥٧ د.ع (٢١) بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، وعلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٤١٢٦ بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٢ وقراراته اللاحقة وآخرها القرار رقم ٧١٦١ د.ع (١٣٣) بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٠ التي تنص على رفض كل ما اتخذته سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي للجولان العربي السوري المحتل، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية لتكريس سيطرتها عليه غير قانونية ولاغية وباطلة، وتشكِّل خرقا للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١)، وقرار الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين رقم ٦٣/٩٩ بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الذي أكد على أن قرار إسرائيل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بضم الجولان العربي السوري المحتل غير قانوني ولاغ وباطل وغير ذي أثر قانوني ويشكل انتهاكا خطيرا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) وكذلك قرار الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين رقم ٦٤/٢١ بتاريخ

٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وكذلك قراري الجمعية العامة رقم ٦٤/٩٣ ورقم ٦٤/٩٥ بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر في هذا الشأن؛

٣ - التأكيد من جديد أن استمرار احتلال الجولان العربي السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧ يشكِّل تهديدا مستمرا للسلم والأمن في المنطقة والعالم؛

٤ - إدانة إسرائيل لممارساتها في الجولان العربي السوري المحتل المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي والموارد المائية، وإقامة سد ركامي قرب مدينة القنيطرة لسرقة المياه وحرمان المزارعين السوريين من أهم مصادر المياه لري مزروعاتهم وسقاية مواشيهم، وبناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين إليها واستغلال مواردها الطبيعية وبناء المشاريع عليها، وآخرها الإعلان عن مناقصة لعرض وبيع عشرة مناطق في الجولان العربي السوري المحتل لإنشاء مزارع للكرمة، وإقامة مصانع للخمور عليها، وفرض المقاطعة الاقتصادية على المنتجات الزراعية للسكان العرب ومنع تصديرها؛

٥ - تأكيد الموقف العربي بالتضامن الكامل مع سورية ولبنان، والوقوف معهما في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المستمرة ضدهما، واعتبار أي اعتداء عليهما اعتداء على الأمة العربية؛

٦ - دعم صمود المواطنين العرب في الجولان العربي السوري المحتل والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، والتأكيد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على مواطني الجولان العربي السوري المحتل وإدانة سلطات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاتها الصارخة لجميع حقوق المواطنين السوريين الواقعين تحت الاحتلال في الجولان كبارا وصغارا بموجب مبادئ القانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية وما ينجم عن هذا الاحتلال من نزوح آلاف السكان وتشريدهم وسلب أراضيهم وانفصال الأسر وانعكاس ذلك الوضع على حياة الأطفال وتربيتهم إضافة إلى انتهاكات أخرى عديدة في مجال حقوق الطفل (تتعارض مع الالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل)؛

٧ - مطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، بضمان احترام إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعمل على تسهيل قيام سكان الجولان العربي السوري المحتل بزيارة أهاليهم وأقاربهم في الوطن الأم سورية عبر معبر القنيطرة وبإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛

٨ - إدانة الممارسات والاستفزازات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء قرية الغجر السورية في الجولان العربي السوري المحتل، بهدف تقسيمها وتهجير سكانها

وبناء جدار يفصلهم عن أراضيهم وأرزاقهم. واعتبار أن قيام إسرائيل بعملية إجبار سكان القرية المدنيين على الانتقال إلى القسم الجنوبي منها، يشكِّل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، كما تعتبر ''جريمة ضد الإنسانية''. وكذلك اعتبار أن أي عملية تقسيم للقرية من شأنها المساس بالوضع السيادي لسورية عليها، ومطالبة المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته للضغط على إسرائيل لمنعها من تقسيم القرية ووقف المعاناة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لسكانها الرازحين تحت الاحتلال، ودعم سورية في الاحتفاظ بحقها في اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحيلولة دون تقسيم القرية؛

٩ - مطالبة الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بالضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين السوريين في السجون الإسرائيلية من أبناء الجولان العربي السوري المحتل، ومطالبة الهيئات الإنسانية الدولية بحمل إسرائيل على السماح لمندوبي الصليب الأحمر بزيارة هؤلاء الأسرى والمعتقلين برفقة أطباء مختصين للوقوف على حالتهم الصحية والنفسية وإنقاذ حياتهم ورفع معاناتهم من جراء الممارسات القمعية الإسرائيلية وظروف الاعتقال اللاإنسانية التي يعيشونها داخل السجون الإسرائيلية وسياسة القهر المادي والمعنوي التي تمارسها السلطات الإسرائيلية وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور حالتهم الصحية، ويعرِّض حياتهم للخطر؛

١٠ - التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتباره إجراء غير مشروع لا يرتب حقا ولا يُنشئ التزاما، واعتبار أن إقامة مستوطنات، واستقدام مستوطنين إليها، يشكِّل خرقا خطيرا لاتفاقيات جنيف، وجريمة حرب وفقا للملحق الأول لهذه الاتفاقيات، وانتهاكا لأسس عملية السلام، مما يحتم وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل، والأراضي العربية المحتلة؛

١١ - حث المجتمع الدولي على التمسك بقرارات الشرعية الدولية الرافضة للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل، وذلك من خلال إدانة ممارسات الحكومة الإسرائيلية التي جرى الإعلان عنها بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بقصد إقامة تسع مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها ومضاعفة عدد المستوطنين فيها ورصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ ذلك، خلافا للتوجهات السلمية العربية والدولية الرامية لتحقيق

سلام عادل وشامل في المنطقة استنادا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢؛

١٢ - إدانة سياسة الحكومة الإسرائيلية التي دمرت عملية السلام، وأدت إلى التصعيد المستمر للتوتر في المنطقة، ودعوة المجتمع الدولي إلى حمل إسرائيل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان العربي السوري المحتل ومن جميع الأراضي العربية المحتلة، إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

(ق.ق: ٥٠٦ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته

التضامن مع لبنان ودعمه

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يستذكر قرارات مؤتمرات القمة العربية وآخرها قمة الدوحة (٢٠٠٩)،
- وإذ يشير إلى آخر التطورات الداخلية والدولية المتعلقة بلبنان،

يقرر:

١ - تأكيد التضامن العربي الكامل مع لبنان وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي له ولحكومته بما يحفظ الوحدة الوطنية اللبنانية وأمن واستقرار لبنان وسيادته على كامل أراضيه؛

٢ - توجيه التحية لصمود لبنان ومقاومته الباسلة في وجه العدوان الإسرائيلي عليه وعلى وجه الخصوص عدوان تموز/يوليه من العام ٢٠٠٦، والترحُّم على أرواح الشهداء اللبنانيين، واعتبار تماسك ووحدة الشعب اللبناني في مواجهة العدوان ضمانا لمستقبل لبنان وأمنه واستقراره؛

٣ - الإشادة بالدور الوطني الذي يقوم به الجيش اللبناني في الجنوب اللبناني وفي كافة المناطق اللبنانية، ودعم مهمة هذا الجيش لجهة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها وصون السلم الأهلي. والتأكيد على ضرورة تعزيز قدرات الجيش والقوى الأمنية اللبنانية لتمكينهما من القيام بالمهام الوطنية الملقاة على عاتقهما؛

٤ - دعم موقف الحكومة اللبنانية الذي يدعو إلى مطالبة المجتمع الدولي بتطبيق القرار ١٧٠١ ووضع حد نهائي لانتهاكات إسرائيل له وتهديداتها الدائمة ولأعمال التجسس التي تمارسها، والذي يؤكد على استمرار المطالبة، على أساس هذا القرار، بوقف دائم لإطلاق النار والتمسك باتفاقية الهدنة، حسب ما جاء في اتفاق الطائف. فضلا عن مطالبة إسرائيل بتعويض لبنان عن الأضرار التي ألحقها به عدوانها المتمادي وبالإفراج عن الأسرى وإعادة جثامين الشهداء؛

٥ - إدانة الخروقات والانتهاكات الجوية والبحرية والبرية الإسرائيلية للسيادة اللبنانية والتي وصل عددها منذ صدور القرار ١٧٠١ حتى اليوم إلى حوالي ٦ ٥٠٠ خرق، على اعتبار أنها تشكِّل انتهاكا صارخا للقرار المذكور ولجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأهمها القرار ٤٢٥ الصادر في شهر آذار/مارس ١٩٧٨ وتحميل إسرائيل مسؤولية هذه الانتهاكات، ودعوة مجلس الأمن إلى تحمُّل مسؤولياته في إلزام إسرائيل التقيُّد بتنفيذ القرار ١٧٠١ بكل مندرجاته، ووقف الانتهاكات للسيادة اللبنانية برا وبحرا وجوا، بما في ذلك نشر شبكات التجسس الإسرائيلية، وإدانة التهديدات الإسرائيلية للبنان ولمنشآته المدنية وبنيته التحتية والتي يتواصل التعبير عنها على لسان كبار المسؤولين الإسرائيليين. كما يؤكد على حق لبنان في مياهه وفقا للقانون الدولي وذلك بوجه الأطماع الإسرائيلية، ومطالبة إسرائيل بالتعويض عن الخسائر التي لحقت ولا تزال بمياه لبنان جراء الاحتلال والعدوان الإسرائيليين؛

٦ - كما يؤكد المجلس على:

- ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية كافة بما فيها مزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية وكذلك ضرورة انسحاب إسرائيل من الجزء اللبناني من بلدة الغجر إلى ما وراء الخط الأزرق، وذلك استنادا إلى القرارات الدولية ذات الصلة ولا سيما القرار ١٧٠١،

- حق لبنان، بشعبه وجيشه ومقاومته، في تحرير أو استرجاع مزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية والجزء اللبناني من قرية الغجر، والدفاع عن لبنان في مواجهة أي اعتداء، وذلك بالوسائل المشروعة والمتاحة كافة. والتأكيد على التزام حكومته بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ بمندرجاته كلها،

- مطالبة إسرائيل باستكمال تسليم كامل المعلومات الصحيحة والخرائط المتعلقة بمواقع الذخائر غير المنفجرة كافة، بما فيها القنابل العنقودية التي ألقتها بشكل عشوائي على المناطق المدنية الآهلة بالسكان إبَّان عدوانها عليه في صيف عام ٢٠٠٦، والتي أدَّت إلى مقتل وإصابة أكثر من ٣٥٧ شخصا من بينهم ٣٤ طفلا وطفلة و ٧٠ شابا وشابة، ومطالبتها بتسليم المعلومات المتعلقة بتاريخ إلقاء القنابل العنقودية التي استُخدمت خلال الغارات الإسرائيلية وكمياتها وأنواعها. فضلا عن مطالبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالاستمرار في توفير الدعم المالي والتقني للبنان لأجل رفع القنابل العنقودية ونزع الألغام التي زرعتها إسرائيل خلال احتلالها للأراضي اللبنانية،

- دعم رغبة كل من لبنان وسورية في الارتقاء بالعلاقات الأخوية اللبنانية السورية إلى المستوى الذي تفرضه الروابط التاريخية والمصالح المشتركة بين الشعبين والبلدين وقواعد الثقة والمساواة واحترام سيادة الدولتين واستقلالهما،

- دعم التعاون الوثيق بين القوى الأمنية واليونيفيل بغية توطيد الأمن والاستقرار في جنوب لبنان وفق القرار ١٧٠١، وتثمين مساهمة الدول في اليونيفيل.

٧ - تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن العدوان الذي تعرَّض له لبنان خلال صيف عام ٢٠٠٦ ونتائجه، وعن الاستهداف المتعمد للمدنيين وللبنى التحتية، والذي يشكِّل خرقا صارخا وخطيرا للقانون الدولي ولا سيما القانون الإنساني الدولي ولاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وتحميل إسرائيل أيضا مسؤولية تعويض الجمهورية اللبنانية والمواطنين اللبنانيين عن الخسائر الفادحة المباشرة وغير المباشرة التي لحقت باللبنانيين وبالاقتصاد اللبناني جراء العدوان الإسرائيلي، واعتبار أن ما قامت به إسرائيل خلال عدوانها على لبنان يشكِّل جرائم حرب تستوجب ملاحقة مرتكبيها أمام المراجعة الدولية المختصة. وبالإشارة إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦١/١٩٤ بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٨ بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢١١ بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حول التلوث البيئي في عدوان تموز/يوليه ٢٠٠٦، والقاضية بتحميل إسرائيل مسؤولية الأضرار الناجمة عنه والطلب إليها دفع تعويضات فورية وكافية إلى لبنان والدول الأخرى التي تضررت من جراء هذا التلوث؛

٨ - دعم عمل الحكومة الهادف إلى تعزيز دور لبنان العربي والدولي، لا سيما من خلال الحضور الفاعل في منظمة الأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن بصورة خاصة، الذي ترتب عضوية لبنان فيه مسؤولية كبيرة عليه في الدفاع عن حقوقه الوطنية، وعن القضايا العربية وقضايا العدل والسلام في العالم، وفي مقدمتها قضية فلسطين وحقوق شعبها الوطنية المشروعة في مواجهة إسرائيل وممارساتها العدوانية، واستمرارها في احتلال الأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية، وانتهاكاها للقانون الدولي بما فيه القانون الإنساني الدولي؛

٩ - دعم موقف الحكومة اللبنانية القاضي بالالتزام بأحكام الدستور لجهة رفض التوطين والتمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وتثمين ودعم الموقف الواضح والثابت للشعب وللقيادة الفلسطينية والرافض لفكرة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة ولا سيما في لبنان، وفقا لما نصَّت عليه الفقرة الثالثة من المبادرة العربية للسلام والتي تنص على ”ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة“، والتحذير من أن عدم حل قضيتهم على قاعدة عودتهم إلى

ديارهم وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي أو محاولة توطينهم، يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويعيق تحقيق السلام العادل فيها، والترحيب بجهود الحكومة اللبنانية في تعزيز الحوار اللبناني الفلسطيني من أجل معالجة كافة المسائل الحياتية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ''الأونروا''، وكذلك في معالجة القضايا الأمنية العالقة وفق قرارات مؤتمر الحوار الوطني اللبناني، لا سيما تلك الخاصة بقضايا السلاح الفلسطيني في لبنان، كما يثني على جهود الحكومة اللبنانية لإعادة إعمار مخيَّم نهر البارد، ويدعو الدول والمنظمات الوفاء بالالتزامات المُعبَّر عنها في مؤتمر فيينا لإعادة إعمار مخيَّم نهر البارد، وإلى تقديم العون بغية إنجاز هذا الأمر؛

١٠ - الأخذ علما بالتزام الحكومة التعاون مع المحكمة الخاصة بلبنان، التي قامت بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ لتبيان الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، إحقاقا للعدالة وتعزيزا لأمن اللبنانيين؛

١١ - دعم جهود الحكومة اللبنانية في متابعة قضية تغييب سماحة الإمام موسى الصدر ورفيقيه الشيخ محمد يعقوب والصحافي عباس بدر الدين؛

١٢ - دعم جهود الحكومة اللبنانية الهادفة إلى السير في تطبيق وتطوير سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تقدَّم بها لبنان إلى مؤتمر باريس ٣، بهدف تحديث بنية اقتصاده الوطني والحفاظ على استقراره وتعزيز فرص نموه، فضلا عن المساعدة في تحرير باقي الهبات والقروض التي تعهدت بها الدول والمؤسسات المانحة للبنان، وتنفيذ عدد من مشاريع البُنى التحتية؛

١٣ - التأكيد على إدانة الإرهاب الدولي الذي تشارك الدول العربية بمكافحته بفعالية وعلى أهمية وضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي التي هي حق أكدت عليه المواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي، وعدم اعتبار العمل المقاوم عملا إرهابيا، وبالتالي رفض إدراج المقاومين على لوائح الإرهابيين؛

١٤ - الترحيب بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وتثمين الدور الهام الذي يقوم به فخامة العماد ميشال سليمان رئيس الجمهورية، وذلك في رعاية وترؤس جلسات الحوار الوطني واستكمال وتنفيذ مقرراته السابقة، ويُعرب المجلس عن استعداده لتقديم أي مساعدة في هذا المجال دعما لحكومة الوحدة الوطنية؛

١٥ - الإشادة وتقديم الدعم للجهود التي تقوم بها الرئاسة السابقة للقمة والأمين العام بالتشاور مع الدول العربية والمؤسسات الدستورية اللبنانية ومختلف القوى السياسية من أجل تكريس الاستقرار وتعزيز النمو الاقتصادي المُستدام في لبنان حفاظا على وحدته وأمنه واستقراره.

(ق.ق: ٥٠٧ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته

دعم سورية وفلسطين ولبنان

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- إذ يُقدر عاليا التضحيات الغالية التي قدمتها الدول العربية،
- وبعد المناقشات المستفيضة التي أجراها القادة العرب خلال تناولهم لموضوع تطورات الصراع العربي الإسرائيلي ومواصلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية،
- وفي ضوء التعنُّت الإسرائيلي واحتمالات فشل المساعي السلمية،

يقرر:

١ - دعم جهود الشعب السوري والفلسطيني واللبناني في تحرير أراضيهم المحتلة.

٢ - الالتزام بوقف كل أشكال التطبيع مع إسرائيل.

(ق.ق: ٥٠٨ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

تطورات الوضع في العراق

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عقد بسرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

- واستنادا إلى قرارات القمة العربية وآخرها قرار قمة الدوحة رقم ٤٥٩ د.ع (٢١) بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ بشأن الوضع في العراق،

- وإذ يرحب بالبيان الختامي الصادر عن المؤتمر الوزاري الدولي للدول المجاورة للعراق، ومصر والبحرين والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومجموعة الدول الثماني الذي عقد في جمهورية مصر العربية في مدينة شرم الشيخ في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، وكذلك نتائج مؤتمر العهد الدولي مع العراق الذي عقد في جمهورية مصر العربية في مدينة شرم الشيخ في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، والبيان الصادر عن الاجتماع الموسع الثاني لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق ومصر والبحرين والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومجموعة الدول الثماني الذي عقد في ٣ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٧ في اسطنبول، والبيان الصادر عن الاجتماع الموسع الثالث لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق الذي عقد في الكويت في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، والإعلان الصادر عن مؤتمر المراجعة السنوية الأول للعهد الدولي مع العراق الذي عقد في ستوكهولم في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨،

- وإذ يستذكر التوصيات الصادرة عن المؤتمرين الدوليين بشأن العراق، اللذين عقدا بشرم الشيخ (٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٤) وبروكسل (٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)،

- وإذ يشير إلى قرار مجلس الأمن ١٦١٨ (٢٠٠٥)، والذي يدين جميع الأعمال الإرهابية في العراق،

- وإذ يشيد بقرار وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن ''الوضع في جمهورية العراق'' المتخذ في دورته الرابعة والثلاثين التي عقدت في جمهورية باكستان الإسلامية خلال الفترة ١٥-١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧،

- وإذ يذكر بقرارات مجلس الأمن ومجلس وزراء الخارجية العرب والبيانات الصادرة عن اجتماعات دول الجوار للعراق الخاصة باحترام سيادة العراق وسلامة أراضيه وعدم المساس بحدوده المعترف بها دوليا،

- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد جمهورية العراق،

يقرر

١ - التأكيد على أن التصور العربي للحل السياسي والأمني لما يواجهه العراق من تحديات يستند إلى العناصر الرئيسية التالية:

- احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية الإسلامية، ورفض أي دعاوي لتقسيمه، مع التأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية،

- إن تعزيز الاستقرار في العراق وتجاوز الصعوبات الراهنة يتطلب تعزيز العملية السياسية الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية لمعالجة التحديات الأمنية والسياسية وفي مقدمتها قلع جذور الفتنة الطائفية والإرهاب،

- التأكيد على احترام إرادة الشعب العراقي بكافة مكوناته في تقرير مستقبله السياسي وعلى أن تحقيق الأمن والاستقرار يقع على عاتق حكومة الوحدة الوطنية والمؤسسات الدستورية والقيادات السياسية العراقية وعلى دعم ومساندة الدول العربية ودول الجوار لكافة الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والمتسللين والإشادة بإصدار قانون انتخابات مجلس النواب العراقي، والترحيب بالانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠ في العراق تعزيزا للعملية السياسية الجارية والإشادة بموقف الشعب العراقي في إقباله الكبير على صناديق الاقتراع متحديا الإرهاب، وتثمين دور الجامعة العربية في مراقبة هذه الانتخابات عبر وفد رفيع المستوى،

٢ - التأكيد على أهمية قيام دول الجوار للعراق بدور فاعل لمساعدته في تعزيز الأمن والاستقرار، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والتصدي للإرهاب ووقف أعمال العنف التي تهدد وحدته أرضا وشعبا، وتجسيد ذلك فعليا من خلال المشاركة الجدية والفعالة لدول الجوار في مراقبة الحدود الدولية المشتركة لمنع تسلل الإرهابيين إلى داخل الأراضي العراقية، ودعم جهود الحكومة العراقية المستمرة لتحقيق المصالحة الوطنية؛

٣ - الأخذ علما بتوقيع العراق اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية من العراق نهاية عام ٢٠١١ بالإضافة إلى الاتفاقية الإطارية الاستراتيجية لعلاقة صداقة بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أتمت قوات (٦) دول انسحابها من المدن العراقية نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٩ بناء على توقيع اتفاقيات مع قياداتها المتواجدة في العراق، واستعادته لسيادته كاملة على جميع أراضيه، وكذلك الترحيب بقرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨). والقرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، حيث اكتمل انسحاب قوات الولايات المتحدة المقاتلة من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وتمركزت في المنشآت والمساحات المتفق عليها خارج المدن والقرى تمهيدا للانسحاب من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعدها المقرر ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

٤ - الإشادة بالتقدم الحاصل في العملية السياسية في العراق ودور الحكومة في إرساء مبدأ الديمقراطية، وهي عملية تكللت بالنجاح الكبير بإجراء انتخابات مجالس المحافظات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في إقليم كردستان في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ومشاركة وفد من الجامعة العربية في فرق المراقبة؛

٥ - متابعة نتائج مبادرة العهد الدولي مع العراق، التي تم إطلاقها في المؤتمر الدولي الذي استضافته جمهورية مصر العربية بشرم الشيخ بتاريخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، ودعوة كافة الأطراف المعنية بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في وثيقة العهد الدولي مع العراق، ومتابعة نتائج مؤتمرات دول الجوار الموسعة ونتائج اجتماعات مجموعة العمل المنبثقة عن هذه المؤتمرات في مجالات الوقود والطاقة، ومساعدة النازحين، والتعاون والتنسيق الأمني، والتأكيد على أهمية مواصلة هذه الجهود تعزيزا للدعم الإقليمي والدولي لمساعدة العراق؛

٦ - الترحيب بقرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) حول توسيع دور الأمم المتحدة في العراق في مجالات الدعم والمساعدة، والتعاون الإيجابي نحو تحقيق تقدم في الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، والمطالبة بتعزيز دورها في مساعدة العراق والتأكيد على أهمية مواصلة التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة العربية في سبيل إنجاح تلك الجهود؛

٧ - الالتزام بوضع قراري قمة الرياض د.ع (١٩) رقم ٣٧٥ بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ وقرار قمة الدوحة د.ع (٢١) رقم ٤٥٩ بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ موضع التنفيذ والاستجابة الفورية لمطلب العراق بإعادة فتح البعثات الدبلوماسية العربية في العراق، والإشادة بمبادرة المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية العربية السورية، ودولة الكويت، وجمهورية مصر العربية، بإعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية في بغداد، ورفع مستوى بعثاتها الدبلوماسية إلى

درجة سفير تعزيزا لعلاقاتها الثنائية مع العراق وإعلان الجمهورية اليمنية تسمية سفير لها في بغداد؛

٨ - الإدانة الشديدة للعمليات الإرهابية التي تستهدف الشعب العراقي ومؤسساته، واعتبار ذلك تهديدا للسلام والأمن كما جاء في قرار مجلس الأمن ١٦١٨ (٢٠٠٥)، وعلى وجه الخصوص الاعتداءات الإرهابية الأخيرة في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ التي استهدفت مؤسسات الدولة السيادية ومنها وزارات الخارجية والمالية والعدل والبلديات، وكذلك الترحيب بالخطوات الجادة التي تتخذها الحكومة العراقية في تنفيذ الخطة الأمنية لفرض القانون وبالنتائج الإيجابية التي حققتها الخطة على طريق خفض العنف واستتباب الأمن ومطاردة بؤر العنف والإرهاب ومصادر التهديد لأمن المواطنين والقبض على المسلحين القتلة من المنظمات الإرهابية أو من بقايا النظام السابق وفرق الموت والمليشيات الطائفية وعصابات الجريمة المنظمة، ودعم إجراءات الحكومة في سحب السلاح غير الشرعي وتوفير الخدمات وإعادة المهجرين إلى مناطقهم ومساكنهم وتحقيق برنامج المصالحة الوطنية؛

٩ - دعم جهود الحكومة العراقية في إعادة بناء مؤسساتها الأمنية على أسس وطنية ومهنية وخصوصا بعد تسلمها للملف الأمني لعموم العراق، ورفع حجم المشاركة العربية الفعالة في تلك الجهود من خلال تدريب قوات الجيش والشرطة العراقية وتطويرها وتحديثها في الوسائل والأساليب لتمكينها من مجابهة المخططات الإرهابية ضد أبناء الشعب العراقي ومؤسسات حكومته الوطنية، والمساهمة الفعالة في تأهيل الكوادر البشرية العراقية في مختلف المجالات؛

١٠ - الإشادة بموقف دولة الإمارات العربية المتحدة بإلغائها الديون المترتبة على العراق، وإعادة التأكيد على قرار قمة دمشق د.ع (٢٠) رقم ٤١٥ بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، والتأكيد على الدول العربية إلى مراجعة ديونها مع العراق لغرض إلغائها أو تخفيضها أسوة بالمبادرة الأخوية لدولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذا للفقرة (٨) من قرار قمة الرياض رقم ٣٧٥ د.ع (١٩) بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، وأسوة بدول نادي باريس والدول الأجنبية الأخرى؛

١١ - القيام بدور فاعل لمساعدة العراق في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية والمشاركة الفعالة في إعادة بناء وتأهيل مختلف القطاعات، وتعزيز الاستثمارات العربية في العراق، ودعوة منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك للمساهمة الفعالة في إعادة إعمار

وتنمية العراق وفقا للاحتياجات المطلوبة والخبرات والإمكانيات المتوفرة لدى هذه المؤسسات، والإشادة بدور جمهورية مصر العربية في التعاون الاستراتيجي في مجال الاستثمار والتنمية والدخول بقوة إلى الأسواق العراقية؛

١٢ - الإدانة مجددا للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمت أثناء احتلال دولة الكويت، وطمس الحقائق المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى الذين تم العثور على عدد من رفاتهم قتلى في المقابر الجماعية، والإعراب عن عميق التعازي لأسر الضحايا الذين جرى التعرف على رفاتهم والقلق لمحنة الذين لا يزال مكان وجودهم مجهولا، والإشادة بتعاون الحكومتين العراقية والكويتية في الجهود التي تبذل من أجل كشف مصير جميع المفقودين والأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى. ويعبر العراق عن شكره لدولة الكويت لتقديمها مبلغ مليون دولار لوزارة حقوق الإنسان العراقية لدعم جهودها في هذا المجال؛

١٣ - التأكيد على أهمية مواصلة الجهود التي تقوم بها الجامعة العربية وبعثتها في العراق، في سبيل دعم ومساندة العراق في مختلف المجالات، ودعوة الدول التي لم تسدد أنصبتها في موازنة فتح البعثة واستمرار عملها إلى الإسراع في السداد؛

١٤ - دعم الموقف القانوني للعراق بخصوص حقوقه التاريخية والمكتسبة في المياه، والتأكيد على الالتزام بأسس قسمة المياه والانتفاع المنصف التي تستند إلى القانون والعرف الدوليين، وكذلك ضرورة تقسيم المياه وتحديد الحصص العادلة والمعقولة لكل دولة من الدول المتشاطئة، وأهمية عقد اتفاقيات للشراكة في هذا الصدد، ودعوة الدول والشركات الممولة لمشاريع السدود والري إلى وقف هذا التمويل؛

١٥ - التأكيد على احترام الحدود الدولية للعراق مع دول الجوار وعدم انتهاك سيادته الوطنية والالتزام بالقوانين الدولية واللجوء إلى الحلول الدبلوماسية عبر الحوار المباشر لحل أي مشكلة بين العراق ودول الجوار، والالتزام بالعمل المشترك ضد جميع الأنشطة الإرهابية بما فيها إثارة النعرات الطائفية والإثنية والفتاوى المحرضة على الإرهاب والفتنة الداخلية التي تمس أمن واستقرار دول المنطقة ومصالحها المشتركة؛

١٦ - الطلب من الأمين العام متابعة الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق.ق: ٥٠٩ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة وآخرها قرار قمة الدوحة رقم ٤٦٠ د.ع (٢١) بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ بشأن احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر العربية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي،
- وفي ضوء اقتراح الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم بشأن إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية،

يقرر

١ - التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة؛

٢ - استنكار استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الثلاث وانتهاك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بما يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين؛

٣ - إدانة قيام الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكنية لتوطين الإيرانيين في الجزر العربية الثلاث المحتلة؛

٤ - إدانة المناورات العسكرية الإيرانية التي تشمل جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، والمياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة، والطلب من إيران الكف عن مثل هذه الانتهاكات والأعمال الاستفزازية التي تعد تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة، ولا

تساعد على بناء الثقة، وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعرض أمن وسلامة الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر؛

٥ - إدانة إيران لافتتاحها مكتبين في جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ومطالبة إيران بإزالة هذه المنشآت غير المشروعة واحترام سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على أراضيها؛

٦ - دعوة الحكومة الإيرانية مجددا إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، والكف عن فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة أي منشآت فيها، بهدف تغيير تركيبتها السكانية والديمغرافية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق أن نفذتها إيران من طرف واحد في الجزر العربية الثلاث باعتبار أن تلك الإجراءات والادعاءات باطلة وليس لها أي أثر قانوني ولا تنقص من حق دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت في جزرها الثلاث وتعد أعمالا منافية لأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، ومطالبتها اتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية؛

٧ - الإعراب عن الأمل في أن تعيد الجمهورية الإسلامية الإيرانية النظر في موقفها الرافض لإيجاد حل سلمي لقضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة المحتلة، إما من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية؛

٨ - مطالبة إيران بترجمة ما تعلنه عن رغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية وفي الحوار وإزالة التوتر إلى خطوات عملية وملموسة، قولا وعملا، بالاستجابة الصادقة للدعوات الجادة والمخلصة الصادرة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ومن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن الدول العربية والمجموعات الدولية والدول الصديقة، والأمين العام للأمم المتحدة الداعية إلى حل النزاع حول الجزر الثلاث المحتلة بالطرق السلمية، وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي، من خلال المفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي؛

٩ - الطلب مجددا إلى الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم الاستمرار في بذل مساعيه الحميدة لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة الإمارات العربية المتحدة من أجل القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية؛

١٠ - التزام جميع الدول العربية في اتصالاتها مع إيرن بإثارة قضية احتلال إيران للجزر الثلاث للتأكيدعلى ضرورة إنهائه انطلاقا من أن الجزر الثلاث هي أراض عربية محتلة؛

١١ - إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن بأهمية إبقاء القضية ضمن المسائل المعروضة على مجلس الأمن، إلى أن تنهي إيران احتلالها للجزر العربية الثلاث، وتسترد دولة الإمارات العربية المتحدة سيادتها الكاملة عليها؛

١٢ - الطلب من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته العادية القادمة.

(ق.ق: ٥١٠ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة على النزاع حول قضية لوكيربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قراراته ذات الصلة، وآخرها قمة الدوحة رقم ٤٦١ د.ع (٢١) بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩،
- وإذ يشير إلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري ذات الصلة وآخرها القرار ٧١٦٦ د.ع (١٣٣) بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٠،
- وإذ يذكر بفداحة الأضرار التي لحقت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من جراء العقوبات المفروضة عليها،

يقرر

التأكيد على حق الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى المشروع في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها.

(ق.ق: ٥١١ د.ع (٢٢) – ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

رفض العقوبات الأمريكية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- وإذ يجدد الإعراب عن الاستغراب والقلق إزاء إقرار الكونغرس الأمريكي قانون ما يسمى (محاسبة سورية)، والأمر التنفيذي الذي وقعه الرئيس الأمريكي يوم ١١ أيار/مايو ٢٠٠٤ القاضي بفرض عقوبات أحادية الجانب خارج إطار الشرعية الدولية،

- وبعد أن أحاط علما بالبيانات والإعلانات والقرارات الصادرة عن مختلف المحافل الحكومية الدولية والهيئات غير الحكومية والتي تعرب عن رفض المجتمع الدولي لتغليب دولة لتشريعاتها الوطنية على قواعد القانون الدولي بهدف المساس بسيادة ومصالح الدول وشعوبها،

- وإذ يلاحظ أن فرض القوانين التعسفية أحادية الجانب يتعارض مع أحكام وتوجهات منظمة التجارة العالمية التي تمنع اتخاذ إجراءات من شأنها عرقلة حرية التجارة والملاحة الدوليتين،

- وإذ يستغرب صدور هذا القانون الأمريكي ضد بلد عربي أساسي في استقرار المنطقة وأمنها في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة لإقامة تعاون مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب الدولي وتحقيق الإصلاحات اللازمة لخلق أوسع شراكة ممكنة بين الجانبين،

- والتزاما بقرار قمة دمشق رقم ٤٢٠ د.ع (٢٠) بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ وقرار قمة الدوحة رقم ٤٦٣ د.ع (٢١) بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩،

يقرر

١ - رفض قانون ما يسمى ”محاسبة سورية“ واعتباره تجاوزا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وتغليبا للقوانين الأمريكية على القانون الدولي؛

٢ - التضامن التام مع الجمهورية العربية السورية وتقدير موقفها الداعي إلى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية كأسلوب للتفاهم بين الدول وحل الخلافات فيما بينها، ودعوة الإدارة الأمريكية الحالية إلى الدخول بحسن نية في حوار بناء مع سورية لإيجاد أنجع السبل لتسوية المسائل التي تعيق تحسين العلاقات بين البلدين؛

٣ - الطلب من الإدارة الأمريكية الحالية إعادة النظر بهذا القانون وإلغاءه باعتباره يشكل انحيازا سافرا لإسرائيل وبنفس الوقت يؤدي إلى زيادة تدهور الأوضاع وتبديد فرص تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، كما يشكل مساسا خطيرا بالمصالح العربية؛

٤ - التأكيد على أن قيام الإدارة الأمريكية الحالية بإلغاء هذا القانون يمثل بادرة إيجابية وانتهاجا لسياسة تخلو من المعايير المزدوجة؛

٥ - الطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في شأنه إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق.ق: ٥١٢ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

الحصار الجائر المفروض على سورية والسودان من قبل الولايات المتحدة بخصوص شراء أو استئجار الطائرات وقطع الغيار ونتائج هذا الحصار التي تهدد سلامة وأمن الطيران المدني

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

• على مذكرة الأمانة العامة،

• وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

• وعلى توصيات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب بدورته (٣٦) بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦،

- وإذ يؤكد على قرار القمة العربية (١٨) في الخرطوم رقم ٣٥١ بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، (البند ثانيا – الفقرتين ٢ و ٣)، وقرار قمة الدوحة رقم ٤٦٤ د.ع (٢١) بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩،

يقرر

١ – التأكيد على حق جميع الدول العربية في تطوير أسطولها الجوي ضمن أجواء حرة وتنافسية بعيدة عن أي اشتراطات وحظر سياسي يعيق ذلك؛

٢ – رفض الحظر المفروض على سورية والسودان في شراء واستئجار الطائرات وقطع غيارها واعتباره تجاوزا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وانتهاكا لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الخاصة بالطيران المدني؛

٣ – دعوة جميع الدول العربية للسعي لدى جميع الدول المعنية ولدى كافة المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بشؤون الطيران المدني ولا سيما سلامة الطيران المدني للعمل على رفع هذا الحظر المفروض على الطيران المدني السوري والسوداني وشركات الطيران السورية والسودانية مما يتيح لها شراء واستئجار الطائرات وقطع الغيار والتجهيزات للتمكن من تحقيق أمن وسلامة الطيران المدني لكافة الركاب الذين يستخدمون الطائرات والمطارات السورية والسودانية من مختلف الجنسيات؛

٤ – الطلب من الأمانة العامة متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير عن نتائج اتصالاتها إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق.ق: ٥١٣ د.ع (٢٢) – ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

رفض قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في حق فخامة الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وبعد استماعه إلى العرض المقدم من رئيس وفد جمهورية السودان،
- وإذ يؤكد على قرار الدورة الاستثنائية لوزراء الخارجية العرب في ٤ آذار/مارس ٢٠١٠، وقرار الدورة ١٣٣ لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري آذار/مارس ٢٠١٠، وعلى قرارات القمم العربية السابقة حول دعم السلام والتنمية والوحدة في السودان وآخرها قرار قمة الدوحة آذار/مارس ٢٠٠٩،
- وإذ يأخذ علما بالبيانات والقرارات الصادرة عن عدد من المنظمات الإقليمية والدولية الداعية إلى ضرورة احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله، ودعم تحقيق مساعي السلام بين أبنائه،
- وإذ يحذر من أن قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية سيؤدي إلى الإخلال بمبدأ سيادة الدول، وعملية السلام الجارية في السودان تحت ستار العدالة الجنائية،
- وإذ يشير إلى أن قرار الدائرة التمهيدية الأولى لم يضع في حسبانه جهود حكومة السودان بقيادة فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير في إطفاء نار الحرب التي استعرت نصف قرن من الزمان بجنوب السودان، وجهوده لترسيخ أسس اتفاق السلام الشامل في الجنوب ومساعيه لإحلال السلام في السودان عامة وفي دارفور بصفة خاصة، كما أنه تجاهل أيضا الجهود العربية الأفريقية لحل أزمة دارفور،
- وإذ يشيد بجهود دولة قطر في إتمام توقيع الاتفاق الإطاري بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة في الدوحة بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وكذلك توقيع الاتفاق الإطاري واتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية وحركة

التحرير والعدالة بالدوحة بتاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، برعاية كريمة من سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني نائب الأمير وولي عهد دولة قطر،

- وإذ يقدّر الجهود التي تبذلها الدول العربية ودول جوار السودان وخاصة جمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لإنهاء أزمة دارفور،

يقرر

١ - التضامن مع السودان ودعمه في مواجهة قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية بحق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير الذي يهدف إلى النيل من قيادته الشرعية المنتخبة، ووحدة السودان وأمنه واستقراره وسيادته، ويؤثر سلبا على الجهود الحثيثة لإحلال السلام وخاصة اتفاق حسن النوايا وبناء الثقة الموقَّعَ في الدوحة بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، واتفاقيات السلام الأخرى والدعوة إلى دعم الحوار السوداني طبقا للمبادرة العربية الأفريقية ومساعي دولة قطر في هذا الشأن؛

٢ - التأكيد على أن إحالة مجلس الأمن للوضع في دارفور، الذي يعد نزاعا داخليا، إلى المحكمة الجنائية الدولية لا يتسق وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

٣ - تكثيف زيارات القادة والمسؤولين العرب للسودان تعبيرا عن تضامنهم معه؛

٤ - اعتبار قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية بحق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، سابقة خطيرة تستهدف رئيس دولة ما زال يمارس مهام منصبه، ويُعد خرقا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة ١٩٦١، ولقواعد القانون الدولي العرفي، ورفضه مع كل ما يترتب عليه من آثار؛

٥ - رفض إحالة دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية الطعن المقدم من المدعي العام للدائرة التمهيدية لإعادة النظر في إضافة تهمة الإبادة الجماعية، واعتبارها خطوة ضارة بالجهود العربية والأفريقية المبذولة حاليا لدفع عملية السلام بشأن دارفور، والتي تجري حاليا في الدوحة، ورفض كل ما يترتب عليها؛

٦ - المطالبة بإلغاء الإجراءات المتخذة من قبل الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية خاصة وأن السودان ليس عضوا في هذه المحكمة، ودعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في إقرار السلام والاستقرار في السودان؛

٧ - رفض محاولات تسييس مبادئ العدالة الدولية واستخدامها في الانتقاص من سيادة الدول ووحدتها واستقرارها، تحت ستار العدالة الجنائية الدولية؛

٨ - الدعوة إلى تقييم الموقف العربي من المحكمة الجنائية الدولية، والطلب من الدول العربية كافة عدم التجاوب مع إجراءات المحكمة الجنائية الدولية في حق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان؛

٩ - دعوة مجلس الأمن والمنظمات الدولية والإقليمية لدعم الجهود الجارية لإقرار السلام في دارفور، وحث الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على التوصل إلى موقف موحد لحماية السلام والاستقرار في السودان، وإتاحة الفرصة لتحقيق تقدم على مسار التسوية السياسية لأزمة دارفور؛

١٠ - إيلاء الأهمية المطلوبة لتحقيق السلام بين الأطراف السودانية المعنية بأزمة دارفور، ودعم الجهود الحثيثة التي تقوم بها حكومة الوحدة الوطنية لتحقيق السلام الشامل بدارفور، والتحذير من أن قرار المحكمة الجنائية الدولية سيؤثر سلبا على هذه الجهود خاصة وعلى اتفاقيات السلام الأخرى، وتقدير ما قام به السودان من إجراءات قانونية وتشريعية وقضائية لعلاج أزمة دارفور والتأكيد على ضرورة إتاحة الفرصة أمام القضاء السوداني المستقل الراغب والقادر لتحقيق العدالة الناجزة؛

١١ - دعوة الحركات المسلحة غير الموقعة على اتفاق أبوجا للسلام للانضمام إلى العملية السياسية والتجاوب مع الجهود العربية الأفريقية المبذولة لإحلال السلام وتحمل مسؤولياتها لتعزيز فرص تحقيق السلام والاستقرار بالسودان؛

١٢ - الإشادة بصمود الشعب السوداني وتماسك جبهته الداخلية في مواجهة قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية؛

١٣ - الإشادة بجهود الأمين العام ومساعيه المتواصلة لإحلال السلام في السودان، ودعوته إلى مواصلة تنسيق المواقف مع الاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة دول عدم الانحياز لمواجهة أي تداعيات سلبية على استقرار السودان، وتقديم تقرير للمجلس في دورته القادمة؛

١٤ - إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الموقف.

(ق.ق: ٥١٤ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

دعم السلام والتنمية والوحدة في جمهورية السودان

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عُقد بسرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

- وبعد استماعه إلى العرض المقدم من رئيس وفد جمهورية السودان حول الجهود الجارية لإحلال السلام في دارفور، وجهود إجراء الانتخابات العامة في السودان،

- وإذ يؤكد مجددا على احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله ويطلب من جميع الدول التأكيد العملي لهذا الالتزام، ودعم المساعي الرامية إلى تحقيق السلام في ربوع السودان،

- وإذ يؤكد على قرارات القمم العربية السابقة في هذا الشأن، وآخرها قرارا قمة الدوحة ٢٠٠٩ حول ''دعم السلام والوحدة والتنمية في السودان'' و ''رفض قرار الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية في حق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير''،

- وإذ يؤكد على قرارات الدورة ١٣١، والدورة ١٣٢، حول دعم السلام والوحدة والتنمية في جمهورية السودان وقرار الدورة ١٣٢ حول الأوضاع الإنسانية في دارفور، وإعلان الفاشر الصادر عن اجتماع مجلس الجامعة على مستوى المندوبين بمدينة الفاشر في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، وقرار الدورة ١٣٣ الصادر عن اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري آذار/مارس ٢٠١٠،

- وإذ يأخذ علما بالتقارير الصادرة من منظمات دولية وإقليمية تشير إلى تحسن الأوضاع الإنسانية والأمنية في دارفور، وخاصة ما صدر عن قمة الاتحاد الأفريقي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠،

- وإذ يرحب بالبيان الذي صدر عن اجتماع المبعوثين الخاصين بالسلام في السودان والذي عُقد بالعاصمة الرواندية - كيجالي - يوم السبت ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، والذي أكد ضمن أشياء على التطورات الإيجابية وتحسن الأوضاع الأمنية والإنسانية بدارفور، ودعا إلى قيام الانتخابات في موعدها في السودان والانتقال إلى عملية

إعادة الإعمار والتنمية في دارفور، ولاحظ تأثر مخرجات هذا الاجتماع وخاصة الانتقال إلى إعادة الإعمار بدارفور بمشروعات الدول العربية التي نفذتها الأمانة العامة وحكومة السودان على الأرض في دارفور،

- وإذ يشيد بجهود الأمانة العامة في عقد ''مؤتمر التنمية والاستثمار لصالح جنوب السودان''، في مدينة جوبا بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، برئاسة السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب الفريق سلفاكير مايارديت وحضور السيد الأمين العام، ومشاركة نحو مائة ممثل لمنظمات العمل العربي المشترك والقطاع الخاص، ويؤكد على البيان المشترك الصادر عن هذا المؤتمر تشجيعا لمناخ السلام والتنمية والاستقرار والوحدة في السودان،

يقرر

أولا - الأوضاع في دارفور

١ - تأكيد التضامن مع السودان والرفض التام لأي محاولة تستهدف الانتقاص من سيادته ووحدته وأمنه واستقراره ورموز سيادته الوطنية؛

٢ - الترحيب بالاتفاق الإطاري الذي تم توقيعه بالدوحة بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، ودعوة المجموعات الدارفورية إلى سرعة الانضمام لجهود التسوية السلمية النهائية في أسرع وقت ممكن بهدف تثبيت السلم والاستقرار بدارفور ودفع عملية التنمية والإعمار، والإشادة برعاية سموه لجهود اللجنة الوزارية العربية الأفريقية المعنية بتسوية أزمة دارفور، والإعراب عن الشكر والتقدير لمبادرة سموه بالسعي لإنشاء بنك للتنمية في دارفور برأس مال قدره ٢ مليار دولار ويشارك فيه من يريد من الدول والمنظمات بهدف إعادة بناء ما دمره النزاع ودفع عجلة التنمية الدائمة في دارفور؛

٣ - الترحيب بالاتفاق الإطاري واتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة بتاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ بالدوحة برعاية كريمة من سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني نائب الأمير وولي عهد دولة قطر؛

٤ - الإشادة بالجهود المبذولة من حكومتي السودان وتشاد على صعيد تطبيع علاقاتهما الأخوية وتعزيزها وتمتينها على كافة الأصعدة، والإشادة بمبادرة الرئيس التشادي إدريس دبي لتوقيع الاتفاق الإطاري بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة؛

٥ - دعم جهود اللجنة الوزارية العربية الأفريقية برئاسة دولة رئيس وزراء قطر والأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، للوصول إلى اتفاق سلام شامل ونهائي في دارفور في إطار مفاوضات السلام الجارية حاليا بالدوحة؛

٦ - تقدير الجهود الحثيثة التي تقوم بها دولة قطر لرعاية هذه المفاوضات، والجهود التي تبذلها كل من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية مصر العربية للمساهمة في توحيد المواقف التفاوضية لحركات التمرد الدارفورية المسلحة بغية الوصول إلى اتفاق سلام شامل ونهائي في دارفور وتقدير جهود الدول العربية الداعمة للمفاوضات؛

٧ - الإعراب عن التقدير للجهود والاتصالات التي يقوم بها السيد الأمين العام في إطار متابعة قراري القمة العربية بالدوحة آذار/مارس ٢٠٠٩ بشأن ''دعم السلام والتنمية والوحدة في السودان''، و ''رفض قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية''، والطلب منه مواصلة هذه الجهود والاتصالات؛

٨ - الإشادة بجهود الجامعة العربية وأمينها العام وتحركها من أجل إحلال السلام في السودان، ودعوته إلى مواصلة تنسيق المواقف بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة عدم الانحياز الرامية إلى دعم مفاوضات السلام بالدوحة وتعزيز الأوضاع الأمنية والإنسانية في دارفور، ومواجهة أي تداعيات سلبية على استقرار السودان، والطلب إليه متابعة هذه الجهود وتقديم تقرير بشأنها إلى المجلس في دورته القادمة.

ثانيا - الأوضاع الإنسانية في دارفور

١ - الترحيب بزيارة مجلس الجامعة العربية لولايات دارفور الثلاث وافتتاح مشروعات قرى العودة الطوعية التي تنفذها الجامعة العربية، وعقد الاجتماع التاريخي لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين بدارفور تنفيذا لقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٠٩٣ - د.ع (١٣٢) بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ والإشادة بجهود الحكومة السودانية في تحمّل التكلفة الإدارية في مشروعات العودة الطوعية التي نفذتها الجامعة العربية في دارفور؛

٢ - التنويه بتنامي الدور العربي الإنمائي المباشر في دارفور والإشادة بالجهود المبذولة سواء على صعيد جامعة الدول العربية أو على مستوى تنفيذ تعهدات المؤتمر العربي لدعم الأوضاع الإنسانية في دارفور ثنائيا بين السودان والدول العربية والصناديق العربية، والإعراب عن التقدير للدول التي أوفت بتعهداتها في هذا الشأن ودعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها لدعم الأوضاع الإنسانية بدارفور؛

٣ - تقدير جهود الآلية المشتركة بين جامعة الدول العربية والحكومة السودانية والطلب إليها مواصلة عملها في تنفيذ مشروعات دعم وتعزيز الأوضاع الإنسانية ومشروعات العودة الطوعية بما في ذلك إرسال عيادات متنقلة لولايات دارفور الثلاث والتأكيد على أهمية مواصلة هذه الآلية لعملها ودعم مبادرة الجامعة العربية الرامية إلى تأهيل قرى دارفور بالخدمات الأساسية المختلفة جنبا إلى جنب مع توفير المعونات الإنسانية المباشرة تشجيعا للعودة الطوعية؛

٤ - الترحيب بالتحسن المضطرد الذي تشهده الأوضاع الأمنية والإنسانية في مجمل أنحاء دارفور، وتقدير الجهود الحثيثة المبذولة في هذا الصدد من الحكومة السودانية، بالتعاون مع الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والهيئات الدولية والإقليمية؛

٥ - دعم جهود الحكومة السودانية في تحسين الأوضاع الإنسانية في دارفور ودعم مشروعات العودة الطوعية للنازحين إلى قراهم الأصلية؛

٦ - شكر الدول العربية التي سددت مساهماتها في صندوق دعم قوات الاتحاد الأفريقي والذي تم تحويله بقرار قمة دمشق لدعم الأوضاع الإنسانية، بما أدى إلى تأهيل قرى العودة الطوعية التي تم افتتاحها بالخدمات الأساسية اللازمة، ودعوة الدول التي لم تف بالتزاماتها إلى الإسراع بذلك لمواصلة مشروعات العودة الطوعية؛

٧ - تقديم الشكر إلى كافة الدول العربية التي أوفت بالتزاماتها في إنفاذ قرار قمة الدوحة بتقديم دعم شهري لتخفيف الأعباء عن المتضررين في دارفور، وحث بقية الدول العربية على سداد نسب مساهماتها في الدعم المالي المقدر بقيمة ٨ ملايين دولار أمريكي شهريا لمدة عام الذي أقرته قمة الدوحة (٢٠٠٩)؛

٨ - توجيه الشكر إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية على جهوده الفاعلة وغير المسبوقة لمعالجة الأوضاع الإنسانية في دارفور والطلب من الأمانة العامة مواصلة جهودها على هذا الصعيد، وتقديم تقرير عن ذلك إلى القمة العربية القادمة.

ثالثا - الانتخابات في السودان

١ - دعوة الأمانة العامة إلى مواصلة جهودها مع الحكومة السودانية من أجل دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل بما في ذلك ما دعا إليه من ضرورة العمل على جعل الوحدة خيارا جاذبا، ومواجهة أي صعوبات تواجه تنفيذه، والتأكيد على ضرورة دعم الجهود الجارية لضمان إجراء الانتخابات العامة في مواعيدها المقررة في نيسان/أبريل ٢٠١٠؛

٢ - دعم جهود الحكومة السودانية في إجراء الانتخابات العامة في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وإرساء دعائم الاستقرار في السودان؛

٣ - الترحيب بمشاركة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ببعثة فنية لمراقبة الانتخابات في السودان.

رابعا - جنوب السودان

١ - دعوة شريكي السلام في السودان والقوى السياسية السودانية كافة إلى العمل من أجل أن تكون الوحدة السودانية خيارا جاذبا عملا بأحكام اتفاقية السلام الشامل؛

٢ - الترحيب بالإرادة السياسية لشريكي السلام السودانيين من أجل تنفيذ بنود اتفاق السلام الشامل وبالجهود الحثيثة الجارية لعقد الانتخابات العامة في البلاد في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٠؛

٣ - الترحيب بنتائج المؤتمر العربي للاستثمار والتنمية في جنوب السودان الذي عقد بمدينة جوبا في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، وتوجيه الشكر إلى منظمات العمل العربي المشترك والمستثمرين ورجال الأعمال العرب الذين شاركوا في المؤتمر، ودعوة الآلية المشتركة المكونة من الحكومة السودانية وحكومة جنوب السودان والأمانة العامة لمتابعة إنفاذ توصيات المؤتمر؛

٤ - الترحيب بنتائج قمة منظمة الإيجاد الراعية لاتفاقية السلام في السودان التي عقدت في العاصمة الكينية نيروبي بتاريخ ٩ آذار/مارس ٢٠١٠، والتي أكدت على متابعة تنفيذ اتفاقية السلام الشامل والاستفتاء على تقرير مصير الجنوب وإجراء الانتخابات العامة؛

٥ - دعوة منظمات المجتمع المدني العربية والقطاعات الرياضية والثقافية إلى إقامة نشاطات وفعاليات أدبية وثقافية ورياضية بجنوب السودان دفعا لجهود الاستقرار والسلام في ربوع السودان؛

٦ - الطلب من الأمانة العامة دعوة الدول الأعضاء وصندوق النقد العربي وصناديق التمويل العربية المعنية إلى عقد اجتماع لبحث معالجة الديون السودانية تجاهها دعما لمسيرة السلام وحفزا لجهود التنمية وإعادة الإعمار في ربوع السودان كافة؛

(ق.ق: ٥١٥ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

دعم خيار الوحدة السودانية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد استماعه إلى مداخلة فخامة الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان في الجلسة المغلقة،

- وتضامنا مع السودان ورفضا لأي محاولة تستهدف الانتقاص من سيادته ووحدته وأمنه واستقراره،

يقرر

١ - أهمية القيام بجهود عربية مكثفة لجعل خيار الوحدة خيارا جاذبا وذلك عملا بأحكام الاتفاق الشامل؛

٢ - تقديم الدعم المالي لصندوق ''دعم الوحدة'' الذي ينفذ مشروعات اقتصادية وخدمية في جنوب السودان ويكرس عمله لدفع عجلة التنمية في الجنوب بهدف تمتين الترابط بين الشمال والجنوب وتعزيز التواصل الاجتماعي والثقافي؛

٣ - قيام الدول الأعضاء ببذل جهودها لدعم خيار الوحدة السودانية، وتقديم دعمها لخيار الوحدة السودانية وخاصة مع الدول الغربية والدول الأفريقية لتوضيح خطورة الانفصال على السودان وعلى إقليم القرن الأفريقي برمته فضلا عن آثاره السلبية على وحدة القارة الأفريقية واستقرارها.

(ق.ق: ٥١٦ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

دعم جمهورية الصومال

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عُقد بسرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

يقرر

١ - الترحيب بتوجهات رئيس جمهورية الصومال والحكومة الصومالية الجديدة بتفعيل المصالحة الوطنية مع جميع مكونات المجتمع الصومالي في الداخل والخارج، انطلاقا من اتفاق جيبوتي، والاتفاقات الأخرى ذات الصلة، وحث جميع الأطراف الصومالية بمختلف توجهاتها على دعم هذا الاتفاق وجميع برامج المصالحة الوطنية؛

٢ - الترحيب بالاتفاق الذي تم توقيعه بين الحكومة الصومالية وجماعة أهل السنة والجماعة والذي وقِّع في أديس أبابا بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٠؛

٣ - إدانة أي عمليات تستهدف عرقلة مسيرة المصالحة، ودعوة الأطراف التي لم تنضم إلى مسيرة المصالحة أن تعيد النظر في موقفها، وأن تتخلى عن العنف لتحقيق الوفاق الوطني ونشر الأمن والاستقرار في ربوع الصومال كافة، وقيام الأمانة العامة مواصلة تقديم الدعم المالي والإنساني لعملية المصالحة الصومالية؛

٤ - دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات المشتركة، وإدانة أي عمليات عسكرية تستهدف إيذاء قوة الاتحاد الأفريقي هناك، ودعوة الدول الأفريقية إلى المساهمة بقوات لاستكمال نشر القوة الأفريقية، ودعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم المساهمة المالية واللوجستية في نشر هذه القوة، وحث الدول التي لم تسدد مساهمتها في صندوق دعم الصومال على المبادرة بذلك؛

٥ - دعم طلب الاتحاد الأفريقي نشر قوات الأمم المتحدة لتحل محل القوات الأفريقية في أقرب الآجال، والطلب من الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات والخطوات الضرورية الكفيلة بسرعة نشر هذه القوة؛

٦ - دعوة الدول الأعضاء إلى دعم التطورات الإيجابية في الصومال وتوفير مختلف أشكال الدعم اللازم للمؤسسات الدستورية المنبثقة عن اتفاق جيبوتي للسلام لتمكينها من بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية الشاملة، وتوفير سبل الدعم لإنشاء القوات الصومالية المنصوص عليها في اتفاقات جيبوتي للسلام لتتولى مهام حفظ الأمن والاستقرار في البلاد ضمانا لاستمرار المؤسسات الصومالية القائمة؛

٧ - رفض أي محاولات تستهدف تدويل منطقة البحر الأحمر، وتعزيز التعاون العربي لتحقيق الأمن في البحر الأحمر وخليج عدن، أخذا في الاعتبار لمسؤولية الدول العربية المتشاطئة على البحر الأحمر في تأمين سواحلها؛

٨ - دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم كافة سبل الدعم المالي والمادي إلى الحكومة الصومالية الجديدة لتمكينها من تشغيل مؤسسات الدولة وتنفيذ برامجها في الأمن والاستقرار والمصالحة وتقديم الخدمات العامة للشعب الصومالي؛

٩ - دعوة الدول الأعضاء إلى تنفيذ قرار قمة الدوحة رقم ٤٦٧ الخاص بتقديم دعم مالي فوري قيمته ٣ ملايين دولار أمريكي شهريا لمدة ستة أشهر لدعم موازنة الحكومة الصومالية، وتوجيه الشكر إلى الدول التي أوفت بالتزاماتها تجاه تنفيذ هذا القرار؛

١٠ - دعوة الدول الأعضاء والمنظمات والصناديق العربية والمجالس الوزارية المتخصصة والجمعيات الأهلية العربية إلى تقديم الدعم الإنساني للشعب الصومالي والمساهمة في رفع المعاناة عنه؛

١١ - الطلب من الأمانة العامة مواصلة جهودها مع الحكومة الصومالية الجديدة ومنظمة الصحة العالمية لإعادة تأهيل سبعة مستشفيات في مختلف أقاليم الصومال، وتسيير قوافل طبية إلى جميع أنحاء الصومال لدعم قطاع الصحة وتزويد المستشفيات بالأدوية اللازمة؛

١٢ - الترحيب بجهود الأمانة العامة وبالتنسيق مع الحكومة الصومالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ برنامج لنزع سلاح الميليشيات ومشروع تنمية قطاع الماشية الصومالية، ودعوة الدول العربية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع الحظر المفروض على صادرات الصومال من الماشية؛

١٣ - الطلب من الدول الأعضاء المساهمة في تحمل نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية الصومالية المعتمدة لديها وقيام مجالس السفراء العرب بالمساهمة في تحمل تكلفة البعثات الدبلوماسية الصومالية، وتلك المعتمدة لدى المنظمات الدولية والإقليمية في الخارج؛

١٤ - الطلب من اللجنة الوزارية الخاصة بالصومال مواصلة جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وجهود إعادة إعمار وبناء الصومال؛

١٥ - تكليف الأمانة العامة بالإعداد الجيد لعقد مؤتمر لإعادة إعمار وبناء الصومال خلال عام ٢٠١٠، يعقد بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، تعرض فيها الحكومة الصومالية خطتها التنموية ومشروعات الجدوى اللازمة وتشارك فيه الدول الأعضاء وصناديق التمويل والاستثمار العربية؛

١٦ - توجيه الشكر إلى الأمين العام على جهوده المبذولة من أجل تحقيق المصالحة الصومالية وعلى المساعي المبذولة من الأمانة العامة في هذا الإطار، والطلب من الأمين العام مواصلة جهوده لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس في دورتها القادمة.

(ق.ق ٥١٧ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

جمهورية القمر المتحدة

ألف – دعم جمهورية القمر المتحدة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

– **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية القمر المتحدة لدى جامعة الدول العربية رقم ١٧/م ع ج/١٠ بتاريخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠،
- وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عُقد بسرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

– وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

يقرر

١ – تأكيد الحرص الكامل على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية؛

٢ – تقدير الجهود المشتركة للجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ودول الجوار خاصة فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية، ودعوة الأمانة العامة والمنظمات الدولية والإقليمية والدول المعنية بالوضع في جمهورية القمر المتحدة إلى مواصلة جهودها في هذا الشأن؛

٣ – الترحيب بنتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في جمهورية القمر المتحدة والتي اتسمت بالشفافية والنزاهة، لما لها من نتائج إيجابية على بناء مؤسسات الدولة القمرية، وتقدير مشاركة الأمانة العامة في مراقبتها وتمويلها بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي؛

٤ – الترحيب بإنشاء ”الكونغرس“ المكون من نواب الاتحاد ومستشاري الجزر، ويكون من صلاحياته الحسم بتحديد موعد بدء تنسيق جدول انتخابات رئيس الاتحاد وحكام الجزر وفقا للدستور، والتنويه بانطلاق الحوار القمري – القمري الذي عُقد بتاريخ ٣-٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ بدعم وإشراف من المجتمع الدولي ومشاركة جامعة الدول العربية، بهدف جمع الأطراف القمرية المعنية لإعادة النظر في الدستور وتعديل بعض بنوده وذلك

لتحسين أداء المؤسسات القمرية وحسن توزيع الصلاحيات بين السلطات المركزية وسلطات الجزر ذات الحكم الذاتي ولتخفيف الأعباء الناتجة عن تعدد الانتخابات وتعقد البنية المؤسسية والإدارية للبلاد، والترحيب أيضا بإصدار المرسوم الرئاسي بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ لدعوة ''الكونغرس'' المذكور الذي بدأ أعماله بالفعل بتاريخ ١ آذار/مارس ٢٠١٠، وأقر في جلسته الأولى إجراء انتخابات رئيس الدولة وحكام الجزر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛

٥ - دعوة الدول الأعضاء إلى تنفيذ قرار قمة الدوحة رقم ٤٦٨ (٢٠٠٩) القاضي بتقديم دعم مالي فوري قيمته ٢ مليون دولار شهريا لمدة عام للحكومة القمرية وتقديم الشكر للدول التي أوفت بالتزاماتها تجاه تنفيذ هذا القرار؛

٦ - التأكيد على هوية جزيرة مايوت القمرية ورفض الاحتلال الفرنسي لها، ومطالبة فرنسا بمواصلة الحوار مع الحكومة القمرية للتوصل إلى حل يكفل عودة جزيرة مايوت إلى السيادة القمرية؛

٧ - عدم الاعتراف بنتائج الاستفتاء الذي أجرته فرنسا في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، حول اندماج جزيرة مايوت القمرية وتحويلها إلى مقاطعة فرنسية، واعتبار الإجراءات التي تتخذها فرنسا بموجب نتائج هذا الاستفتاء غير قانونية وباطلة ولا ترتب حقا ولا تنشئ التزاما؛

٨ - تأييد خطة العمل التي أقرتها قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائية الخاصة ببحث وتسوية النزاعات في أفريقيا (طرابلس - ٣٠-٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩)، التي أكدت على الحرص على وحدة وسلامة الأراضي القمرية وفقا لقرارات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بجزيرة مايوت القمرية، والدعوة لإعادة تفعيل مجموعة الدول السبع المعنية بجزيرة مايوت، وضرورة عقد اجتماع لها على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتأكيد أنه لا يجوز قانونيا المس بسلامة أراضي القارة الأفريقية من خلال استفتاءات تنظمها قوى أجنبية على الأراضي الأفريقية؛

٩ - الترحيب بالخطوات المتخذة والمجهودات التي بذلت من قبل دولة قطر والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والتي أدت إلى إنجاح مؤتمر دعم التنمية والاستثمار في جمهورية القمر المتحدة الذي عقد في مدينة الدوحة دولة قطر يومي ٩-١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ والتي بلغت التعهدات فيه ٥٤٠ مليون دولار، وتوجيه الشكر إلى الدول الأعضاء والمنظمات والجمعيات الخيرية والإنسانية على مشاركتها الفعالة في أعمال المؤتمر المذكور، ودعوة الدول المانحة إلى المسارعة إلى الوفاء بتعهداتها لتتمكن الحكومة القمرية من تنفيذ المشاريع المعروضة؛

١٠ - دعوة الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها المالية في حساب دعم جمهورية القمر المتحدة إلى سداد التزاماتها تنفيذا لقرار قمة الدوحة ٢٠٠٩؛

١١ - دعوة الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل العربية المساهمة في توفير مبلغ ١٠,٧ ملايين دولار لمساعدة جمهورية القمر المتحدة على الاستفادة من ''برنامج ما بعد الأزمة السياسية والدستورية'' الذي تتفاوض عليه حاليا الحكومة القمرية وصندوق النقد الدولي؛

١٢ - تقديم الشكر إلى الدول الأعضاء التي قدمت دعما ماليا وتنمويا إضافيا والطلب من باقي الدول زيادة الدعم المالي المقدم إلى جمهورية القمر المتحدة ومطالبة مؤسسات التمويل والاستثمار العربية وخاصة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تقديم الدعم التنموي لجمهورية القمر المتحدة في مختلف المجالات وخاصة في مجال دعم الجامعة الوطنية الوليدة بجمهورية القمر المتحدة؛

١٣ - الطلب من الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل والأطراف العربية معالجة الديون المترتبة على جمهورية القمر إسهاما في مسيرة السلام والتنمية في البلاد؛

١٤ - الطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تقديم الدعم الممكن في إطار دعم التعليم باللغة العربية في جمهورية القمر المتحدة؛

١٥ - توجيه الشكر إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لمبادرتها بفتح سفارة في موروني عاصمة جمهورية القمر المتحدة، وكذلك إلى الأمانة العامة لافتتاحها بعثة في جمهورية القمر، ودعوة الدول الأعضاء إلى فتح بعثات دبلوماسية لها في جمهورية القمر المتحدة؛

١٦ - مناشدة الدول الأعضاء المساهمة في تحمل نفقات البعثات الدبلوماسية القمرية، وحث مجالس السفراء العرب على المساهمة في تحمل كلفة البعثات الدبلوماسية القمرية، وتلك المعتمدة لدى المنظمات الدولية والإقليمية والخارجية؛

١٧ - الإعراب عن التقدير لجهود الأمين العام في تنفيذ مشروعات تنموية في جمهورية القمر المتحدة وعلى جهوده التي بذلها بالتعاون مع المنظمات الدولية الإقليمية لتحقيق المصالحة القمرية، والطلب إليه مواصلة تقديم العون التنموي لجمهورية القمر في ضوء المبالغ التي ترد إلى صندوق دعم جمهورية القمر المتحدة بجامعة الدول العربية وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى القمة في دورتها العادية القادمة.

(ق.ق: ٥١٨ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

جمهورية القمر المتحدة

باء – متابعة نتائج أعمال مؤتمر "دعم التنمية والاستثمار بجمهورية القمر المتحدة"

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

– **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عُقد بسرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

– وإذ يرحب بالبيان الختامي الصادر حول نتائج أعمال مؤتمر "دعم التنمية والاستثمار بجمهورية القمر المتحدة"، الذي عُقد في الدوحة يومي ٩ و ١٠ آذار/مارس وبالتعهدات التي تم إعلانها في هذا المؤتمر، من قِبَل الدول العربية والإسلامية والغربية، ومن القطاع الخاص العربي ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني العربي والإسلامي، في ضوء الخطط التنموية ومشروعات الجدول المقدمة للمشاركين،

– وإذ يرحب بالخطوات المتخذة من قِبَل جمهورية القمر المتحدة ودولة قطر والأمانة العامة لجامعة الدول العربية للإعداد الجيد لعقد وإنجاح مؤتمر "دعم التنمية والاستثمار بجمهورية القمر المتحدة" تنفيذا لقرارات القمم العربية ذات الصلة،

– واستجابة لاقتراح فخامة الرئيس أحمد عبد الله سامبي رئيس جمهورية القمر المتحدة بإنشاء آلية عملية لتمكين الاقتصاد القمري من تطوير قدراته الذاتية، والاستفادة من التعهدات المعلنة من المانحين الدوليين،

– وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

يقرر

١ – تشكيل لجنة عليا تضم أكبر المانحين وجامعة الدول العربية لمتابعة تنفيذ تعهدات المانحين، وإدارة مشروعات التنمية في جزر القمر وإدارة صندوق التنمية والاستثمار في جمهورية القمر المتحدة المخصص لهذا الغرض وتتبعها لجنة تنسيقية فنية يكون مقر عملها العاصمة القمرية موروني؛

٢ - إنشاء آلية على شكل صندوق استئماني متعدد الأطراف يُسمى ''صندوق التنمية والاستثمار في جزر القمر''، تتكون موارده من المساهمات الطوعية للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني المعلن عنها في مؤتمر ''دعم التنمية والاستثمار بجمهورية القمر المتحدة''، أو بعد ذلك، والتي تهدف إلى دعم مسيرة التنمية في جزر القمر؛

٣ - الاستفادة من الخبرات الفنية للبنك الإسلامي للتنمية في إدارة الصندوق والإشراف الفني والمالي عليه؛

٤ - اعتماد نظام الصندوق وآليات عمله وفقا للورقة المرفقة.

(ق.ق ٥١٩ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

مرفق

نظام الصندوق وآليات عمله

تتشكل الترتيبات المؤسسية لإدارة صندوق التنمية والاستثمار في جمهورية القمر المتحدة كما يلي:

أولا - لجنة تنفيذية

مدتها خمس سنوات، وهي بمثابة مجلس إدارة صندوق التنمية في جزر القمر، وتجتمع مرتين في السنة أو كلما اقتضت الضرورة.

(أ) المهام

١ - فحص الحسابات.

٢ - اعتماد الميزانية وبرنامج العمل السنوي.

٣ - اعتماد المشاريع.

٤ - اعتماد السياسات العامة.

٥ - تقديم تقارير عن أعمالها إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الذي يسبق مجلس الجامعة على مستوى القمة الدورية في شهر آذار/مارس.

(ب) تشكيل اللجنة

تتكون من:

١ - ممثلي أكبر أربعة مانحين في مؤتمر ''دعم التنمية والاستثمار بجمهورية القمر المتحدة'' وهي حاليا دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ودولة الكويت، وتكون اجتماعاتها على مستوى وكلاء وزارة المالية.

٢ - ممثل عن حكومة جمهورية القمر المتحدة.

٣ - ممثل عن جامعة الدول العربية.

٤ - ممثل عن البنك الإسلامي للتنمية.

٥ - ممثل عن منظمات المجتمع المدني.

٦ - ممثل عن قطاع الأعمال.

ثانيا – لجنة تنسيقية فنية

تتمركز اللجنة التنسيقية الفنية من مقر الشراكة (مقر مكتب جامعة الدول العربية في العاصمة القمرية موروني) إلى حين توفير وتجهيز مقر منفصل مجهز، يتم فيه أيضا توفير مستلزمات عمل ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني.

(أ) المهام

١ – إعداد البرمجة العامة للمشاريع التي سيمولها الصندوق.

٢ – فحص الملفات المعدة من قِبَل الأمانة الفنية (التي سيجري تشكيلها بالتشاور مع حكومة جمهورية القمر المتحدة).

٣ – عرض الملفات على اللجنة التنفيذية لاتخاذ القرار.

٤ – القيام بمراجعة الأوراق المالية.

٥ – إعداد التقارير الدورية للأنشطة.

(ب) تشكيل اللجنة

يجري تشكيلها في الاجتماع الأول للجنة، بعد التشاور بين الأجهزة المعنية بالحكومة القمرية، وجامعة الدول العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، ودولة قطر (راعية مؤتمر دعم التنمية والاستثمار بجمهورية القمر المتحدة ممثلة عن المانحين)، وبالتعاون الوثيق مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجمهورية القمر المتحدة، والأجهزة الأممية الأخرى ذات الصلة.

الوضع المتوتر على الحدود الجيبوتية الإريترية في منطقة رأس دوميرا الجيبوتية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

• على مذكرة الأمانة العامة،

• وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

• وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٧١٧٢ على المستوى الوزاري في دورته العادية ١٣٣ بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٠،

يقرر

١ - التأكيد مجددا على ضرورة احترام سيادة جمهورية جيبوتي ووحدة وسلامة أراضيها ورفض الاعتداء على الأراضي الجيبوتية؛

٢ - الدعوة مجددا إلى احترام مبادئ حسن الجوار وعدم المساس بالحدود القائمة بين البلدين عشية الاستقلال؛

٣ - الترحيب بقرار مجلس الأمن ١٨٦٢ بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الذي يدعو فيه دولة إريتريا إلى سحب قواتها على الفور وفي مدة لا تتجاوز خمسة أسابيع من صدور القرار؛

٤ - مطالبة إريتريا بتنفيذ كافة بنود القرار ١٨٦٢ بغية إنهاء حالة التوتر الناجمة عن النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا بالطرق السلمية وإعادة الوضع على ما كان عليه قبل الرابع من شباط/فبراير ٢٠٠٨؛

٥ - دعوة إريتريا لتسليم الأسرى والمفقودين إلى الصليب الأحمر الدولي أسوة بما قامت به جيبوتي وذلك إبداء لحسن النية؛

٦ - الترحيب بقرار جمهورية جيبوتي بسحب قواتها إلى مواقعها السابقة استجابة لقرار مجلس الأمن؛

٧ - الترحيب بقرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩) الصادر بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن فرض عقوبات على إريتريا؛

٨ - الطلب من الأمين العام ومجلس السلم والأمن العربي مواصلة جهودهما لمعالجة القضية بما يحفظ حقوق جيبوتي وتقديم تقرير بشأن هذه الجهود إلى مجلس جامعة الدول العربية في أول انعقاد قادم؛

٩ - تكليف الأمانة العامة إجراء الاتصالات اللازمة بهدف معالجة الموقف وإنهاء التوتر ووقف المواجهة على الحدود الجيبوتية الإريترية؛

١٠ - توجيه الشكر إلى الأمين العام على جهوده في متابعة هذا الموضوع وإرساله في توقيت مبكر بعثة لتقصي الحقائق في منطقة رأس دوميرا خلال الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨.

(ق.ق: ٥٢٠ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

بلورة موقف عربي موحّد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية

ألف – المواقف العربية الجماعية من القضايا المطروحة على مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

– **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى تقرير وتوصيات مؤتمر كبار المسؤولين العرب في وزارات الخارجية للإعداد لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠،

يقرر

١ – التأكيد على أن الأسلحة النووية والاستمرار في حيازتها وتطويرها تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وتتناقض مع الأهداف التي تسعى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لتحقيقها، وأن استمرار السياسات الأمنية والدفاعية القائمة على حيازة واستخدام السلاح النووي ضد الدول غير النووية لأغراض الردع تنتقص من مصداقية نظام منع انتشار الأسلحة النووية ومشروعيته؛

٢ – الترحيب بالأفكار والمبادرات التي تدعو إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية، ويدعو مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إلى ضرورة ترجمة هذه المبادرات إلى خطط عملية وبرنامج زمني محدد ملزم للدول النووية لنزع السلاح النووي دون شروط وذلك تنفيذا لالتزاماتها بموجب أحكام المادة السادسة من المعاهدة، وتنفيذا للخطوات العملية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠؛

٣ – دعوة مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إلى اتخاذ قرار بحظر تطوير وإنتاج أي أسلحة نووية جديدة تمهيدا لإخلاء العالم من هذه الأسلحة؛

٤ – التأكيد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل ركيزة أساسية لنظام منع الانتشار النووي، ويطالب الدول الأطراف بسرعة العمل على تحقيق عالميتها،

وبإحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي، لما لذلك من أثر مباشر على تعزيز جهود منع الانتشار النووي؛

٥ - تأكيد أهمية الامتثال الكامل لكافة الالتزامات وصيانة كافة الحقوق التي انضمت الدول على أساسها إلى المعاهدة، ورفض أي محاولات لإعادة تفسير مواد المعاهدة؛

٦ - التأكيد على أهمية احترام الحق الأصيل للدول الأطراف في المعاهدة في تطوير وإنتاج التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ورفضها لتقييد حقوق هذه الدول تحت أي دعاوى؛

٧ - أن تدعيم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتطلب تنفيذ الالتزامات السابق التعهد بها في إطار المعاهدة وفي مؤتمرات الاستعراض السابقة وخاصة الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي، وتنفيذ قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ الاستعراض وتمديد المعاهدة، وذلك قبل النظر في إضافة أي التزامات جديدة على الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة؛

٨ - ضرورة توصل مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ إلى خطة عمل عملية لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من خلال انضمام الدول غير الأطراف إلى المعاهدة فورا كدول غير نووية دون قيد أو شرط، ووضع جميع منشآتها وبرامجها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

٩ - دعوة مؤتمر ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة أن يصدر قرارا يتعلق بحظر استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية الأطراف بالمعاهدة ويتبنى ترتيبات فعالة لإعطاء الدول غير النووية ضمانات أمنية غير مشروطة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛

١٠ - التأكيد على أن اتفاق الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمثل الالتزام القانوني بمقتضى المعاهدة، والتأكيد على الطابع الاختياري للبروتوكول النموذجي الإضافي، وعدم الموافقة على تحويله إلى وثيقة إلزامية وعدم جواز اعتبارها معيارا تتلقى الدول على أساسه التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية؛

١١ - التأكيد على الحق السيادي للدول في الانسحاب من المعاهدة طبقا للمادة العاشرة ورفض أي محاولة لتعديل أو لإعادة تفسير أحكام المادة العاشرة أو تقييدها بإجراءات جديدة؛

١٢ - تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ وإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط:

(أ) التذكير بما اتفقت عليه الدول الأطراف في المعاهدة خلال مؤتمر الاستعراض وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥ من أهمية العمل على تحقيق عالمية المعاهدة في الشرق الأوسط وإخضاع كافة المنشآت النووية والبرامج النووية فيه للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبما طالبت به الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ من اعتبار قرار الشرق الأوسط جزءا من عملية الاستعراض إلى حين تنفيذه؛

(ب) مطالبة الدول الأطراف في المعاهدة خاصة الدول النووية التي تبنت قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، بتأكيد التزامها الكامل بمضمون وأهداف ذلك القرار كجزء لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة التي أقرها مؤتمر استعراض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ١٩٩٥ وذلك تحقيقا لمصداقية المعاهدة؛

(ج) ضرورة أن يطالب مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ إسرائيل، تنفيذا لما تم تبنيه في وثيقة مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠، بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون قيد أو شرط وكدولة غير نووية، وأن تعمل على إخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واعتبار ذلك خطوة أساسية نحو إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛

(د) تأكيد الدول العربية على أن نجاح مؤتمر ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة يرتهن بإحراز تقدم نحو تنفيذ قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥؛

(هـ) دعوة مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض معاهدة عام ٢٠١٠ إلى بحث وإقرار آليات عملية لتنفيذ قرار الشرق الأوسط، وتبني الإجراءات العملية التي اقترحتها المجموعة العربية في ورقة العمل المقدمة إلى المؤتمر؛

(و) دعوة الأمم المتحدة لعقد مؤتمر يهدف، بشكل جاد وضمن برنامج زمني محدد، لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وذلك تنفيذا للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنونة ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“، ودعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإعداد الوثائق المرجعية اللازمة الناجمة عن خبرتها في الإعداد لإنشاء المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية في العالم؛

(ز) إنشاء لجنة دائمة مؤلفة من أعضاء مكتب مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ تكون ولايتها متابعة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، إضافة إلى ما نصت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠ من مطالبة إسرائيل بالانضمام الفوري لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاضطلاع بمتابعة تنفيذ ما يقره مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠، وتقديم تقرير شامل عن ذلك إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ ولاجتماعات لجانه التحضيرية وإطلاعهم على التقدم المحرز؛

(ح) مطالبة الدول النووية في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ بتأكيد التزامها الكامل بموجب أحكام المادة الأولى من المعاهدة، وبأن تتعهد وتتقيد بعدم تزويد إسرائيل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأي شكل من أشكال المساعدات على نحو يساهم في تعزيز قدرتها على صنع أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أو اقتنائها أو اكتسابها أو السيطرة عليها بأي طريقة وتحت أي ظرف من الظروف أو أي تسمية كانت، لما يمثله ذلك من تهديد للأمن والسلم الإقليمي والدولي، ويعرض كامل منظومة عدم الانتشار للخطر البالغ؛

(ط) مطالبة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمتابعة قرار (القدرات النووية الإسرائيلية) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بالوثيقة رقم GC(53)/RES/17 وتقديم تقارير مرحلية لتنفيذه إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

(ي) دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى وقف البرامج الفنية التي تقدم إلى إسرائيل وتعليق تعاونها معها في الميدان النووي ما لم تنضم إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها غير حائزة لأسلحة نووية، وتخضع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية كشرط مسبق وضروري لتعزيز عالمية المعاهدة ومصداقيتها وفعاليتها؛

(ك) التأكيد على أن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يساعد على بناء الثقة ويسهم في تحقيق السلام في المنطقة. وريثما يتحقق إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، يؤكد ضرورة العمل على ألا تحوز أي دولة في منطقة الشرق الأوسط أو تسمح بوضع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية على أراضيها أو على الأراضي الواقعة تحت ولايتها أو تحت سيطرتها، وعلى كل دولة أن تمتنع عن أي عمل يتعارض مع نص وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسائر القرارات والوثائق الدولية التي تتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛

١٣ - اعتماد أوراق العمل العربية التالية التي أعدها مؤتمر كبار المسؤولين في وزارات الخارجية العرب وسرعة تقديمها إلى مؤتمر ٢٠١٠ باسم المجموعة العربية:

- تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥ ونتائج مؤتمر عام ٢٠٠٠ المتعلقة بالشرق الأوسط،
- نزع السلاح،
- الاستخدامات السلمية للطاقة النووية،

١٤ - اعتماد التقارير والتوصيات وخطة التحرك المرفوعة من مؤتمر كبار المسؤولين العرب في وزارات الخارجية للتحضير لمؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والطلب من الدول العربية الالتزام الكامل بها خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠؛

١٥ - التأكيد على قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٦٨١٠ د.ع (١٢٨) بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ ودعوة مجلس الجامعة على المستوى الوزاري إلى استعراض مختلف المواقف العربية من قضايا نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وذلك في ضوء نتائج مؤتمر ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتأثيراتها على المصالح العربية.

(ق.ق: ٥٢١ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية

باء – التنسيق العربي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

– **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى تقرير وتوصيات الاجتماع السابع والعشرين للجنة ”متابعة النشاط النووي الإسرائيلي المخالف لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية“ الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة ٢٤ – ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠،

– وإذ يؤكد على قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.ع (١٣٣) رقم ٧١٧٢ بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٠ في هذا الشأن،

يقرر

١ – الترحيب بقرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته (٥٣) بعنوان ”القدرات النووية الإسرائيلية“، والطلب من الدول العربية والأمانة العامة متابعة تنفيذ القرار مع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

٢ – التأكيد على استمرار الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في استصدار القرار العربي حول القدرات النووية الإسرائيلية، بهدف إبراز مخاطر تلك القدرات النووية التي لا تخضع لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية على الأمن والسلم في الشرق الأوسط؛

٣ – التأكيد على مشاركة الدول العربية في الدورة (٥٤) للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأهمية الالتزام الكامل بقرار مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري رقم ٧١٧٢ د.ع (١٣٣) بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٠ وبالمقرر رقم (٥) الملحق به وبذل أقصى الجهود لحشد الدعم له مع المجموعات الجغرافية والسياسية في إطار الوكالة الدولية؛

٤ - الطلب من الأمين العام متابعة جهوده المتميزة لحشد الدعم للقرار العربي حول القدرات النووية الإسرائيلية المزمع تقديمه إلى الدورة (٥٤) للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقديم تقرير حول الجهود المبذولة والنتائج التي يتم تحقيقها إلى الدورة القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق.ق: ٥٢٢ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بجامعة الدولة العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧١٧٥ د.ع (١٣٣) بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٠،

- وإذ يستذكر دعوة القادة العرب الصادرة عن مجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع (١٨) بجمهورية السودان بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، بشأن تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بالدول العربية،

- وإذ يؤكد على قراره رقم ٣٨٣ د.ع (١٩) الرياض بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧. ورقم ٤٢٥ د.ع (٢٠) دمشق بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، ورقم ٤٧١ د.ع (٢١) الدوحة بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ بعنوان تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية،

- وإذ يؤكد أيضا على قراره رقم ٣٨٤ د.ع (١٩) الرياض بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، ورقم ٤٢٦ د.ع (٢٠) دمشق بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، ورقم ٤٧٢ د.ع (٢١) الدوحة بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ بعنوان ”وضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية،

يُقرر

١ - الطلب من الدول العربية متابعة تنفيذ القرارات ذات الصلة لمجلس الجامعة على مستوى القمة آخذة في الاعتبار الحاجات المتنوعة لمختلف الدول العربية وموافاة الأمانة العامة بالتقدم الحاصل في الموضوع؛

٢ - إعادة التأكيد مجددا على الحق الأصيل للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - والتي انضمت لها جميع الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية - في امتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وعلى استحقاقها للدعم الدولي اللازم

لتنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لا سيما من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى رفض تقييد هذه الحقوق تحت أي مبرر؛

٣ - الترحيب بإعلان بعض الدول العربية عن وضع برامج وطنية لاستخدام التقنيات النووية السلمية في كافة المجالات التي تخدم التنمية المستدامة وخاصة توليد الكهرباء وتحلية المياه؛

٤ - دعوة الدول العربية المعنية باستخدام الطاقة النووية لأغراض توليد الكهرباء إلى عقد اجتماع على المستوى الوزاري لبحث مجالات التعاون وتنسيق المواقف العربية في هذا المجال، وذلك في أقرب وقت ممكن؛

٥ - الطلب من الأمانة العامة والهيئة العربية للطاقة الذرية، وبالتنسيق مع الدول العربية، مواصلة الجهود في مجال تعزيز البنية التحتية للدول العربية لتطوير برامجها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بما فيها الموارد البشرية وبناء القدرات والمساعدة في تأسيس الأطر التشريعية والرقابية وعقد الاجتماعات والمؤتمرات المتخصصة، وبلورة موقف عربي في مجالات الأمن والأمان النوويين بالتنسيق مع الدول العربية؛

٦ - حث الدول العربية التي لم تنضم إلى الهيئة العربية للطاقة الذرية على الانضمام في أسرع وقت ممكن لدعم الجهود العربية في مجالات التعاون التكنولوجي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛

٧ - الطلب من الأمين العام متابعة هذا الموضوع، وتقديم تقرير بشأنه إلى دورة قادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق.ق: ٥٢٣ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

تنمية استخدامات الطاقة المتجددة والبديلة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

• على مذكرة الأمانة العامة،

• وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

• وعلى مذكرة دولة الإمارات العربية المتحدة،

يقرر

١ - التأكيد مجددا على سرعة انضمام الدول العربية وتصديقها على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) التي تتخذ من مدينة أبو ظبي مقرا لها؛

٢ - دعوة الدول العربية إلى تبادل خبراتها ودراساتها في مجال استخدامات الطاقة المتجددة والبديلة للاستفادة منها من خلال تحويلها إلى نطاق التطبيق العملي.

(ق.ق: ٥٢٤ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

الإرهاب الدولي وسبل مكافحته

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى ملابسات الجريمة التي ارتُكبت في حق الشهيد الفلسطيني محمود المبحوح،

يقرر

١ - الموافقة على التقرير والتوصيات الصادرة عن فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب في اجتماعه الثامن (القاهرة ١٦-١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠)؛

٢ - التأكيد مجددا على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ومهما كانت دوافعه ومبرراته:

- ضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال وعدم اعتبار العمل المقاوم عملا إرهابيا مع الأخذ بالاعتبار أن قتل الأبرياء لا تقره الشرائع السماوية ولا المواثيق الدولية،
- رفض الخلط بين الإرهاب والدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى إعلاء قيم التسامح ونبذ الإرهاب والتطرف،

٣ - ضرورة العمل على معالجة جذور الإرهاب وإزالة العوامل التي تغذيه من خلال القضاء على بؤر التوتر وازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية ووضع حد للاحتلال الأجنبي والظلم والاعتداء على حقوق الإنسان وكرامته؛

٤ - دعوة كافة دول العالم وبالأخص المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إلى التعامل بجدية مع المجاميع الإرهابية والأشخاص الداعمين للإرهاب، وإبعادهم عن أراضيها، وعدم منحهم حق اللجوء السياسي أو السماح لهم باستغلال مناخ الحرية للضرر بأمن واستقرار الدول العربية؛

٥ - إدانة جريمة اغتيال محمود المبحوح التي وقعت في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ والتي تمثل انتهاكا لسيادتها وأمنها، وتأييد كافة جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في التحقيقات التي تجريها لكشف ملابسات الجريمة.

ودعوة كافة الدول للتعاون مع الأجهزة المعنية في تلك التحقيقات لضبط وتقديم الجناة إلى العدالة؛

٦ - دعوة الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب إلى المصادقة عليها؛

٧ - دعوة الدول العربية التي لم تصادق على تعديل الفقرة الثالثة من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي وافق عليه مجلس وزراء العدل العرب بالقرار رقم ٦٤٨ (د-٢٢) - ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ومجلس وزراء الداخلية العرب بالقرار رقم ٥٢٩ (د-٢٥) - ٢٠٠٨ إلى المصادقة عليه؛

٨ - الإحاطة بالإجراءات التي اتخذتها أمانتا مجلسي وزارة العدل والداخلية العرب لعقد الاجتماع المشترك للمجلسين لبحث سبل تفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون بين المجلسين والنظر في مشاريع الاتفاقيات المشتركة؛

٩ - تفعيل الآلية التنفيذية للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وحث الجهات المعنية في الدول العربية التي لم ترسل إجاباتها على الاستبيانات الخاصة بمتابعة تنفيذ الاتفاقية على إرسالها إلى المكتب العربي للشرطة الجنائية تمهيدا لرفعها إلى مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب؛

١٠ - الإحاطة بالجهود التي بذلتها المجموعة العربية في الأمم المتحدة ودعوتها إلى استمرار التنسيق مع المجموعات الإقليمية من أجل عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة أو عقد مؤتمر دولي تنظمه الأمم المتحدة والإسراع في إعداد اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة حول الإرهاب تتضمن تعريفا محددا للإرهاب متفقا عليه دوليا يأخذ في الاعتبار أن قتل المدنيين الأبرياء لا تقره الشرائع السماوية ولا المواثيق الدولية مع التمييز بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان؛

١١ - مواصلة الجهود والمساعي لدعم التحرك العربي في الأمم المتحدة من أجل استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل فريق عمل لدراسة سبل تنفيذ التوصيات المتضمنة في إعلان الرياض الصادر عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في مدينة الرياض في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٥، ومقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز المتعلق بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب والذي من شأنه تقوية التعاون الدولي في هذا المجال الهام؛

١٢ - الترحيب بمبادرة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية بالدعوة إلى عقد ندوة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة حول مكافحة الإرهاب ومعالجة أسبابه واعتماد مدونة قواعد سلوك لمكافحة هذه الظاهرة تلتزم بها كل الأطراف، وذلك بالاستئناس بمضمون البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الدولي حول ''الإرهاب: الأبعاد والمخاطر وآليات المعالجة'' الذي نظمته الحكومة التونسية بالاشتراك مع الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بمدينة تونس خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛

١٣ - الإحاطة بتقرير وتوصيات ورشة العمل حول مكافحة استخدام الإرهابيين للإنترنت (القاهرة ١٨-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) وتكليف الأمانة العامة بمتابعة جهود الدول العربية في هذا المجال؛

١٤ - دعوة الدول العربية إلى سَن وتطوير التشريعات اللازمة لحظر ومكافحة استخدام مواقع الإنترنت لأغراض إرهابية والاستفادة من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم تقنية أنظمة المعلومات أو ما في حكمها (وثيقة دولة الإمارات العربية المتحدة)؛

١٥ - الإحاطة بتقرير وتوصيات ورشة العمل حول منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها (القاهرة ٢٠-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) وتكليف الأمانة الفنية بمتابعة جهود الدول العربية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في هذا الشأن؛

١٦ - تعزيز التعاون القائم بين جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب وخاصة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (شعبة مكافحة الإرهاب) ومواصلة التعاون والحوار مع لجان مكافحة الإرهاب المشكّلة بموجب قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛

١٧ - تجريم دفع الفدية إلى أشخاص أو مجموعات أو مؤسسات أو تنظيمات إرهابية وفق قرار مجلس الأمن ١٩٠٤ بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وكذا قرار الدورة ٢٧ لمجلس وزراء الداخلية العرب المنعقدة بتونس في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠.

(ق.ق: ٥٢٥ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

بيان صادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (٢٢) بشأن الجريمة الإرهابية لاغتيال محمود المبحوح في دولة الإمارات العربية المتحدة

سرت ٢٧-٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠

يدين مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة جريمة اغتيال محمود المبحوح التي وقعت في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ والتي تمثل انتهاكا لسيادة وأمن دولة الإمارات العربية المتحدة وللأعراف والقانون الدولي، كما يدين المجلس استغلال المزايا القنصلية التي منحت لرعايا الدول التي استخدمت جوازات سفرها في عملية الاغتيال. ويؤيد المجلس كافة جهود دولة الإمارات العربية المتحدة الرامية إلى أن يمثل هؤلاء المجرمون أمام العدالة ويرى المجلس أن هذا العمل الإجرامي الإرهابي يتطلب تعاون كافة الدول المعنية مع أجهزة الأمن في دولة الإمارات العربية المتحدة للتصدي وملاحقة هذه العصابة الإجرامية ومحاسبتها في إطار الاتفاقيات الدولية والقوانين التي يجب أن تسري على كافة الدول.

العلاقات العربية مع التجمعات الدولية والإقليمية

التعاون العربي – الأفريقي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

– **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عقد بسرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

– وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

يقرر

١ – التأكيد على أهمية مواصلة الجهود لإزالة العوائق التي تعترض سبل تفعيل وتطوير التعاون العربي الأفريقي وتنظيم اجتماعات أجهزته، وذلك في ضوء قرارات مجلس الجامعة والطلب من الأمين العام متابعة اتصالاته في هذا الخصوص للوصول إلى مرحلة تعاون حقيقي ومنفعة مشتركة تقوم على تشابك المصالح في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية ليكون تعاونا يرسي المرتكزات التي تصون العلاقات العربية الأفريقية ويدرأ عنها الأخطار؛

٢ – الترحيب بعقد القمة العربية الأفريقية الثانية خلال الربع الأخير من هذه السنة والإعراب عن التقدير للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لاستضافتها؛

٣ – التأكيد على أهمية المشاركة العربية الواسعة في هذه القمة وعلى أعلى المستويات؛

٤ – الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مواصلة التنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتوفير كافة الأسباب التي تؤدي إلى انعقاد القمة في موعدها وتحقيق الغايات المرجوة منها؛

٥ – الترحيب بعقد الاجتماع القادم للدورة الخامسة عشرة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في حزيران/يونيه ٢٠١٠، مع مناشدة الدول الأعضاء على أهمية الحرص على المشاركة في أعمال اللجنة القادمة على مستوى السادة الوزراء؛

٦ - دعوة كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى إعداد مقترح مفصل بشأن هيكل وتفويض وحدة التيسير ليتم عرضه على القمة الأفريقية - العربية الثانية المقرر عقدها في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في نهاية عام ٢٠١٠؛

٧ - دعوة كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير والبنك الإسلامي للتنمية والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، إلى إعداد مقترح يتعلق بوسائل وآليات تمويل خطة العمل المشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي في أفريقيا والمنطقة العربية ليتم عرضه للبحث من قبل القمة الأفريقية - العربية الثانية المقرر عقدها في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في نهاية عام ٢٠١٠؛

٨ - التأكيد على أهمية مشاريع التعاون الاقتصادي الثنائي بين الدول العربية والدول الأفريقية والدور الذي تلعبه تلك المشاريع في تنمية أفريقيا ومساعدتها على تسخير مواردها الطبيعية والبشرية لصالح شعوب القارة؛

٩ - الترحيب باستضافة جمهورية السودان للدورة الأولى للمنتدى العربي الأفريقي للتنمية خلال الربع الأخير من عام ٢٠١١ تحت عنوان ”نحو استراتيجية عربية أفريقية“، مع التأكيد على أهمية الإعداد الجيد لانعقاد هذه الدورة؛

١٠ - الترحيب بتحويل المعهد الثقافي العربي - الأفريقي إلى المعهد الثقافي العربي الأفريقي للثقافة والدراسات الاستراتيجية والتأكيد مجددا أن الميزانية السنوية للمعهد المتمثلة في واحد مليون دولار أمريكي (١ ٠٠٠ ٠٠٠) تغطي مناصفة بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي؛

١١ - مطالبة المعهد الثقافي العربي الأفريقي للثقافة والدراسات الاستراتيجية بالعمل على إقامة مهرجان للسينما الأفريقية العربية، بالتعاون مع المهرجانات السينمائية القائمة؛

١٢ - دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة الاقتصادية والتجارية الفاعلة في الدورة السابعة للمعرض التجاري العربي الأفريقي، الذي ستستضيف فعالياته جمهورية جيبوتي عام ٢٠١٠ بالتعاون مع الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والدعوة لسرعة انعقاد الاجتماع التحضيري الخاص بالمعرض التجاري؛

١٣ - الدعوة إلى تنفيذ نتائج الاجتماع العربي الأفريقي الوزاري المشترك للتنمية الزراعية والأمن الغذائي الذي عقد بشرم الشيخ خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، بما في ذلك خطة العمل المشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي في المنطقتين الأفريقية والعربية؛ وإنشاء وحدة تيسير في المنظمة العربية للتنمية الزراعية لمتابعة تنفيذ خطة العمل، والطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية إعداد مقترح مفصل بشأن هيكل وتفويض وحدة التيسير ليتم عرضه على القمة الأفريقية - العربية الثانية المقرر عقدها في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في نهاية عام ٢٠١٠؛

١٤ - الدعوة إلى عقد الاجتماع الوزاري الأفريقي - العربي المشترك للتنمية الزراعية والأمن الغذائي بصفة منتظمة مرة كل سنتين في كل من أفريقيا والمنطقة العربية بالتناوب للنظر فيما تم إحرازه من تقدم في تنفيذ خطة العمل المشتركة؛

١٥ - الإعراب عن التقدير لموقف الاتحاد الأفريقي المؤيد للموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية والداعم لمبادرة السلام العربية والمتمثل في القرار الخاص الذي تصدره دوريا قمة الاتحاد الأفريقي، بشأن القضية الفلسطينية؛

١٦ - توجيه الشكر إلى الأمانة العامة لمواصلة جهودها الرامية إلى إنشاء علاقات تعاون بين الأجهزة والإدارات المتناظرة في كل من الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي وخاصة بين كل من مجلس السلم والأمن العربي ومجلس السلم والأمن الأفريقي، وبين البرلمان الأفريقي والبرلمان العربي الانتقالي، وتعزيز الاتصالات بين المنظمتين في المجالات الاقتصادية والتجارية وحقوق الإنسان؛

١٧ - تنسيق المواقف العربية مع الاتحاد الأفريقي تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك تعزيزا لمسيرة التعاون العربي الأفريقي.

الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية

التأكيد على أهمية دور الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية في تقديم العون الفني للدول الأفريقية واتخاذ ما يلزم لدعمه بهدف زيادة نشاطه وتطويره بما يساهم في تعزيز العلاقات العربية الأفريقية، والدعوة إلى إصلاح أوضاعه قبل انعقاد المجلس الوزاري في دورته العادية (١٣٤) من خلال لجنة تُشكل لهذا الغرض من الأمانة العامة والدول العربية المتحفظة على أداء الصندوق.

(ق.ق: ٥٢٦ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

العلاقات العربية مع التجمعات الدولية والإقليمية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

• على مذكرة الأمانة العامة،

• وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

• وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عُقد بسرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

يقرر

١ - الإعراب عن التقدير لجهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في تعميق العلاقات العربية مع التجمعات الإقليمية والدولية وبشكل خاص في التعاون العربي الأوروبي - الشراكة الأوروبية المتوسطية* - التعاون العربي الروسي - التعاون العربي التركي - التعاون العربي مع جمهورية الصين الشعبية - التعاون العربي الهندي - التعاون العربي الياباني - وكذلك التعاون مع دول أمريكا الجنوبية؛

٢ - يؤكد على ضرورة متابعة الإعداد الجيد لمنتديات التعاون كافة، من أجل تفعيل وتطوير العلاقات مع هذه التجمعات في كافة المجالات؛

٣ - الترحيب بتحديد جمهورية بيرو موعدا لعقد القمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في العاصمة ليما في شباط/فبراير ٢٠١١.

(ق.ق: ٥٢٧ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

* تتحفظ الجماهيرية العظمى على الإشارة الواردة في القرار بشأن الشراكة الأوروبية المتوسطية وذلك انطلاقا من موقفها القائم على أن علاقات من هذا النوع يجب أن تكون جماعية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فعلاقات من هذا النوع قد تؤدي إلى تقسيم العرب ولا تخدم مصالحهم.

متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: ١٩-٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك،
- وإذ يحيط علما بالتقرير الذي أعدته الأمانة العامة حول متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، والتقدم المحرز في تنفيذ هذه النتائج والقرارات في المجالات التالية:
  - مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي،
  - الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية،
  - مشروعات الربط الكهربائي العربي،
  - مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية،
  - دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك،
  - البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي،
  - الاتحاد الجمركي العربي،
  - الأمن المائي العربي،
  - الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة،
  - البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية،
  - البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية،
  - البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية،
  - تطوير التعليم في الوطن العربي،

- تحسين مستوى الرعاية الصحية،
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربية،

– وإذ يحيط علما بمساهمات الدول العربية في مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي (الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية)،

– وإذ يشكر الدول العربية التي ساهمت في المبادرة، كما يشكر الدول التي أعربت عن استعدادها للمساهمة في المبادرة (المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية جيبوتي، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية)،

– وإذ يشكر الدول العربية على جهودها في إطار تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،

– وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

– وفي ضوء المناقشات،

يقرر

١ – دعوة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى استكمال الإجراءات اللازمة لإطلاق مبادرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي والإعلان عن تلك الإجراءات؛

٢ – دعوة صندوق النقد العربي إلى موافاة الأمانة العامة بتقرير شامل حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على الدول العربية والإجراءات التي اتخذت لمواجهتها؛

٣ – دعم التعاون القائم بين المجلس الوزاري العربي للكهرباء والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ ”دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء“، ودعوتهما إلى الإسراع في تنفيذ هذه الدراسة؛

٤ – تثمين الجهود التي بذلها مجلس وزراء النقل العرب لتيسير تنفيذ مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية، وعلى الأخص في مجال التعريف بآليات وأنظمة تمويل

مشاريع البنى الأساسية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف توفير المتطلبات اللازمة بالدول العربية للاستفادة من تلك الآليات والأنظمة؛

٥ - دعوة الدول العربية الأعضاء إلى إنجاز باقي متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

٦ - دعوة الدول العربية إلى الإسراع في استكمال المتطلبات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي العربي تنفيذا لقرارات القمم العربية بهذا الخصوص، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة (في الدول العربية) لمواءمة القوانين والتشريعات والسياسات التجارية؛

٧ - دعوة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب إلى مواصلة جهوده بالتنسيق مع المنظمات العربية والدولية، لتنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، والبرنامج العربي للحد من الفقر؛

٨ - دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم المادي والفني اللازم للدول العربية الأقل نموا؛

٩ - دعوة مجلس وزراء الصحة العرب إلى مواصلة جهوده في مجال تحسين مستوى الرعاية الصحية في الدول العربية، وبخاصة في الدول العربية الأقل نموا؛

١٠ - الطلب من الدول الأعضاء دعم جهود منظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية؛

١١ - الطلب من الدول الأعضاء دعم جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) لتطوير التعليم في الوطن العربي.

(ق.ق: ٥٢٨ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية العادية في دورتها الحادية والعشرين (الدوحة: آذار/مارس ٢٠٠٩) بشأن الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك،
- وإذ أحيط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ قرارات القمة العربية العادية في دورتها الحادية والعشرين (الدوحة: آذار/مارس ٢٠٠٩) بشأن الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التالية:
  - مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي،
  - تحرير النقل الجوي بين الدول العربية وفتح الأجواء،
  - مشروع نظام أقمار اصطناعية عربي لمراقبة كوكب الأرض،
  - مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة،
  - وضع خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان،
  - المؤتمر العربي الأول للمنظمات الإنسانية والتنموية بالدول الأعضاء في جامعة الدول العربية،
  - مبادرة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية حول إعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

الإحاطة علما بتقرير متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية العادية في دورتها الحادية والعشرين (الدوحة: آذار/مارس ٢٠٠٩) بشأن الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية.

(ق.ق: ٥٢٩ د.ع (٢٢) – ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك،
  - وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (١٨٠٩)،
  - وعلى قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة رقم (٢٣)،
  - وعلى وثيقة مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي المعدة من قبل: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،

- وإذ يشكر الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة على المجهودات التي بُذلت في إعداد وثيقة مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

١ - الموافقة من حيث المبدأ على وثيقة مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي بالصيغة المرفقة؛

٢ - تكليف المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بإعداد برنامج تنفيذي تفصيلي يتضمن التكاليف المالية للمرحلة الأولى للمشروع بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدول العربية، وإعادة عرض المشروع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة شباط/فبراير ٢٠١١.

(ق.ق: ٥٣٠ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

مرفق

جامعة الدول العربية

الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى

المشروع العربي للأحزمة الخضراء
في الأقاليم العربية

١ – دول إقليم المغرب العربي

٢ – دول الإقليم الأوسط

٣ – دول إقليم المشرق العربي

٤ – دول إقليم شبه الجزيرة العربية

(المقترح)

إعداد

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة

(أكساد)

كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

المشروع العربي للأحزمة الخضراء في الأقاليم العربية

المحتويات

الصفحة

١ - المقدمة ١١٠

٢ - الخلفية والمبررات ١١١

٣ - القضايا التي يعالجها المشروع ١١٦

٣-١ التصحر وتدهور الأراضي ١١٦

٣-٢ التغيرات المناخية ١١٦

٣-٣ الأمن الغذائي العربي ١١٦

٣-٤ الأمن المائي العربي ١١٧

٣-٥ تنمية المجتمعات المحلية ١١٧

٣-٦ المحافظة على البنية التحتية ١١٧

٣-٧ الاستثمارات والسياحة البيئية ١١٨

٤ - وصف المشروع ١١٩

٥ - أهداف المشروع ١٢٠

٥-١ الأهداف العامة ١٢٠

٥-٢ الأهداف المباشرة ١٢٠

٦ - مكونات المشروع وأنشطته ١٢١

٦-١ تحديد مسار الأحزمة الخضراء ووضع الخطط التنفيذية للمشروع وإجراء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ١٢١

٦-١-١ تحديد مسار الأحزمة الخضراء وتوصيفه واختيار مواقع المشاريع الرائدة ١٢١

٦-١-٢ وضع وثائق الخطط التنفيذية التفصيلية للمشروع (العامة والسنوية) بما فيها الميزانية التفصيلية لتنفيذ الأعمال في كل دولة مشاركة ١٢٢

٦-١-٣ إجراء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ١٢٢

٦-٢ تنمية الغطاء النباتي في مواقع المشاريع الرائدة على مسار الأحزمة الخضراء ودعم وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية وتنمية المجتمعات البشرية القاطنة في المناطق المتأثرة ١٢٢

٦-٢-١ تنفيذ مشاريع رائدة في مجال تنمية الغطاء النباتي ١٢٢

(أ) مشاريع رائدة في التشجير ١٢٢

(ب) مشاريع رائدة في إعادة تأهيل الأراضي الرعوية ١٢٣

(ج) مشاريع رائدة في مقاومة زحف الرمال وتثبيت الكثبان الرملية ١٢٣

٦-٢-٢ دعم وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية ١٢٤

(أ) تطوير المؤسسات الوطنية العاملة في مجال المشروع ١٢٤

(ب) تنفيذ دورات تدريبية وورش عمل قومية ١٢٤

(ج) تنفيذ دورات تدريبية وطنية متخصصة ١٢٤

(د) التدريب أثناء تنفيذ المشاريع ١٢٥

(هـ) إنشاء شبكة غرضية للمشروع ١٢٥

٦-٢-٣ تنمية المجتمعات البشرية القاطنة في المناطق المتأثرة في مسار الأحزمة الخضراء ١٢٥

(أ) توعية السكان المحليين تجاه التصحر والمحافظة على الموارد الطبيعية ١٢٥

(ب) تحسين معيشة السكان المحليين ورفع قدراتهم على التكيف مع البيئة التي يعيشون فيها ١٢٦

(ج) توسيع قاعدة المشاركة في تنفيذ أنشطة المشروع (النهج التشاركي) ١٢٦

٦-٣ نقل التقنات ومتابعة الأعمال وتقييمها ١٢٦

٦-٣-١ نشر التقنات والمنهجيات التي اختبرت بنجاح في المشروع في مناطق بيئية مماثلة على مسار الحزام الأخضر ١٢٦

٦-٣-٢ متابعة الأعمال والإشراف على مواصلة التنفيذ على مسار الحزام الأخضر ١٢٧

٧ - آلية التنفيذ ١٢٧

٧-١ المرحلة الأولى ١٢٧

٧-٢ المرحلة الثانية ١٢٨
٧-٣ المرحلة الثالثة ١٢٨
٨ - النتائج المتوقعة ١٢٩
٩ - المستفيدون من المشروع ١٣٠
١٠ - مدة المشروع ١٣١
١١ - الجهات المشاركة ١٣١
١٢ - تنظيم وإدارة المشروع ١٣١
١٢-١ المنسق العام للمشروع ١٣٢
١٢-٢ المنسق الإقليمي للمشروع ١٣٢
١٢-٣ المنسق الوطني للمشروع ١٣٣
١٢-٤ فرق العمل الوطنية ١٣٤
١٢-٥ اللجنة الفنية (Technical Committee) للمشروع ١٣٤
١٢-٦ اللجنة التوجيهية (Steering Committee) للمشروع ١٣٤
١٣ - الإشراف والمراقبة والتقييم ١٣٤
١٤ - الموازنة المقترحة للمشروع ١٣٥

١ - المقدمة

عُرّف التصحر بأنه تدهور الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والجافة شبه الرطبة الناتج عن الأنشطة البشرية والاختلافات المناخية. كما عرف تدهور الأراضي بأنه ما يحدث من انخفاض لإنتاجية الأراضي الزراعية والمراعي والغابات أو فقدان للتنوع الحيوي.

وفي نظرة سريعة على واقع تدهور الأراضي والتصحر في الوطن العربي، يلاحظ أن المنطقة العربية تتصف بجفافها ومحدودية مواردها الطبيعية، بما في ذلك المياه والتربة والغطاء النباتي. وتعد مستويات شح المياه في معظم بلدان المنطقة من بين المستويات الأعلى في العالم، كما أن معدلات هطول الأمطار منخفضة وغير منتظمة، لذلك تشهد المنطقة حالات جفاف متكررة ما يسهم في تسارع تدهور التربة والغطاء النباتي الطبيعي (مراعي وغابات)، والتنوع الحيوي، وهذا يؤثر في الإنتاج الزراعي في الدول العربية بشقيه النباتي والحيواني، ويهدد أمنها الغذائي، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي قد تخلفها هذه الظاهرة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا.

تشير الدراسات التي نفذها المركز العربي (أكساد) إلى أن التصحر من المشاكل الخطيرة التي تهدد الوطن العربي، حيث أظهرت نتائج دراسة حديثة لأكساد (٢٠٠٩) حول تحليل أرشيف الصور الفضائية (SPOT) لحساب مساحات المناطق المتغيرة في الغطاء النباتي في الأقاليم العربية (١٩٩٩-٢٠٠٧) أن حوالي ٤٧ في المائة من مساحة الوطن العربي، تعتبر مناطق متدهورة بدرجات مختلفة، وأن أكثر الأقاليم تأثرا هو إقليم المغرب العربي وأكثر الدول العربية تأثرا بالتصحر هي مصر، موريتانيا، الجزائر، الجماهيرية العظمى، سورية، المغرب والسودان، على الترتيب. وإن الدول العربية الأقل تأثرا خلال ٢١ عاما الأخيرة هي: قطر، الإمارات، الكويت، سلطنة عمان. إضافة إلى أن ٨٠ مليون عربيا يقطنون في هذه المناطق المتدهورة، كما تشير بيانات التوزيع النسبي للمساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر في الوطن العربي إلى أن معظم هذه المساحات تصنف تحت درجتي التصحر المتوسط والشديد، وتحتاج إلى إجراءات فورية وفعالة لمقاومة التصحر.

يشير التحليل الدقيق لأسباب ظاهرة التصحر في الوطن العربي إلى انتشار أشكال متعددة للتصحر في مختلف البيئات، وأن بعض هذه الأشكال ناجمة عن سوء إدارة الإنسان للموارد الطبيعية، مع أن الجفاف يؤدي دورا كبيرا مساعدا في انتشار التصحر. ويمكن حصر أهم أشكال التصحر في الدول العربية في الآتي: تدهور الغطاء النباتي (الغابات والمراعي الطبيعية)، والتعرية الريحية، وزحف الرمال، والانجراف المائي، والغدق والملوحة.

وتعد مكافحة التصحر جزء من الأنشطة المتكاملة للتنمية المستدامة، وتشمل إجراءات مختلفة ووسائل متنوعة، منها إقامة الأحزمة الخضراء وزيادة الرقعة الخضراء في المناطق المتصحرة أو المعرضة للتصحر.

٢ - الخلفية والمبررات

رغم اتساع رقعة الوطن العربي وامتلاكه العديد من الموارد الطبيعية، وتسارع النمو الاقتصادي في عدد من الأقطار العربية، فإنه يمكن القول إن الأمن الغذائي العربي يواجه تحديا حقيقيا. وإن مستقبل الأمة العربية متوقف على مدى نجاحها في تحقيق أمنها الغذائي. ويكفي للدلالة على خطورة الموقف أن نذكر أن معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي المروي للحبوب وعلى رأسها القمح لم يتعد ٢,٥ في المائة، وتتراوح النسبة للخضار والفاكهة بين ٠,٤ إلى ١,٧ في المائة، في الوقت الذي يصل فيه الاستهلاك الغذائي إلى نحو ٥ في المائة سنويا. وتشير الإحصائيات إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في انخفاض مستمر، حيث تناقص من نحو ٢٦٣ دولارا للفرد في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى نحو ٢١٦ دولارا للفرد في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ (AOA، ٢٠٠٧). وأن الدول العربية تستورد على الأقل ٥٠ في المائة من الأغذية التي تستهلكها (FAO، ٢٠٠٨)، وتشير التوقعات بأنها ستصل إلى ٦٤ في المائة خلال العشرين سنة القادمة (IFAD، ٢٠٠٩).

وتشير الدراسات أيضا أنه، الرعي الجائر والإدارة غير السليمة للموارد الرعوية في معظم الدول العربية سبّب تدهورا في الغطاء النباتي الرعوي المستساغ، وخرقت مساحات كبيرة من دائرة الإنتاج وأصبحت غير كافية لتلبية احتياجات الثروة الحيوانية من الأعلاف، بالإضافة إلى سيادة العديد من الأنواع النباتية غير الصالحة للرعي (شوكية، وسامة)، وأنواع نباتية ذات كفاءة إنتاجية متدنية، الأمر الذي أدى إلى تدهور النظم البيئية الرعوية، واختلال توازنها، وانهيار نظم الإنتاج الحيواني المعتمدة عليها. وتوضح الإحصائيات الحديثة إلى أن مساحة المراعي الطبيعية في الوطن العربي انخفضت من نحو ٥١٠ مليون هكتارا في عام ١٩٨٦ إلى ٣١٢ مليون هكتارا في عام ٢٠٠٧. وتبعا لذلك تُعد عملية إعادة تأهيل المراعي الطبيعية المتدهورة عن طريق الاستزراع بالنباتات الرعوية المناسبة من حيث الإنتاجية والاستساغة والقيمة العلفية الجيدة من القضايا المهمة لوقف التدهور المستمر في مثل هذه النظم البيئية الهشة.

ويؤدي سوء استغلال الغابات في الوطن العربي واستنزافها، إلى انحسار وتراجع العديد من الأغطية النباتية الشجرية، ما أثر سلبا في بيئة هذه المناطق وتنوعها الحيوي، وساعد في تدمير العديد من موائل الأنواع النباتية والحيوانية، وزاد من عملية الانجرافين الريحي والمائي

وانعكس سلبا على مستوى التنمية الريفية، بسبب ندرة هذه الموارد التي تشكل المصدر الأساسي لدخلهم. لذلك كان لا بد من تحقيق التنمية المستدامة لهذه النظم البيئية والحفاظ على ما تبقى من الأغطية النباتية الحراجية. وتوضح الإحصائيات الحديثة أن مساحة الغابات قد انخفضت أيضا من ٩٣ مليون هكتارا في السبعينات إلى ٦١ مليون هكتارا حاليا. وإعادة تأهيل المناطق المتدهورة عن طريق تشجيرها بأنواع شجرية وشجيرية حراجية ومثمرة محلية ومدخلة مناسبة لظروف المنطقة البيئية ستساعد هذه المناطق حيويتها في استعادة وتقوم بدورها البيئي والاقتصادي على أكمل وجه.

أصبحت منذ بداية السبعينات أزمة الغذاء والعجز الغذائي العربي محور اهتمام كل القادة والباحثين والمخططين العرب، ورغم العديد من الدراسات والمشروعات التنموية في جميع المجالات لتطوير الزراعة وزيادة إنتاج الغذاء، إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن في مستوى الطموحات المخطط لها، ولا يتسع المجال هنا لذكر الأسباب والمعوقات، ويكفي القول إن هناك تدهور خطير برز خلال العقود الأخيرة نتيجة الاستغلال غير الرشيد وغير المتوازن للموارد الزراعية والنظم البيئية، ما أدى إلى تدهور الإنتاجية والنوعية لمساحات كبيرة، وفسح المجال أمام التغيرات المناخية غير الملائمة في الوطن العربي لتزيد من حجم التصحر وتسرّع وتيرته. وكانت النتائج المباشرة تدهور معظم الموارد الطبيعية القائمة على نظام بيئي هش في المناطق الجافة وشبه الجافة من الوطن العربي، حتى أن عمليات التدهور وصلت إلى الحدود التي تستدعي الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه العمليات والحد منها. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن التصحر من أخطر الظواهر التي هددت وتهدد المجتمعات البشرية بالجوع والتشرد في العالم عامة وفي أفريقيا بصفة خاصة، إلى أن المنطقة العربية بأقاليمها الأربعة تعد من أكثر المناطق في العالم تعرضا لمخاطره.

وبالرغم من أن المجتمع الدولي قد أعطى الكثير من الاهتمام لمراقبة التصحر ومكافحته من خلال تبني الأمم المتحدة للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر (UNCCD)، التي وافقت معظم دول العالم على تنفيذها من خلال خطط عمل وطنية وبرامج إقليمية وشبه إقليمية تهدف إلى مراقبة وتقييم عمليات التصحر واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحته، إلا أن المشاريع المنفذة على أرض الواقع في الدول الأكثر تضررا لا تزال غير كافية. وقد دعت الأمانة العامة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة كذلك إلى تكثيف كافة الجهود الوطنية والعربية لوقف أسباب التدهور والمحافظة على الأراضي وإعادة تأهيل المتدهور منها بما يحقق الربط الأمثل بين متطلبات التنمية المستدامة ومحاربة الفقر والهجرة ودواعي حماية البيئة. ولقد نفذت الدول العربية في العقود الأخيرة العديد من الإجراءات والسياسات

القطرية والإقليمية لمكافحة التصحر، ولا يتسع المجال هنا لحصرها في كل دولة على حدة، ولكن يمكن حصر التقدم المحرز للدول العربية فيما يلي:

- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من قبل غالبية الدول العربية.
- صياغة برامج عملها الوطنية لتنفيذ الاتفاقية وفقا لمبادئها التوجيهية ولقرارات مؤتمر الأطراف ومقرراته.
- إدراج تدابير لمكافحة التصحر في خططها الإنمائية الوطنية.
- إنشاء مؤسسات ومجالس تعنى بمكافحة التصحر وتأمين حفظ البيئة وسلامتها بالتعاون بين وزارات البيئة وبالتنسيق مع أنشطة الوزارات المعنية.
- سن تشريعات لتنفيذ التدابير والأنشطة الرامية إلى الحد من تدهور الموارد.
- نجاح عدد كبير من الدول العربية في تأمين قسم كبير من الاحتياجات المالية اللازمة لمشاريع الحد من التصحر على الصعيد الوطني.
- تنفيذ عدد كبير من مشاريع إعادة التأهيل وتحسين المستوى المعيشي في الدول العربية.
- تنفيذ عدة برامج لبناء القدرات وزيادة الوعي بقضايا التصحر على مختلف الأصعدة في الدول العربية.
- رعاية عدة مبادرات لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة التصحر في البلدان العربية.

سعت بعض الدول العربية منفردة أو بالتعاون مع جيرانها من الدول العربية الأخرى في الإقليم الواحد إلى مقاومة التصحر والزحف الصحراوي عن طريق إنشاء الأحزمة الخضراء، ولعل من أهم هذه المحاولات ما اتفقت عليه دول المغرب العربي لإنشاء الحزام الأخضر لدول شمال أفريقيا أو مشروع الحزام الأخضر في سورية، أو حماية مشروع الجزيرة من زحف الرمال في السودان. ورغم الإقلاع بهذه المشاريع وتنفيذ بعض أنشطتها فإنه لم تتحقق استمراريتها بسبب بعض المعوقات الفنية والإدارية التي واجهت استمرارية التنفيذ في تواتر إيجابي، ومن أهم هذه المعوقات عدم اكتمال الدراسات العلمية والتقنية وضعف الموارد المالية ونقص التنسيق بين الأجهزة المعنية، لذلك لا بد من استدراك الوضع الحالي لهذه المشاريع وإعادة إحيائها والقيام بالإجراءات المؤدية إلى معالجة وتقويم مسيرتها وتفادي

معوقاتها مع الأخذ بعين الاعتبار مستجدات الأمور والتطوير التقني والعلمي الذي يخدم تنفيذ المشاريع بالطريقة المناسبة وذلك عن طريق ما يلي:

- إعادة هيكلية وتنظيم إدارة المشاريع ودعمها بالكفاءات العلمية.
- تحديد المسؤوليات التخطيطية والتنفيذية.
- تشكيل اللجان الإقليمية وفرق العمل الوطنية.
- توفير المصادر التمويلية.
- توظيف التقانات الحديثة وتكاملها مع المعارف التقليدية.

وبذلك تتحقق أهداف هذه المشاريع من حيث تنمية الثروة الغابوية والرعوية والخامات النباتية والحفاظ على المجموعات الشجرية والشجيرية ووقف تدهور الأراضي والمحافظة على الأصول الوراثية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من التحديات والمعوقات التي لا تزال تعاني منها الدول العربية يمكن إجمالها فيما يلي:

- النمو السكاني (الانفجار الديموغرافي): ازداد العدد من ٧٧ مليون نسمة في الخمسينات إلى ٣٥٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٧، (المعدل ٢,٣ في المائة) وهذا أثر على:
  - o تغيير نمط النظام الاجتماعي.
  - o تغيير نظم الاستغلال والإنتاج.
  - o الأمن الغذائي والتكثيف الزراعي.
  - o التوسع العمراني.
  - o الصناعة والتلوث.
  - o الخدمات والبنية التحتية.
- ضعف تبادل المعلومات والخبرات بين الدول العربية.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات الوطنية داخل الدولة الواحدة وبين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في المجالات ذات العلاقة.

- تفتقر معظم التشريعات القائمة في الدول العربية إلى الآليات اللازمة والفعالة للتنفيذ، فهي غير كافية أو غير مطبقة.
- انعدام السلم والأمن، حيث شهد العقد الماضي عددا من الحروب والنزاعات السياسية التي أعاقت عملية التنمية في المنطقة العربية.
- ما زال مستوى الخدمات بوجه عام في الدول العربية متواضعا.
- حملات التوعية أثناء تنفيذ الأنشطة المختلفة على الصعيد المحلي لنشر الوعي والتعريف بالمشاكل والمعوقات التي تقف في وجه تنفيذ الوسائل المطبقة في مكافحة التصحر ولا سيما في أوساط السكان المحليين غير كافية.
- اعتماد النهج التشاركي في تنفيذ مشاريع مكافحة التصحر (مشاركة السكان المحليين في تخطيط مختلف الأنشطة وتنفيذها وتقييم آثارها)، غير مطبق أو غير كاف.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت من قبل دول المنطقة للحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر على المستوى الوطني، فإن مشكلة استمرار تدهور الأراضي وتصحرها لا تزال تمثل تهديدا كبيرا لحياة الناس في المنطقة العربية، كما أن لهذه المشكلة تداعيات خطيرة من النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ما قد يكون له أثرا سلبيا في الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة.

يتضح مما تقدم بأن الحاجة ماسة إلى مضاعفة الجهود المبذولة إلى أقصى درجة للحد من القيود والتصدي للعقبات التي تواجه البلدان العربية لدى تنفيذ برامج مكافحة التصحر، حيث أن قضية التصحر ذات أبعاد محلية وإقليمية. وإن اتباع منهج متكامل للتغلب على المشكلات المحلية الناتجة عنها لا بد أن يسهم في تحسين الظروف المعيشية على المستوى الإقليمي، كما أنه سيساعد على المحافظة على الأنظمة البيئية المتميزة في المنطقة العربية. وهناك حاجة ماسة لبناء القدرات لدى المؤسسات الوطنية والإقليمية عبر نقل وتوطين التقانات المناسبة، والأكثر ملاءمة لبيئات المنطقة، وتطبيق الإجراءات الفعالة بغية الحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر.

وقد قام **المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد"**، بعد تكليفه من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في الدول العربية، بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات المتاحة عن هذه الظاهرة ووسائل مكافحتها في الدول العربية، وذلك إلى جانب تنفيذ العديد من الأنشطة في مجال مراقبة التصحر وإعادة تأهيل المناطق المتدهورة ومقاومة زحف الرمال

وتثبيت الكثبان الرملية في عدد من الدول العربية التي تعتمد على المعارف التقليدية وتكاملها مع التقنيات الحديثة. وأسفرت هذه الأنشطة عن نتائج ومنعكسات إيجابية وقصص نجاح يمكن الاستفادة منها في تنفيذ المشروع.

٣ - القضايا التي يعالجها المشروع

٣-١ التصحر وتدهور الأراضي

لقد أصبح جليا أن قضية تدهور الأراضي وتصحرها ذات أبعاد إقليمية ودولية اتفقت المؤسسات الدولية على أنها قضايا بيئية تقلق الكثير من المجتمعات التي تسكن المناطق المتأثرة خاصة الواقعة في المناطق الجافة وشبه الجافة. واتفق دوليا على معالجة هذه القضية على مختلف المستويات الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية. وبالرغم من الجهود التي بذلت من قبل كافة المعنيين بهذه القضية فإنها لا تزال تحتاج إلى توظيف الكثير من الإمكانيات وتطوير التعاون للحد من تصحر الأراضي وإعادة ما تدهور منها. ولا شك أن مشروع الأحزمة الخضراء يقدم مساهمة مميزة وإيجابية في معالجة هذه القضية عن طريق وقف زحف الصحراء وانجراف التربة وتثبيت الكثبان الرملية وزيادة الرقعة الخضراء في مختلف أقاليم الوطن العربي.

٣-٢ التغيرات المناخية

إذا كانت قضايا التصحر والتنوع الحيوي هي قضايا العقود الماضية والحاضرة، فإن قضية التغير المناخي هي قضية الحاضر القريب والمستقبل البعيد، وستترك انعكاساتها السلبية بصمتها على المنطقة العربية خلال الخمسين سنة القادمة من خلال تدني المعدلات المطرية وارتفاع درجات الحرارة، يضاف إلى ذلك تكرار ظاهرة الجفاف، ولا شك أن تنفيذ مشروع نتاجه الملايين من الأشجار والشجيرات والأعشاب المعمرة وزيادة الرقعة الخضراء في المناطق الجافة وشبه الجافة سيكون له دورا إيجابيا في معالجة قضايا التغير المناخي عن طريق تلطيف المناخ وتشجيع الهطولات المطرية والتخفيف من آثار الجفاف وزيادة الاستفادة من حصاد المياه، إضافة إلى أنشطة توعية وتثقيف المجتمعات المحلية التي تقطن المناطق الرائدة في المشروع ما سيدعم قدراتها على التكييف والتأقلم مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثار موجات الجفاف التي تصيب المنطقة العربية.

٣-٣ الأمن الغذائي العربي

تعد قضية الأمن الغذائي العربي بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أبرز القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات العربية وقد تصدرت اهتمامات القادة

العرب في بداية الألفية الثالثة نظرا للدور المحوري الذي تؤديه في التفاعل مع التطورات الدولية ما يقتضي تعبئة الطاقات والموارد العربية لزيادة الإنتاج وردم هوة الغذاء والارتقاء بالفرد العربي إلى مصاف أقرانه في بقية دول العالم. ولقد ثبت من النتائج الإيجابية التي حصل عليها المركز العربي (أكساد) أن مشاريع مكافحة التصحر وزيادة الغطاء النباتي وتحسين نوعيته تسهم في تحسين الإنتاج وزيادة الإنتاجية، ومشروع الأحزمة الخضراء هو من هذه المشاريع التي تدفع مسيرة التنمية الزراعية، وتسهم في تحقيق الأمن الغذائي بما يرافق منعكساته البيئية من منعكسات اقتصادية تتضمن زيادة إنتاج الأعلاف والخشب والعسر ومنتجات الثروة الحيوانية الأخرى من اللحم والحليب والصوف والوبر. إضافة إلى ما قد يوفره المشروع من فرص عمل للسكان المحليين، وهذا كله يساعد على بلوغ أهداف التنمية ويسهم في توفير الغذاء والرخاء الاقتصادي للمواطن العربي.

٣-٤ الأمن المائي العربي

وتجدر الإشارة إلى أن المشروع يسهم أيضا في الأمن المائي العربي إن لم يكن بشكل مباشر فبطريقة غير مباشرة من خلال تنظيم استثمار الموارد المائية وتوفير الأدوات الفعالة لتحقيق الإدارة السلمية المتكاملة لهذه الموارد في مناطق العمل مع الأخذ بعين الاعتبار النظرة الشمولية لتكامل موارد المياه مع بقية الموارد الطبيعية ووضع السيناريوهات المناسبة لذلك، ما يسهل على متخذي القرار استشراف المستقبل ووضع خطط التنمية المتكاملة للموارد المائية.

٣-٥ تنمية المجتمعات المحلية

إذا كانت التنمية هي إحداث تغير ارتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية، فإن مفهوم التنمية المكانية لأهالي الصحراء والبدو الرحل يعتبر من أهم مكونات مشروع الأحزمة الخضراء من خلال التكامل بين الأنشطة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتقديم خدمات متكاملة تمكن السكان المحليين من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والثروات الحيوانية المتاحة. وهذا يسهم بدوره في الحد من الفقر عن طريق زيادة الدخل وتوليد مصادر إضافية له.

٣-٦ المحافظة على البنية التحتية

تعاني غالبية الدول العربية من مشاكل زحف الرمال، وتعمل منذ عقود لمعالجة هذه الظاهرة ومع استمرار تدهور الأراضي وتسارع عمليات التصحر من المتوقع تزايد حركة الرمال والكثبان الرملية. ويسهم العمل في مشروع الحزام الأخضر بشكل فعال في الحد من

حركة الرمال وتثبيت الكثبان الرملية والحد من أضرارها على البيئة والبنى التحتية، ويحول مواقعها إلى مناطق خضراء ومنتزهات عامة، ويساعد على الاستفادة من الطاقات الكامنة للبيئات الرملية.

٣-٧ الاستثمارات والسياحة البيئية

أشار إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة إلى أهمية ضمان رفاهية الأجيال القادمة عن طريق استئصال الفقر وتدهور البيئة والسعي لتلبية الحاجة إلى وضع خطة عملية وواضحة من أجل تحقيق التنمية البشرية، ويأتي ذلك عن طريق تطوير استثمار مختلف النظم البيئية ومنها النظم القائمة في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تغطي نحو ٤١,٣ في المائة من مساحة اليابسة ويقطنها نحو ملياري نسمة ومن ضمنها المناطق الجافة وشبه الجافة والصحاري في الوطن العربي التي يقترح إنشاء الحزام الأخضر فيها للمحافظة على النظم البيئية، ويفتح أبوابا كثيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المعلنة في جوهانسبرغ عن طريق فرص متنوعة لمختلف الاستثمارات التي تتلخص بما يلي:

- استثمار المراعي الطبيعية وتطوير إنتاجها.
- استثمار الموارد النباتية بمختلف أنواعها.
- التوسع في تربية المواشي وإنتاج اللحم والحليب.
- انتشار تربية النحل وإنتاج العسل.
- تشجيع استثمار الموارد المعدنية الكامنة في أعماق الصحراء.

ولعل من أهم الاستثمارات المتوقعة بعد إنشاء المشروع هي تلك الخاصة بالسياحة البيئية لما تؤمنه مكونات المشروع من شروط أساسية لنجاح هذا النوع من السياحة التي بدأت تنتشر لدى الكثيرين من ممارسي السياحة، خاصة وأن الصحاري العربية متاحف طبيعية مفتوحة على الهواء الطلق، وهي ميراث غني ببيئتها الفريدة وجمالها وتراثها وتاريخها وقيمتها الثقافية.

٤ - وصف المشروع

برزت فكرة تأسيس مشروع عربي لمراقبة التصحر ومكافحته من خلال المناقشات والمشاورات التي تمت في السنوات الأخيرة مع الخبراء الوطنيين في البلدان العربية أثناء اجتماعات الفريق العربي المعني بمتابعة الاتفاقيات الدولية للبيئة ومن خلال التوصيات التي صدرت عن عدد من المؤتمرات وورش العمل التي عقدت على هامش هذه الاجتماعات في عامي ٢٠٠٨* و ٢٠٠٩**. وبناء على طلب الأمانة العامة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمندوبية المقيمة للجماهيرية العظمى لدى جامعة الدول العربية بإحياء مشروع الأحزمة الخضراء في الأقاليم العربية الذي أعد من قبل المركز العربي (أكساد) عام ١٩٩٦ ولم ير النور، حيث أن هذا المشروع أصبح قديم وغير مناسب في الوقت الحاضر ويحتاج إلى تحديث يتلاءم مع التقدم المحرز في الدول العربية ومع المعرفة الحديثة المكتسبة التي تراكمت لدى المركز العربي (أكساد) منذ تاريخ إعداد ذلك المشروع.

والجدير بالذكر أن مثل هذا المشروع المقترح إحياؤه يدخل ضمن برامج العمل تحت الإقليمية (SRAPs) وبرامج العمل الإقليمية (RAPs) التي شجعت الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر الدول الأطراف ضمن الإقليم أو تحت الإقليم الواحد إلى التشاور والتعاون حسبما كان مناسبا في تنفيذها بغية تكملة وزيادة كفاءة برامج العمل الوطنية (NAPs).

وحيث أن تنفيذ مثل هذا المشروع الإقليمي بالكامل يحتاج إلى وقت طويل وتمويل كبير، وعليه أعد هذا المشروع ليحمل نفس الفكرة وليركز بصفة أساسية على دعم الدول العربية في مساعيها نحو مكافحة التصحر في ثلاث جوانب رئيسية وهي: تنمية الغطاء النباتي في مواقع مختارة على مسار الأحزمة الخضراء، التي سيتم تحديدها، ودعم وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في الدول العربية العاملة في هذا المجال، وتنمية المجتمعات البشرية القاطنة في المناطق المتأثرة على مسار الأحزمة الخضراء، وذلك من خلال تعزيز حالة المعرفة وتعميم المعلومات والخبرة المكتسبة في هذا المجال ومن ثم يتم نقل ونشر التقانات والمنهجيات التي اختبرت بنجاح إلى المناطق البيئية المماثلة على مسار الأحزمة الخضراء عاما بعد عام في الأقاليم العربية الأربعة بمجهودات المؤسسات الوطنية ذات العلاقة في الدول العربية وتحت إشراف إدارة المشروع. ويتم ضمان استدامة المشروع من خلال تخطيط المشروع وتنفيذه على النحو التالي:

* ورشة عمل نقاط الاتصال الوطنية للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، ١١-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

** ورشة عمل مكافحة التصحر، زحف الرمال والكثبان الرملية في المنطقة العربية، ١٣-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

- تحديد مسار الحزام الأخضر في كل دولة وفي كل إقليم، بناء على أسس علمية وتقانات حديثة وعملية قابلة للتطبيق على أرض الواقع.
- يشارك خبراء محليين من المؤسسات الوطنية بشكل فاعل في وضع خطط العمل التفصيلية.
- ينفذ المشروع بالتكامل مع مشروعات التنمية التي تنفذها الدولة.
- بناء كوادر فنية وطنية تواصل العمل بعد الانتهاء من المشروع.
- مشاركة صناع السياسات ومتخذي القرار في اللجنة التوجيهية بدعم المشروع ماليا ومعنويا.
- توسيع قاعدة المشاركة واتباع النهج التشاركي.

٥ – أهداف المشروع

٥–١ الأهداف العامة

- تنمية الغطاء النباتي وزيادة الرقعة الخضراء في الدول العربية.
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وزيادة الإنتاجية.
- تحسين الحالة المعيشية للسكان المحليين من خلال برامج تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة.
- المحافظة على التوازن البيئي بما يضمن إيقاف عمليات التدهور.
- تعزيز وتنسيق التعاون مع المرجعيات الوطنية الأخرى لاتفاقيات الأمم المتحدة للبيئة، خاصة اتفاقية التنوع الحيوي والتغير المناخي والتنمية المستدامة.

٥–٢ الأهداف المباشرة

- دعم تنفيذ خطط وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر وإعادة تأهيل المناطق المتدهورة في الدول العربية.
- وضع استراتيجية شاملة لمكافحة التصحر على مسار الأحزمة الخضراء في الدول العربية تستند على الحلول المناسبة والتقنيات التي تم التوصل إليها لمعالجة وإدارة

مناطق متدهورة محددة (مناطق رائدة)، وذلك بالتعاون بين أكساد من جهة والمؤسسات الوطنية المعنية في الدول العربية وبمشاركة السكان المحليين.

- دعم المؤسسات الوطنية العاملة في مجال مكافحة التصحر وصيانة التربة وإعادة تأهيل الغطاء النباتي ووقف زحف الرمال وتثبيت الكثبان الرملية.
- تدريب وتأهيل العناصر الوطنية القادرة على تنفيذ الأنشطة الخاصة بمراقبة التصحر ومكافحته وتحسين حالة المراعي الطبيعية وزيادة مساحة الأراضي المشجرة صناعيا واستخدام التقانات الملائمة في هذا المجال.
- تعزيز التعاون بين القطاعات الرسمية والمؤسسات الأهلية (القطاع غير الحكومي) والمجتمعات المحلية.
- تنمية المجتمعات البشرية القاطنة في المناطق المتأثرة على مسار الأحزمة الخضراء.
- توعية السكان المحليين بمخاطر الممارسات الخاطئة في استثمار الموارد الطبيعية، ومخاطر التصحر.
- دعوة المنظمات الإقليمية والدولية والجهات المانحة وسكرتارية الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر إلى المساهمة بحجم أكبر في تقديم المساعدات والخبرات والمنح المالية اللازمة لمكافحة التصحر في الدول العربية.

٦ - مكونات المشروع وأنشطته

صمم المشروع لينفذ على ثلاثة مراحل أساسية وفق المكونات والأنشطة التالية:

٦-١ مكونات وأنشطة المرحلة الأولى: تحديد مسار الأحزمة الخضراء ووضع الخطط التنفيذية للمشروع وإجراء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، وتشمل:

٦-١-١ تحديد مسار الأحزمة الخضراء وتوصيفه واختيار مواقع المشاريع الرائدة:

الأنشطة

- مراقبة تدهور الأراضي وتقديره في المنطقة العربية (المستوى الإقليمي أو الوطني) باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (منهجيات المركز العربي - أكساد).
- اختيار مسار الأحزمة بالتكامل بين الاستشعار عن بعد والأعمال الحقلية.

- التوصيف الحقلي للمسار عن طريق دراسة التربة – استعمالات الأراضي – تدهور الأراضي – الغطاء النباتي — الموارد المائية.
- اختيار مواقع المشاريع الرائدة على مسار الأحزمة والدراسة التفصيلية للموارد الطبيعية في تلك المواقع مع الأخذ بعين الاعتبار المشاريع القائمة.

٦–١–٢ وضع وثائق الخطط التنفيذية التفصيلية للمشروع (العامة والسنوية) بما فيها الميزانية التفصيلية لتنفيذ الأعمال في كل دولة مشاركة وذلك بالتعاون مع المنسقين الوطنيين

٦–١–٣ إجراء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية

الأنشطة

- دراسة السكان وخصائصهم الديموغرافية.
- دراسة الموارد المتاحة وعوامل الإنتاج.
- تقييم المستوى الاقتصادي للأسرة.
- دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية.
- دراسة واقع الخدمات والحيازات.
- دراسة الآثار البيئية في المجتمعات المحلية قبل وبعد تنفيذ المشروع.

٦–٢ مكونات وأنشطة المرحلة الثانية: تنمية الغطاء النباتي في مواقع المشاريع الرائدة على مسار الأحزمة الخضراء ودعم وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية وتنمية المجتمعات البشرية القاطنة في المناطق المتأثرة، وتشمل:

٦–٢–١ تنفيذ مشاريع رائدة في مجال تنمية الغطاء النباتي

(أ) **مشاريع رائدة في التشجير**

الأنشطة

- إنشاء مشاتل حراجية وأخرى للأشجار المثمرة أو تطوير المشاتل القائمة في مواقع العمل.
- تقييم الأنواع النباتية الغابوية المتوافرة في المنطقة واختيار المناسب منها.
- تنمية الأنواع الحراجية الملائمة للبيئة في مناطق العمل.

- إدخال أنواع من الأشجار المثمرة ملائمة لبيئة مناطق العمل.
- تنفيذ الأعمال التحضيرية للتشجير.
- تنظيم حملات تشجير جماعية بمشاركة السكان والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.
- تأمين مصادر الري الإرسائي للغراس.

(ب) مشاريع رائدة في إعادة تأهيل الأراضي الرعوية

الأنشطة

- مسح الموارد الرعوية في المناطق الرائدة.
- إنشاء أو تطوير المشاتل الرعوية في مناطق المشروع.
- تطبيق إجراءات الحماية وإحياء مفهوم الحمى وإنشاء المسيّجات.
- تطبيق أساليب حصاد المياه الملائمة لكل منطقة.
- البذر الصناعي وزراعة الشتول الرعوية.
- تحسين الأنواع والأصناف النباتية.
- تحسين أساليب إدارة المراعي.
- توزيع نقاط الشرب.
- منع فلاحة الأراضي الرعوية.

(ج) مشاريع رائدة في مقاومة زحف الرمال وتثبيت الكثبان الرملية

الأنشطة

- تحديد مناطق زحف الرمال واتجاهاتها على مسار الأحزمة التي تؤثر في المنشآت الاقتصادية (عمرانية – طرق – سكك حديد – مشاريع زراعية إلخ).
- دراسة الوسط البيئي للكثبان الرملية.
- تحديد العوامل المؤثرة في حركة الرمال وتشكل الكثبان الرملية.
- اختيار النباتات المحلية والمدخلة الصالحة للبيئات الرملية.
- تطبيق إجراءات التثبيت الميكانيكي والحيوي للكثبان الرملية والرمال الزاحفة.

٦-٢-٢ دعم وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية، ويشمل:

(أ) تطوير المؤسسات الوطنية العاملة في مجال المشروع

الأنشطة

- دعم المؤسسات الوطنية المعنية في تطوير خطط عملها الخاصة بمراقبة التصحر ومكافحته وتنمية الغطاء النباتي الرعوي والحراجي والمثمر.
- مساعدة الكوادر الوطنية على تحسين المعارف الخاصة بمراقبة التصحر ومكافحته وتنمية المراعي والغابات.
- مساعدة المؤسسات الوطنية على بناء قواعد البيانات الخاصة بالأحزمة الخضراء وتحليلها وتنفيذ أعمال المراقبة والتقييم وتبادل المعلومات.
- العمل على تحقيق التكامل بين التقانات الحديثة والمعارف التقليدية.

(ب) تنفيذ دورات تدريبية وورش عمل قومية

الأنشطة

- تنفيذ ورشة عمل حول التصحر وأشكاله وطرق ووسائل الحد منه.
- تنفيذ دورة تدريبية حول مراقبة التصحر وإعداد خرائط تدهور الأراضي.
- تنفيذ دورة تدريبية حول إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة.
- تنفيذ دورة تدريبية حول تنمية المراعي وتحسين إدارتها.
- تنفيذ دورة تدريبية حول التحريج الصناعي وزراعة الأشجار المثمرة.
- تنفيذ دورة تدريبية حول النباتات الملائمة للبيئات الجافة والرملية وكيفية إكثارها.
- تنفيذ دورة تدريبية حول إدارة المشاتل ومشاريع إعادة التأهيل.

(ج) تنفيذ دورات وطنية متخصصة

الأنشطة

- تنفيذ دورة تدريبية حول إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة.
- تنفيذ دورة متقدمة حول تنمية المراعي وطرق استزراع النباتات الرعوية.
- تنفيذ دورة تدريبية حول التشجير الغابوي والمثمر.

(د) التدريب أثناء تنفيذ المشاريع

الأنشطة

- التدريب الحقلي على تقييم تدهور الأراضي.
- التدريب الحقلي على صيانة التربة وحصاد المياه وعمليات الاستزراع.
- التدريب الحقلي على تثبيت الكثبان الرملية والرمال الزاحفة.
- التدريب الحقلي على جمع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية عن المجتمعات المحلية.

(هـ) إنشاء شبكة غرضية للمشروع

الأنشطة

- جرد الشبكات الإقليمية ذات العلاقة.
- تحديث وتفعيل الشبكة العربية لمراقبة وتقدير تدهور الأراضي (ADMAnet).
- ربط الشبكات الإقليمية مع بعضها بالشبكة العربية.
- ربط الشبكة العربية مع الشبكات العالمية المماثلة.
- الاستمرار في تحديث بيانات الشبكة العربية على ضوء نتائج العمل في المشاريع.

٦-٢-٣ تنمية المجتمعات البشرية القاطنة في المناطق المتأثرة في مسار الأحزمة الخضراء، ويشمل:

(أ) توعية السكان المحليين تجاه التصحر والمحافظة على الموارد الطبيعية

الأنشطة

- تنظيم حملات توعية عن طريق المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- تنظيم أيام حقلية إرشادية.
- تبادل زيارات بين دول الإقليم الواحد والأقاليم الأخرى.
- إعداد وتوزيع مطبوعات وأفلام وثائقية.

(ب) تحسين معيشة السكان المحليين ورفع قدراتهم على التكيف مع البيئة التي يعيشون فيها

الأنشطة

- إعادة تأهيل الواحات وتحسين إدارتها.
- تنفيذ أنشطة وفعاليات مولدة للدخل وتشجيع الصناعات الريفية والتقليدية.
- تأمين بدائل للطاقة ومصادر لمياه الشرب وسقاية الحيوان.
- تأمين الخدمات البيطرية.
- إدخال أنواع نباتية جديدة.
- دعم أنشطة تحسين البنى التحتية.

(ج) تطبيق النهج التشاركي وتوسيع قاعدة المشاركة في تنفيذ أنشطة المشروع

الأنشطة

- تنظيم ورش عمل بمشاركة مختلف شرائح المجتمع.
- تفعيل مشاركة السكان المحليين في أنشطة المشاريع.
- تشكيل جمعيات تعاونية غرضية للتعامل مع قضايا المشروع.

٦-٣ مكونات وأنشطة المرحلة الثالثة: نقل التقنيات ومتابعة الأعمال وتقييمها وتشمل:

٦-٣-١ نشر التقانات والمنهجيات التي اختبرت بنجاح في المشروع في مناطق بيئية مماثلة على مسار الحزام الأخضر

الأنشطة

- تحديد المواصفات البيئية المناسبة للنشر.
- التنسيق مع المؤسسات الوطنية في اختيار المواقع الملائمة لهذه التقانات والمنهجيات.
- تطبيق إجراءات إعادة تأهيل الأراضي بما يتناسب مع طبيعة المواقع.

٦-٣-٢ متابعة الأعمال والإشراف على مواصلة التنفيذ على مسار الحزام الأخضر

الأنشطة

- متابعة الأعمال وإجراء المراقبة الدورية والتقييم للمواقع المعاد تأهيلها.
- تنفيذ ورش عمل لعرض نتائج المشاريع وتبادل الخبرات بين الدول العربية بمشاركة المنظمات الإقليمية والدولية والجهات المانحة.

٧ - آلية التنفيذ

ينفذ المشروع من خلال أنشطة قطرية وإقليمية لمراقبة التصحر ومكافحته وتحسين حالة المراعي الطبيعية وزيادة مساحات الأراضي المشجرة صناعيا، بما يتناسب مع احتياجات الدول العربية ويتوافق مع خطط عملها الوطنية (NAPs)، وذلك في الأقاليم العربية الأربعة وهي:

- **إقليم المغرب العربي**، ويشمل الجماهيرية العظمى، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا.
- الإقليم **الأوسط**، ويشمل: مصر، السودان، الصومال، جيبوتي، جزر القمر.
- إقليم **المشرق العربي**، ويشمل: سورية، لبنان، الأردن، فلسطين، العراق.
- **إقليم شبه الجزيرة العربية**، ويشمل: اليمن، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت، وسلطنة عمان.

ينفذ المشروع على ثلاث مراحل أساسية، وفق المكونات والأنشطة المذكورة سابقا، وذلك كما يلي:

٧-١ المرحلة الأولى

تبدأ المرحلة الأولى، وعلى مدار سنتين، يقوم خلالها المركز العربية (أكساد) بما يلي:

- إجراء دراسة المشروع بالكامل وإسقاطه جغرافيا على خرائط غرضية (تحديد مسار الأحزمة الخضراء ومواقع المشاريع الرائدة ذات الأغراض المتباينة على مسار الأحزمة الخضراء)، وذلك بالتعاون مع الخبراء المحليين الذين تسميهم حكومة كل دولة معنية بهذا المشروع.
- إعداد الخطط التنفيذية للمشروع (العامة والسنوية) في كل دولة مشاركة وفي كل إقليم، وذلك بالتعاون والتنسيق التام والفعال مع الخبراء المحليين من خلال الزيارات

الميدانية لجميع الدول العربية المشاركة في المشروع، حيث سيكون للدولة الخيار في الدراسات والأنشطة التي ترغب في تنفيذها في إطار هذا المشروع وفقا لأولوياتها ولمبدأ التمايز والخبرات التي تتمتع بها كل دولة في مختلف مجالات الأنشطة المقترحة.

- تقدير تكاليف جميع الأعمال اللازمة لتنفيذ أنشطة مكونات المرحلتين الثانية (ثلاث سنوات) والثالثة (خمس سنوات) في كل دولة عربية مشاركة.

٧-٢ المرحلة الثانية

وفي المرحلة الثانية (على مدار ثلاث سنوات)، وبعد وضع الخطة التنفيذية التفصيلية للمشروع في كل دولة عربية مشاركة، يتطلب أن تسعى كل دولة من الدول العربية في الأقاليم الأربعة وبمجهوداتها الوطنية وتمويلها الذاتي إلى تنفيذ ما يخصها من مشاريع رائدة حسب مخطط الحزام الأخضر الناتج عن المرحلة الأولى عبر ترابها الوطني وبالإجراءات التنسيقية التي يتم الاتفاق عليها من خلال المشروع.

ويقع على عاتق المركز العربي (أكساد) في المرحلة الثانية ما يلي:

- الإشراف على تنفيذ المشاريع الرائدة ذات الأغراض المتباينة على مسار الأحزمة الخضراء التي يتم من خلالها نقل التقانات والمنهجيات الملائمة وتدريب العاملين المحليين بمختلف مستوياتهم أثناء التنفيذ.
- القيام بإجراء الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تنمية المجتمعات البشرية القاطنة في المناطق المتأثرة على مسار الأحزمة الخضراء وتوعيتها بمخاطر الممارسات الخاطئة في استثمار الموارد الطبيعية ومخاطر التصحر.
- تنفيذ دورات تدريبية وورش عمل متخصصة وطنية وقومية لرفع كفاءة القدرات البشرية العربية العاملة في هذا المجال.
- تقديم الخدمات الاستشارية الفنية تباعا كلما لزم الأمر.

٧-٣ المرحلة الثالثة

أما في المرحلة الثالثة (وعلى مدار خمس سنوات)، تعمل الدول على نشر التقانات والمنهجيات التي اختبرت بنجاح في المشروع في مناطق بيئية مماثلة على مسار الحزام الأخضر، ويتطلب أن تسعى كل دولة من الدول العربية في الأقاليم الأربعة وبمجهوداتها الوطنية وتمويلها الذاتي إلى مواصلة تنفيذ ما يخصها من مخطط الحزام الأخضر عبر ترابها الوطني وبالإجراءات التنسيقية التي يتم الاتفاق عليها من خلال المشروع.

ويقع على عاتق أكساد ما يلي:

- متابعة الأعمال والإشراف على التنفيذ على مسار الأحزمة الخضراء.
- تنفيذ ورش عمل متخصصة قومية لتبادل الخبرات بين الدول العربية.
- تقييم المشروع ونشر نتائجه في مراحل متقدمة من عمر المشروع.

وتتم تغطية تكاليف التزامات المركز العربية (أكساد) للمشروع وفقا للموازنة المقترحة المذكورة في هذه الوثيقة (فقرة ١٤).

٨ - النتائج المتوقعة

يعد مشروع الأحزمة الخضراء من مشاريع حماية وتحسين الظروف البيئية، ومن مشاريع التنمية المستدامة وله نتائج مباشرة ومنعكسات غير مباشرة لعل أهمها تحسين المناخ المحلي وحماية التربة من الانجراف خاصة إذا ما نفذت على المستوى الإقليمي، حيث يتيح توثيق وتهيئة الظروف المناسبة لتبادل المعلومات الخاصة بالأنشطة الهادفة إلى مكافحة التصحر وتحسين إدارة الموارد الطبيعية في المناطق الجافة وشبه الجافة. عموما، تتلخص النتائج المتوقعة من المشروع بما يلي:

- دعم أنشطة التنمية المستدامة ومساهمته في تحقيقها، مثل تطوير إدارة الموارد الطبيعية وتلبية احتياجات السكان المعنيين جغرافيا بمناطق الأحزمة الخضراء.
- تهيئة الظروف المناسبة لتبادل المعلومات والتقانات والخبرات الخاصة بمكافحة التصحر وإعادة تأهيل الأراضي الغابوية والرعوية ومناطق الكثبان الرملية بما يعزز التعاون بين المؤسسات الوطنية ومنظمات جامعة الدول العربية.
- التخفيف من الآثار السلبية للتغيرات المناخية والحد من حركة الكثبان الرملية وهبوب العواصف الغبارية، ومن ثم التقليل من ضياع التربة وزيادة الرقعة الخضراء في المناطق الجافة وشبه الجافة من الوطن العربي وتنسيق الجهود الهادفة إلى التعاون مع المجتمع الدولي الخاصة بتنفيذ البرامج الإقليمية وشبه الإقليمية لمكافحة التصحر.
- حماية الأراضي الزراعية والمنشآت العمرانية والمناطق السكنية والمرافق العامة القريبة من مواقع المشاريع الرائدة من الزحف الصحراوي وتعدي الكثبان الرملية.
- توليد مصادر الدخل وزيادة الإنتاج ودعم استقرار السكان وتحسين البيئة المحيطة وبالتالي تحسين الصحة العامة ومعيشة المجتمعات المحلية.

- استعادة الغطاء الشجري والشجيري والعشبي المعمر في المناطق الرائدة والمحافظة على التنوع الحيوي وتنمية المحميات الطبيعية وحفظ الأصول الوراثية.
- توجيه استثمار المناطق المعاد تأهيلها لأغراض الرعي والسياحة البيئية وتربية النحل والثروة الحيوانية بأساليب علمية مرشدة.
- تأمين وتوفير كوادر عربية مدربة ومؤهلة قادرة على نقل التقانات المطبقة إلى مواقع أخرى مشابهة بيئيا للمناطق المشمولة بالحزام الأخضر.

٩ - المستفيدون من المشروع

أهم الفئات المستفيدة من المشروع هي:

١ - السكان المحليون المجاورون لمناطق الحزام، خاصة تلك المناطق المعرضة لزحف الرمال والعواصف الغبارية وحدوث السيول الفيضية، ما يساعد على استقرارهم وتوفير ظروف الحياة الأفضل لهم.

٢ - فئة العمالة الزراعية التي تعمل في تهيئة الأعمال التنفيذية ومن ثم جمع الخامات النباتية وتربية النحل والثروة الحيوانية في مناطق المشروع.

٣ - مراكز البحث العلمي في الدول العربية والباحثون الأكاديميون والتطبيقيون في الجامعات العربية المهتمون بتطوير الثروات الزراعية بمختلف مكوناتها خاصة الرعوية والغابوية وتنمية الحياة البرية والمحافظة على التنوع الحيوي.

٤ - الفئة السكانية العاملة في الصناعات الريفية الزراعية والفئة المستهلكة لمنتجات هذه الصناعات من ثمار ولحوم وعسل ومنتجات خشبية وأحطاب وقود.

٥ - الرعاة ومربو القطعان الذين يستفيدون من الرعي المرشد في المناطق الرعوية أو الغابوية.

٦ - الفئة الاجتماعية الراغبة في ممارسة السياحة البيئية ورياضات الهواء الطلق، حيث تتيح المناطق الرائدة المواقع والبيئات الملائمة للتخييم والإقامة والجري والسير والتنزه.

٧ - ولعل أهم فئة مستفيدة من هذا المشروع هي: أجيال الغد عن طريق توريثها موارد طبيعية منتجة وبيئية نظيفة وأرض معطاءة تساعدها على الاستقرار وتأمين الظروف المعيشية الأفضل.

١٠ - مدة المشروع

ينفذ المشروع على ثلاث مراحل ولمدة **عشر سنوات**، مدة كل منها كما يلي:

المرحلة الأولى: **سنتان**

المرحلة الثانية: **ثلاث سنوات**

المرحلة الثالثة: **خمس سنوات**

تركز **المرحلة الأولى** من المشروع على تحديد مسار الأحزمة الخضراء في الدول العربية المشاركة وفي كل إقليم، ووضع الخطط التنفيذية العامة والسنوية للمشروع وتقدير تكاليف تنفيذ جميع الأعمال اللازمة لتنفيذ أنشطة مكونات المرحلتين الثانية والثالثة في كل دولة عربية مشاركة. أما **المرحلة الثانية** فيتم التركيز فيها على تنفيذ مشاريع رائدة متعددة الأغراض ورفع مستوى القدرات الذاتية على التنفيذ وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحسين الحالة المعيشية للسكان المتأثرين. أما **المرحلة الثالثة** فيتم فيها مواصلة تنفيذ ما يخص الدول العربية المشاركة من مخطط الحزام الأخضر عبر ترابها الوطني وبالإجراءات التنسيقية التي يتم الاتفاق عليها من خلال المشروع. ويكون التركيز فيها على نقل ونشر التقانات والمنهجيات التي اختبرت بنجاح في الأقاليم العربية الأربعة إلى المناطق البيئية المماثلة على مسار الأحزمة الخضراء في الوطن العربي.

١١ - الجهات المشاركة

يعمل المركز العربية لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة - أكساد - كجهة استشارية وإشرافية وتنسيقية للمشروع بمشاركة المؤسسات الوطنية المعنية في الدول العربية المسؤولة على التنفيذ، وبمشاركة المنظمات والمؤسسات التمويلية إذا لزم الأمر في أي دولة عربية تحتاج إلى دعم مادي للتنفيذ.

١٢ - تنظيم وإدارة المشروع

نظرا لتجربة المركز العربية (أكساد) في إدارة مشاريع عديدة مماثلة للمشروع المقترح فإن المركز يمتلك المقدرة على استيعاب عمل هذا المشروع وإدارته ويعتبر مكتفيا ذاتيا إلى حد كبير في هذا المجال حيث سينفذ هذا المشروع من قبل:

- كادر فني وإداري معين قبل أكساد وممول من ميزانية المشروع ويضم المنسق العام للمشروع والمنسقين الإقليميين والخبراء والمحاسب والسكرتارية.

- مستشارون عرب يتم التعاقد معهم وفقا للحاجة للمساعدة في مواضيع محددة ويتم تمويلهم من ميزانية المشروع.
- كوادر وطنية في الدول المشاركة يتم تحديدهم من حيث العدد والاختصاصات بالاتفاق بين أكساد والدول المشاركة ويتم تمويلهم من قبل الدول المشاركة.
- فرق عمل وطنية متخصصة في مجال عمل المشروع ويتم تمويلها من قبل الدول المشاركة.

١٢-١ المنسق العام للمشروع

يعين المركز العربي منسقا عاما للمشروع من ذوي الخبرة العالية والكفاءة الإدارية ويكون مقره أكساد ويقوم بالمهام التالية:

- اقتراح خطة عمل المشروع العامة والسنوية في كل دولة مشاركة وعرضها على اللجنة التوجيهية لإقرارها وتصديقها من الجهة المسؤولة في الدولة.
- تنسيق أنشطة عمل المشروع ومتابعة التنفيذ مع المنسقين الإقليميين.
- تحديد مستلزمات العمل بالتنسيق مع المنسقين الإقليميين.
- تنظيم استشارات الخبراء.
- الإعداد للدورات التدريبية والندوات العلمية القومية والاجتماع السنوي للجنة التوجيهية واللجنة التقنية.
- إعداد التقارير الفنية السنوية عن سير تقدم العمل في المشروع وعرضه على اللجنة التوجيهية.
- إعداد التقارير المالية السنوية للمشروع وعرضها على اللجنة التوجيهية.

١٢-٢ المنسق الإقليمي للمشروع

يعين المركز العربي أربعة منسقين إقليمين للمشروع من ذوي الخبرة العالية والكفاءة الإدارية ويكون مقر كل منهم في أحد دول كل إقليم، ويقوم بالمهام التالية:

- اقتراح خطة عمل المشروع العامة والسنوية في كل دولة مشاركة في الإقليم وذلك بالتعاون مع المنسق الوطني للمشروع وعرضها على المنسق العام للمشروع.
- تنسيق أنشطة عمل المشروع ومتابعة التنفيذ مع المنسقين الوطنيين.

- تحديد مستلزمات العمل بالتنسيق مع المنسقين الوطنيين.
- تنظيم زيارة الخبراء في دول الإقليم.
- الإعداد للدورات التدريبية الوطنية في دول الإقليم.
- الإعداد للأيام الحقلية والحملات الإعلامية الوطنية في دول الإقليم.
- إعداد التقارير الفنية نصف السنوية عن سير تقدم العمل في المشروع بدول الإقليم وعرضها على المنسق العام للمشروع.
- إعداد التقارير المالية السنوية للمشروع للإقليم وعرضها على المنسق العام للمشروع.

١٢-٣ المنسق الوطني للمشروع

تسمي كل دولة مشاركة منسقا وطنيا من ذوي الخبرة العالية والكفاءة الإدارية ويفضل أن يكون مترئسا لمؤسسة وطنية تعمل في تنفيذ مشاريع مكافحة التصحر، ويقوم بالمهام التالية:

- يتعاون بشكل فعال مع المنسق الإقليمي في وضع خطة عمل المشروع العامة والسنوية في قطره.
- تعيين فرق العمل الوطنية التي ستقوم بتنفيذ أعمال المشروع.
- توجيه ومتابعة فرق العمل الوطنية العاملة في المشروع وفقا لخطة العمل المقررة.
- تنسيق أنشطة عمل المشروع بين فرق العمل الوطنية.
- تحديد مستلزمات العمل بالتنسيق مع فرق العمل الوطنية، ومتابعة تأمينها في الأوقات المحددة.
- تنظيم زيارة خبراء المشروع وتسهيل مهامهم.
- التعاون مع المنسق الإقليمي في تنظيم الدورات التدريبية والأيام الحقلية والحملات الإعلامية الوطنية.
- إعداد التقارير الفنية نصف السنوية عن سير تقدم العمل في المشروع ورفعه إلى المنسق الإقليمي للمشروع.

١٢-٤ فرق العمل الوطنية

يتشكل في كل دولة مشاركة فرق عمل وطنية مؤلفة من مجموعات من الاختصاصيين في المجالات ذات العلاقة وتكلف بالمهام التالية:

- التعاون مع المنسق الوطني والمنسق الإقليمي في إعداد الخطة السنوية للمشروع.
- القيام بتنفيذ الخطة السنوية.
- تحديد الاحتياجات والمستلزمات المتعلقة بتنفيذ أعمال البرنامج، ومتابعة تأمينها في الأوقات المحددة.
- إعداد التقارير الفنية عن تقدم سير العمل كل ثلاثة أشهر ورفعها إلى المنسق الوطني.

١٢-٥ اللجنة الفنية (Technical Committee) للمشروع

يترأس هذه اللجنة المنسق العام للمشروع وتتألف اللجنة من المنسقين الإقليميين والوطنيين والخبراء المعنيين.

تجتمع اللجنة الفنية في اجتماع سنوي لمناقشة وإقرار التقرير السنوي للمشروع ولتبادل الخبرات والنجاحات واستعراض الدروس المستفادة، بالإضافة إلى تسهيل نشر التقانات في البلدان العربية التي اختبرت ونشرت فيها بنجاح إلى مناطق بيئية مماثلة في بلدان عربية أخرى. ومن خلال هذا الاجتماع يمكن أن يتم استكشاف الميزات النسبية للدول العربية وتحديد الرائد في المجالات المختلفة لوضع مزيد من الخطط للزيارات المتبادلة بين خبراء الدول وبذلك يتعزز التعاون الإقليمي.

١٢-٦ اللجنة التوجيهية (Steering Committee) للمشروع

يترأس هذه اللجنة مدير عام المركز العربي (أكساد) وتتألف اللجنة من ممثلي رفيعي المستوى من البلدان العربية والمنسق العام للمشروع (مقررا).

تجتمع اللجنة التوجيهية في نهاية الاجتماع التقني السنوي لاستعراض والتصديق على التقرير السنوي للمشروع، ولمناقشة القضايا الرئيسية التي تواجه المشروع، ولإقرار خطة العمل والموازنة للعام المقبل.

١٣ - الإشراف والمراقبة والتقييم

يتم الإشراف والمراقبة والتقييم على المشروع من قبل المركز العربي (أكساد) من خلال المنسقين الإقليميين والزيارات الميدانية لخبراء المشروع لكل دولة مشاركة

وذلك للتأكد من حُسن تنفيذ وسير أعمال الأنشطة المنفذة وتقييم العمل سنويا باتجاه تحقيق أهداف المشروع.

١٤ - الموازنة المقترحة للمشروع

تقدر الميزانية العامة للمشروع بـ ٠٠٠ ٢٣٠ ٢١ دولارا أمريكيا (واحد وعشرون مليونا ومائتان وثلاثون ألف)، موزعة على المكونات والأنشطة الواردة في الملحق ١، تمول هذه الميزانية عن طريق دول عربية أو مؤسسات تمويلية عربية أو إقليمية. يفتح حساب خاص للمشروع ويحرك من قبل المركز العربي (أكساد)، ويدقق من قِبل الأجهزة الرقابية وفق النظام المالي والمحاسبي الموحد لجامعة الدول العربية.

جامعة الدول العربية

الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى

المشروع العربي للأحزمة الخضراء
في الأقاليم العربية

(ملحق ١)

موازنة المشروع

إعداد

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة

(أكساد)

كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

موازنة المشروع

تقدر موازنة المشروع بمبلغ وقدره **٢١ ٢٣٠ ٠٠٠** دولارا أمريكيا (واحد وعشرون مليونا ومائتان وثلاثون ألف) موزعة على عشرة سنوات وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى (سنتان):	**٤ ١٨٠ ٠٠٠**
المرحلة الثانية (ثلاث سنوات):	**١٢ ٢١٠ ٠٠٠**
المرحلة الثالثة (خمس سنوات):	**٤ ٨٤٠ ٠٠٠**
المجموع الكلي:	**٢١ ٢٣٠ ٠٠٠**

وتبين الجداول التالية الموازنة المقترحة لتنفيذ مكونات وأنشطة المراحل الثلاث للمشروع.

١ - الموازنة المقترحة لتنفيذ مكونات وأنشطة المرحلة الأولى للمشروع: تحديد مسار الأحزمة الخضراء ووضع الخطط التنفيذية للمشروع وإجراء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية (ألف دولار أمريكي).

اسم المكون الفرعي	الأنشطة	السنة الأولى	السنة الثانية	المجموع للدولة الواحدة	المجموع للدول العربية (٢٢)
تحديد مسار الأحزمة الخضراء وتوصيفه واختيار المشاريع الرائدة	مراقبة تدهور الأراضي وتقديره في المنطقة العربية (المستوى الإقليمي أو الوطني) باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (منهجيات المركز العربي - أكساد).	٣٠	--	٣٠	٦٦٠
	اختيار مسار الأحزمة بالتكامل بين الاستشعار عن بعد والأعمال الحقلية والتوصيف الحقلي للمسار عن طريق دراسة التربة - استعمالات الأراضي - تدهور الأراضي - الغطاء النباتي - الموارد المائية.	٥٠	--	٥٠	١ ١٠٠
	اختيار مواقع المشاريع الرائدة على مسار الأحزمة والدراسة التفصيلية للموارد الطبيعية في تلك المواقع مع الأخذ بعين الاعتبار المشاريع القائمة.	--	٢٠	٢٠	٤٤٠
وضع وثائق الخطط التنفيذية التفصيلية للمشروع (العامة والسنوية) بما فيها الميزانية التفصيلية لتنفيذ الأعمال في كل دولة مشاركة	الزيارات الميدانية للدول المشاركة	٢٠	--	٢٠	٤٤٠
	إعداد الخطط التنفيذية	--	٢٠	٢٠	٤٤٠
إجراء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية	دراسة السكان وخصائصهم الديموغرافية. والموارد المتاحة وعوامل الإنتاج.	--	٥٠	٥٠	١ ١٠٠
	دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية وواقع الخدمات والحيازات دراسة الآثار البيئية في المجتمعات المحلية قبل وبعد تنفيذ المشروع.				
المجموع		١٠٠	٩٠	١٩٠	٤ ١٨٠

٢ - الموازنة المقترحة لتنفيذ مكونات وأنشطة المرحلة الثانية: تنمية الغطاء النباتي في مواقع المشاريع الرائدة على مسار الأحزمة الخضراء ودعم وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية وتنمية المجتمعات البشرية القاطنة في المناطق المتأثرة (ألف دولار أمريكي)

اسم المكون الفرعي	الأنشطة	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع للدولة الواحدة	المجموع للدول العربية (٢٢)
تنفيذ مشاريع رائدة في مجال تنمية الغطاء النباتي	أنشطة مشاريع رائدة في التشجير	٢٥	٢٥	٢٥	٧٥	١ ٦٥٠
	أنشطة مشاريع رائدة في إعادة تأهيل الأراضي الرعوية	٢٥	٢٥	٢٥	٧٥	١ ٦٥٠
	أنشطة مشاريع رائدة في مقاومة زحف الرمال وتثبيت الكثبان الرملية.	٢٥	٢٥	٢٥	٧٥	١ ٦٥٠
دعم وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية	تطوير المؤسسات الوطنية العاملة في مجال المشروع	١٠	١٠	--	٢٠	٤٤٠
	تنفيذ دورات تدريبية وورش عمل قومية ووطنية	٨٠	٨٠	٨٠	٢٤٠	٥ ٢٨٠
	إنشاء شبكة غرضية للمشروع	١٠	--	--	١٠	٢٢٠
تنمية المجتمعات البشرية القاطنة في المناطق المتأثرة في مسار الأحزمة الخضراء	توعية السكان المحليين تجاه التصحر والمحافظة على الموارد الطبيعية وتطبيق النهج التشاركي	١٠	١٠	١٠	٣٠	٦٦٠
	تحسين معيشة السكان المحليين ورفع قدراتهم على التكيف مع البيئة التي يعيشون فيها	١٠	١٠	١٠	٣٠	٦٦٠
المجموع		**١٩٥**	**١٨٥**	**١٧٥**	**٥٥٥**	**١٢ ٢١٠**

٣ - الموازنة المقترحة لتنفيذ مكونات وأنشطة المرحلة الثالثة: نقل التقنيات ومتابعة الأعمال وتقييمها (ألف دولار أمريكي)

اسم المكون الفرعي	الأنشطة	السنة السادسة	السنة السابعة	السنة الثامنة	السنة التاسعة	السنة العاشرة	المجموع للدولة الواحدة	المجموع للدول العربية (٢٢)
نشر التقانات والمنهجيات التي أُختبرت بنجاح في المشروع إلى مناطق بيئية مماثلة في مشاريع رائدة جديدة على مسار الحزام الأخضر	تحديد المواصفات البيئية المناسبة لنشر هذه التقانات والمنهجيات.	٢٠	--	--	--	--	٢٠	٤٤٠
	التنسيق مع المؤسسات الوطنية في اختيار المواقع الملائمة لتطبيق إجراءات إعادة تأهيل الأراضي بما يتناسب مع طبيعة المواقع الجديدة.	٢٠	--	--	--	--	٢٠	٤٤٠
متابعة الأعمال والإشراف على مواصلة التنفيذ على مسار الحزام الأخضر	متابعة الأعمال وإجراء المراقبة الدورية والتقييم للمواقع المعاد تأهيلها.	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٠	٢ ٢٠٠
	تنفيذ ورش عمل لعرض نتائج المشاريع وتبادل الخبرات بين الدول العربية	--	٤٠	--	٤٠	--	٨٠	١ ٧٦٠
المجموع		**٦٠**	**٦٠**	**٢٠**	**٦٠**	**٢٠**	**٢٢٠**	**٤ ٨٤٠**

مخطط الربط البري العربي بالطرق

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك،
  - وعلى دراسة محاور الطريق العربي التي أعدتها ''دار الهندسة'' بتكليف من الأمانة العامة وتمويل من مجموعة بن لادن،
- ونظرا لأهمية النقل الطرقي للتجارة العربية البينية،
- وأخذا في الاعتبار القرار رقم (٥) الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المنعقدة بالكويت (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) بشأن مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية،
- وإيمانا بأهمية تكامل شبكة النقل البيني العربي وبذل جهود متوازية فيما يتعلق بتطوير وتقوية الربط البري العربي بمختلف وسائط النقل، لتيسير حركة التجارة العربية ورفع تنافسية البضائع العربية في الأسواق،
- وتوافقا مع التزامات بعض الدول العربية ضمن اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي المنعقد في إطار لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وكذلك مشاريع ومخططات الربط البري لدول اتحاد المغرب العربي،
- وفي ضوء قرار مجلس وزراء النقل العرب الصادر بهذا الشأن خلال دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

١ - الموافقة على المحاور المقترحة لمخطط الربط البري العربي بالطرق والمواصفات الفنية الموحدة الواردة في دراسة ''محاور الطريق العربي''؛

٢ - دعوة الدول العربية إلى:

(أ) الإسراع في تنفيذ مشروعات المخطط بمراعاة المدى الزمني المقرر في الدراسة المذكورة؛

(ب) تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تنفيذ وتشغيل مشروعات المخطط؛

٣ - دعوة مؤسسات وصناديق التمويل العربية والإقليمية إلى إعطاء الأولوية للمساهمة في تمويل مشروعات مخطط الربط البري العربي بالطرق؛

٤ - تطوير العمل في المنافذ البرية للدول العربية من خلال تبسيط وتوحيد وميكنة إجراءات الدخول والعبور، مع إيلاء الاهتمام لتطوير ورفع مستوى الأداء المهني للكوادر البشرية العاملة بتلك المنافذ، بما يؤدي إلى تسهيل تدفق البضائع وعبور المسافرين بين الدول العربية؛

٥ - تكليف مجلس وزراء النقل العرب بمتابعة تنفيذ مشروعات مخطط الربط البري العربي بالطرق، وتقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز في التنفيذ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لرفعها إلى القمة.

(ق.ق: ٥٣١ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

تغيُّر المناخ

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى الإعلان الوزاري العربي بشأن تغير المناخ الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته (١٩) بموجب قراره رقم (ق ٢٧٥ – د.ع ١٩ – ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)،
- وعلى البيان الوزاري العربي بشأن مفاوضات تغير المناخ الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته (٢١) بموجب قراره رقم (ق ٣٣١ – د. ع ٢١ – ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)،
- وعلى الفقرة ثانيا (٢٣) من القرار رقم (ق ٣٢٠ – د. ع ٢١ – ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته (٢١) بشأن استمرار عمل المجموعة التفاوضية العربية لتغير المناخ المشكلة من الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس،
- وعلى القرار رقم ٧١٩٥ د. ع (١٣٣) بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٠ الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بشأن دعم وتأييد طلب دولة قطر استضافة المؤتمر الثامن عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (COP18 2012)،
- وعلى قرار المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في اجتماعه الاستثنائي (مقر الأمانة العامة للجامعة: ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠) رقم (ق ٣٠١ – إ م ت إ – ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠) بشأن التحرك العربي خلال المرحلة القادمة من مفاوضات تغير المناخ،

- وإذ يشيد بالجهود التي بذلتها جمهورية السودان خلال ترأسها لمجموعة الـ ٧٧ والصين خلال ٢٠٠٩، وبجهود الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بصفتها الدولة التي ترأست المجموعة الأفريقية على المستوى الوزاري خلال ٢٠٠٩،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولا – أن يكون التحرك العربي خلال المرحلة القادمة من مفاوضات تغير المناخ على النحو الآتي:

١ – الالتزام باستمرار العمل بما جاء في البيان الوزاري العربي بشأن مفاوضات تغير المناخ الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته (٢١) بموجب قراره رقم (ق ٣٣١ – د. ع ٢١ – ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩) باعتباره الموقف العربي الموحد بشأن مفاوضات تغير المناخ؛

٢ – اعتبار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بما تشمله من مبادئ ونصوص المظلة القانونية الوحيدة لمفاوضات تغير المناخ؛

٣ – التأكيد على مبدأ الشفافية وإشراك جميع الدول الأطراف في التفاوض من الآن وحتى مؤتمر الأطراف القادم في المكسيك ورفض مبدأ التفاوض في مجموعات صغيرة خارج إطار الاتفاقية؛

٤ – الالتزام بالتفاوض في المسارين الرسميين في إطار الاتفاقية (مسار الالتزامات الإضافية على دول المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو ومسار التعاون طويل الأجل طبقا لخطة عمل بالي) وبتحقيق تقدم متوازن في كليهما بما يضمن نتائج متوازنة في المسارين، ورفض إيجاد بديل عن بروتوكول كيوتو أو دمجه في أي اتفاقية جديدة؛

٥ – إن إعلان كوبنهاغن ليس وثيقة رسمية صادرة عن مؤتمر الأطراف، غير ملزم قانونا، ولكل دولة تحديد موقفها منه كما تشاء. وسيتم متابعة المستجدات في هذا الشأن؛

٦ – استمرار دعم فريق التفاوض العربي في المتابعة والتنسيق خلال المرحلة المقبلة من المفاوضات؛

٧ – التنسيق والتشاور مع المجموعات الإقليمية الأخرى وخاصة مجموعة الـ ٧٧ والصين ومن بينها المجموعة الأفريقية وكذلك مع دول الاقتصاديات الناشئة والدول الجزرية؛

٨ – دعوة الدول العربية إلى دعم ومساندة الجمهورية اليمنية في رئاستها لمجموعة الـ ٧٧ والصين.

ثانيا – دعوة الدول العربية إلى:

١ – إدراج سياسات التعامل مع قضايا تغير المناخ في كافة المجالات ضمن السياسات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة؛

٢ – تبني خطط عمل وطنية وإقليمية للتعامل مع قضايا تغير المناخ يكون للحكومات دور محوري في تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع كافة الأطراف المعنية؛

٣ – استكمال إعداد خطة العمل الإطارية العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ؛

٤ – التعجيل بالتصديق على النظام الأساسي للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى ليتسنى للمركز تنفيذ المهام المنوطة به؛

ثالثا

١ – دعم وتأييد مطلب دولة قطر استضافة الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماعا لبروتوكول كيوتو وذلك عام ٢٠١٢؛

٢ – الطلب من الدول العربية إجراء التنسيق اللازم مع المجموعات الإقليمية الأخرى لحشد التأييد اللازم لمطلب دولة قطر وذلك أثناء انعقاد الدورة القادمة للمؤتمر المقرر عقدها بالمكسيك عام ٢٠١٠.

رابعا – تكليف الأمانة العامة للجامعة بإحاطة القمة دوريا بالمستجدات بشأن متابعة تنفيذ هذا القرار.

(ق.ق: ٥٣٢ د.ع (٢٢) – ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

إدخال اللغة العربية كلغة عمل في منظمة التجارة العالمية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك،
  - وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (١٨١٦)،
  - وعلى تصور الأمانة العامة للجامعة العربية حول إدخال اللغة العربية كلغة عمل في منظمة التجارة العالمية،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

١ - التأكيد على أهمية إدخال اللغة العربية كلغة عمل في منظمة التجارة العالمية؛

٢ - مواصلة رؤساء البعثات العربية الدائمة في جنيف جهودهم لدى المنظمة وبالتنسيق مع الدول الأخرى من أجل وضع اللغة العربية على قدم المساواة مع اللغات الأخرى المعمول بها لديها.

(ق.ق: ٥٣٣ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

دعم المشروعات الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك،
  - وعلى مذكرة المندوبية الدائمة لدولة فلسطين،
  - وعلى مذكرة وزارة الشؤون الاجتماعية في دولة فلسطين،
  - وعلى قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (٥٨٣) ورقم (٥٩٥)،

- وإذ يؤكد على توجيهات القادة العرب بشأن التضامن ودعم الشعب الفلسطيني الواردة في البيانات الصادرة عن القمم العربية، وآخرهما القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، وقمة الدوحة (آذار/مارس ٢٠٠٩)،

- وإذ يؤكد مجددا على قرارات القمم العربية، بشأن دعم دولة فلسطين وصمود الشعب الفلسطيني،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

١ - دعوة الدول الأعضاء إلى دعم برنامج المساعدات النقدية، والمراكز الاجتماعية (الشبيبة والفتيات)، ومراكز المعاقين التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في دولة فلسطين؛

٢ - دعوة الهيئات والمؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية وخاصة الهيئات التابعة للأمم المتحدة التي تعمل في الإطار ذاته لتقديم الدعم اللازم للمشروعات الواردة في الفقرة واحد أعلاه؛

٣ - تكليف مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بمتابعة تنفيذ القرار بالتنسيق مع الدول الأعضاء ووزارة الشؤون الاجتماعية في دولة فلسطين، وتقديم تقرير عن مدى التقدم المحرز في هذا الشأن للقمة العربية القادمة.

(ق.ق: ٥٣٤ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

البرلمان العربي للأطفال

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك،
  - وعلى مذكرة المندوبية المقيمة للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،
  - وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (١٦٧٠)،
  - وعلى قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (٥٥٤)،
  - وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (١٧٢٦)،
  - وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (١٨٠٣)،
  - وعلى قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (٦١٢)،
  - وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (١٨٢٦)،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

١ - الترحيب بإنشاء ''البرلمان العربي للأطفال''؛

٢ - تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم أعمال ''البرلمان العربي للأطفال''، وفقا لما ورد من أحكام في لائحته الداخلية المعتمدة.

(ق.ق: ٥٣٥ د.ع (٢٢)-٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

تطوير التعاون العربي في مجال الشباب

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك،
  - وعلى مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
  - وعلى قرارات مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب رقم (٢٢٣)، ورقم (٤٣٢)، ورقم (٦٥٠)، ورقم (٦٥١)، ورقم (٦٩٣)،
- وإذ يؤكد على ما ورد في بيان قمة الخرطوم ٢٠٠٦، بشأن تمكين الشباب،
- وإذ يؤكد على توجيهات القادة العرب الواردة في البيان وبرنامج العمل الصادرين عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

١ - الترحيب بمبادرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بشأن تطوير التعاون العربي في مجال الشباب؛

٢ - الطلب من الأمانة العامة التنسيق مع مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب ووزارة الشباب والرياضة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لوضع تصور لما يرى تنفيذه مما ورد في المبادرة، وعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيدا لعرضه على القمة العربية في الدورة القادمة.

(ق.ق: ٥٣٦ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

الدفع بجهود البحث العلمي والتقني في الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك،
  - وعلى تقرير الأمين العام حول الدفع بجهود البحث العلمي والتقني في الدول العربية،
- وإذ يستذكر قرارات القمم العربية السابقة: رقم (٣٥٥) الخرطوم ٢٠٠٦، ورقم (٣٩٤) الرياض ٢٠٠٧، ورقم (٤٤٣) دمشق ٢٠٠٨، وقرار القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية رقم (١٢) الكويت ٢٠٠٩،
- وإذ يؤكد مجددا على إيلاء أهمية أكبر لتطوير البحث العلمي والتقني في الدول العربية،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

١ - الإشادة بتقرير الأمين العام حول الدفع بجهود البحث العلمي والتقني في الدول العربية، وبالجهود المبذولة من قبل المنظمات العربية المتخصصة المشاركة في إعداد التقرير؛

٢ - تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع استراتيجية للبحث العلمي والتقني في الدول العربية، وعرضها على اجتماع استثنائي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي أو من في حكمهم، ومن ثم على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تمهيدا للعرض على القمة العربية القادمة.

(ق.ق: ٥٣٧ د.ع (٢٢)-٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى التقرير الدوري المُقدم من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،

يقرر

١ - اعتماد ما تضمنه التقرير الدوري الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) بشأن مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة؛

٢ - الطلب من الدول الأعضاء إنشاء لجان وطنية متخصصة لتنفيذ المشروع في ضوء ما جاء في التقرير الدوري للألكسو؛

٣ - تكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمتابعة تنفيذ المشروع بالتنسيق مع الأمانة العامة للجامعة والوزارات والمؤسسات المعنية في الدول الأعضاء، على أن تقوم المنظمة بإعداد تقرير دوري حول مستجدات المشروع للعرض على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

(ق.ق: ٥٣٨ د.ع (٢٢)-٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لمبادرة سيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي بإعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية،
- وعلى قرار قمة الدوحة رقم ٤٨٩ د.ع (٢١) بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، بشأن تأييد وتثمين مبادرة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية حول ''إعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب''،
- وعلى قرار الدورة الـ ٦٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣٤/٦٤ بعنوان ''إعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب، الحوار والتفاهم''،
- وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عُقد بسرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

يقرر

١ - الإعراب عن بالغ ارتياحه وترحيبه باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والستين لمبادرة سيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي الداعية إلى إعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب؛

٢ - دعوة الدول العربية إلى مواصلة دعم هذه المبادرة من خلال المشاركة النشطة في مسار المشاورات التي سيجريها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة حول سبل تنظيم المؤتمر العالمي للشباب؛

٣ - حث الدول العربية على المشاركة في الاحتفال بالسنة الدولية للشباب وذلك تنظيم أنشطة وطنية والمشاركة الفاعلة في المؤتمر العالمي للشباب الذي سيُعقد برعاية الأمم المتحدة؛

٤ - دعوة مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب إلى وضع برامج وأنشطة متنوعة تفتح أمام الشباب العربي فرص الاستشارة والحوار والإبداع وذلك في إطار إحياء السنة الدولية للشباب وإبراز محورها: ''الحوار والتفاهم''.

(ق.ق: ٥٣٩ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

وضع خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧١٢٥ د.ع (١٣٢) بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩،
- وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٢٠٢ د.ع (١٣٣) بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩،
- واستنادا إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بالدوحة رقم ٤٨٦ د.ع (٢١) بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩،

يقرر

الموافقة على الخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالصيغة المرفقة.

(ق.ق: ٥٤٠ د.ع (٢٢) – ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

مرفق

الخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان

الديباجة

أصبح الاهتمام بحقوق الإنسان من أهم السمات التي تميز عصرنا الراهن، وقد ترجم هذا الاهتمام من خلال جملة من المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية لجعل قيم حقوق الإنسان ممارسة واقعية في الحياة اليومية، وهو الإطار الذي تندرج في سياقه هذه الخطة العربية لتكون أرضية عربية مشتركة تساهم في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الأقطار العربية وفق استراتيجية شاملة لمختلف وسائل تعزيز هذه الثقافة لما يساعد فئات المجتمع فرادى وجماعات ومؤسسات.

وقد جاءت عملية إعداد هذه الخطة تفعيلا لمقترح المملكة المغربية الداعي إلى اعتماد ”خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان“ وتنفيذا لقرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

وقد أعدت هذه الخطة الاسترشادية وفق طريقة تشاركية جمعت عددا من الخبراء العرب وممثلي الدول العربية الأعضاء في ورشة علمية عقدت بالرباط عاصمة المملكة المغربية خلال الفترة ١٦-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بإشراف من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة حقوق الإنسان) والمملكة المغربية (وزارة العدل) وبدعم تقني من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وتتضمن هذه الخطة ستة عناصر أساسية هي: الإطار العام المرجعي للخطة - الرؤية والأهداف - المبادئ العامة للخطة - مجالات الخطة - منهجية العمل والبرنامج التنفيذي.

ولا تمثل هذه الخطة بديلا عن الخطط الوطنية ولا تقوم مقامها وإنما تمثل معها إطارا موحدا وخطوطا استرشادية بقواسم وأهداف مشتركة، تكمل وتعزز مختلف الجهود العربية وتدفع بها إلى الأمام.

أولا - الإطار المرجعي العام للخطة

يتمثل الإطار المرجعي العام لهذه الخطة في قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم ٤٨٦ في د.ع (٢١) بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، الذي رحب باقتراح المملكة المغربية بشأن وضع خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات العربية ذات الصلة بقضايا حقوق

الإنسان وفي مقدمتها اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بإعداد مشروع خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتحديد مبادئها وأهدافها وآلياتها، وعرض الخطة في صيغتها النهائية بعد إقرارها من اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، على مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري تمهيدا لرفعها إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية القادمة (٢٢) لاعتمادها.

وقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٧١٢٥ في دورتها العادية رقم (١٣٢) بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الذي أقر توصيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في دورتها (٢٧) في الفترة ٢٩ حزيران/يونيه – ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ومن ضمنها (البند السابع عشر) بشأن وضع ''خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان'' والتي نصت على:

''تتولى إدارة حقوق الإنسان إعداد الخطة بالتعاون مع المملكة المغربية ومن يرغب من الدول العربية في المشاركة في إعداد الخطة مع العمل على الاستعانة ببعض الخبراء العرب المتخصصين في هذا الشأن وعرض الخطة على اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في اجتماعها القادم في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠''.

واستنادا إلى الإعلانات والتوصيات الإقليمية المصادق عليها:

١ – الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٢ – الميثاق العربي لحقوق الإنسان والشعوب.

٣ – إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام ١٩٩٠.

٤ – إعلان الرباط من أجل خطة عربية للتربية على حقوق الإنسان ١٩٩٩.

٥ – الخطوط الاسترشادية العامة لتعليم حقوق الإنسان في الدول العربية ٢٠٠٦.

٦ – الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان.

واستنادا إلى الإعلانات والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان المصادق عليها:

١ – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨.

٢ – الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ١٩٤٨.

٣ – العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦.

٤ – العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦.

٥ - اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩.

٦ - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩.

٧ - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٤.

٨ - الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ١٩٨٩ والبروتوكولان الملحقان بها الصادران عام ٢٠٠٠.

٩ - الاتفاقيات الأساسية في مجال العمل وحرية التنظيم النقابي.

١٠ - الاتفاقية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١١ - إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣.

١٢ - إعلان الحق في التنمية ١٩٨٤.

١٣ - إعلان الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - التوصية الخاصة بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية الصادرة عن المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة عشر ١٩٧٤.

١٥ - الإعلان المتعلق بالتربية على السلم وحقوق الإنسان والديمقراطية المعتمدة من قبل المؤتمر الدولي للتربية والذي تبناه المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين ١٩٩٥.

١٦ - القرار ١٨٤/٤٩ الذي أعلنت بموجبه الجمعية العامة للأمم المتحدة فترة السنوات العشر ١٩٩٥-٢٠٠٤ عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٧ - البرنامج العالمي المفتوح للأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

ثانيا - الرؤية والأهداف

تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الوطن العربي وضمان التمتع بها لكافة الأفراد والجماعات والفئات، وتنبثق عن هذه الرؤية الأهداف التالية:

الأهداف

١ - تنمية الوعي بحقوق الإنسان بين أفراد المجتمع والسعي إلى تمكينهم من هذه الحقوق والدفاع عنها.

٢ - التعريف بالأنظمة والإجراءات التي تحمي حقوق الإنسان.

٣ - تفعيل حقوق الإنسان في جميع مجالات العمل.

٤ - تعريف الموظفين في كافة مجالات العمل بواجباتهم تجاه حقوق الإنسان لكافة أفراد المجتمع وتدريبهم في مجال حقوق الإنسان.

٥ - تفعيل ما تضمنته أنظمة القضاء والإجراءات الجزائية ولوائحها فيما يخص حقوق الإنسان.

٦ - التدريب على الأساليب والوسائل التي تساعد على حماية حقوق الإنسان.

٧ - غرس قيم ومبادئ حقوق الإنسان في أذهان الأطفال والشباب.

٨ - تفعيل الجهود العربية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لأجل التصدي للانتهاكات التي يعاني منها الإخوة المواطنين في الأراضي العربية المحتلة.

٩ - وضع مؤشرات لتحديد أولويات العمل العربي المشترك في مجال حقوق الإنسان.

١٠ - تعزيز مقتضيات الالتزام الإيجابي بالمعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والعمل على نشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان على كافة المستويات بالتعاون مع الدول الأعضاء.

١١ - العمل على مواجهة التحديات العامة التي تحول دون التمتع الفعلي والتام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد والجماعات والفئات في الدول العربية مثل: الفقر، والجوع والأمية، والبطالة، والنزاعات المسلحة الدولية والداخلية، والمديونية.

ثالثا - المبادئ العامة للخطة

- رسالة الإسلام السمحة والقيم التي ترتكز عليها الديانات السماوية وقيم الحضارة العربية؛
- منظومة قيم حقوق الإنسان ومبادئها الأساسية (الحرية والعدل والمساواة وعدم التمييز)؛
- أسس الديمقراطية والشورى والمشاركة الوطنية؛

- الحكم الرشيد؛
- التنمية القائمة على حقوق الإنسان؛
- أسس المرجعية الوطنية.

رابعا – مجالات الخطة

١ – تأسيس ودعم الهياكل والبنيات لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها.

٢ – مواءمة التشريعات الوطنية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٣ – نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها عبر المداخل الخمسة التالية:

- التربية على حقوق الإنسان؛
- التدريب في مجال حقوق الإنسان؛
- التوعية بحقوق الإنسان؛
- التواصل والإعلام في مجال حقوق الإنسان؛
- الاهتمام بحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة.

خامسا – منهجية العمل وتشمل:

(أ) **تحديد الأولويات: وفق الأسس والضوابط التالية:**

١ – اعتبار حقوق الإنسان كلا لا يتجزأ وعلى ذات الدرجة من الأهمية.

٢ – إعطاء الأولوية للحقوق التي تتصل بأوسع قطاع من الناس مع مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣ – رفع القيود عن الحقوق المعترف بها.

٤ – إعطاء حقوق الإنسان الأولوية التي يستحقها في كافة جهود الدولة.

٥ – اعتماد قواعد المسؤولية في تقييم أداء القائمين على تنفيذ الخطة.

(ب) **طريقة العمل:**

١ – اعتماد أطر مؤسسية واضحة وفعالة لتنفيذ الخطة على المستويين الوطني والقومي.

٢ - استقطاب الكفاءات الوطنية القادرة على تحقيق الأهداف المرجوة.

٣ - رصد التمويل الكافي.

٤ - توزيع الأدوار بين الشركاء.

٥ - وضع برامج تنفيذية خاصة ومفصلة لكل نشاط من أنشطة الخطة.

٦ - تعميم التجارب والتطبيقات الناجحة على القطاعات الأخرى داخل الدولة.

٧ - اعتماد مؤشرات كمية ونوعية لقياس مدى تحقق الأهداف.

سادسا - البرنامج التنفيذي

يقوم البرنامج التنفيذي على ستة عناصر يتم تنفيذها من خلال ثلاث مراحل:

- **الإطار الزمني للخطة**

يبدأ تنفيذ الخطة اعتبارا من عام ٢٠١١ ويمتد تنفيذها حتى نهاية عام ٢٠١٥.

- **الأدوار**

يتم تنفيذ الخطة بأوسع طيف من الشركاء والداعمين الذين تنسجم أهدافهم مع الأهداف الواردة فيها، ومن ذلك شراكات وتحالفات ودعم مالي، تقني، في من الجهات التالية:

١ - الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

٢ - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجالس الوزارية واللجان المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية.

٣ - الدول الصديقة.

٤ - الاتحادات والمنظمات والتحالفات الوطنية والإقليمية والدولية.

٥ - منظمة الأمم المتحدة بكافة هيئاتها وبرامجها ووكالاتها.

٦ - المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية المشتغلة بحقول التنمية وحقوق الإنسان.

٧ - اللجان والمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٨ - الصناديق والوكالات العربية والدولية.

٩ - بيوت الخبرة ومراكز البحث والتطوير.

١٠ - القطاع الخاص العربي.

١١ - الجهات القادرة والراغبة من الفئات المستهدفة.

- **الأنشطة**

تحرص الخطة على تحقيق أهدافها من خلال أنشطة مدروسة بعناية خلال المراحل الثلاث ومنها:

- **مرحلة الإعداد**

١ - اعتماد خطط عمل تفصيلية لتحقيق أهداف الخطة.

٢ - التدريب والتوعية بنهج التنمية القائم على حقوق الإنسان.

٣ - السعي إلى وضع دليل استرشادي لقواعد سلوك الموظفين في الدول العربية (الأشخاص المكلفين بتطبيق القانون) لمراعاة مقتضيات حقوق الإنسان في عملهم.

٤ - تعزيز الروابط الإقليمية للعمل في مجال حقوق الإنسان.

٥ - إعداد/إطلاق برنامج عربي لدعم قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات حقوق الإنسان والتعاون مع البرامج القائمة.

٦ - التشجيع على إنشاء وتقوية المؤسسات واللجان الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٧ - إعداد مشاريع قوانين نموذجية في موضوعات حقوق الإنسان ذات الأولوية.

٨ - دعم إعداد وتبني خطط وطنية لتعزيز حقوق الإنسان.

٩ - اعتماد خطوط استرشادية لوضع خطة وطنية لحقوق الإنسان.

١٠ - تفعيل ودعم دور اللجان والهيئات العربية الخاصة بالأراضي العربية المحتلة.

- **مرحلة التنفيذ والمتابعة**

١ - إيجاد آليات واعتماد معايير لإعداد وتقديم التقارير للهيئات التعاهدية.

٢ - إعداد دراسات تتضمن حقوق الإنسان في الإسلام.

٣ - تعزيز الروابط الإقليمية للعمل في مجال حقوق الإنسان ورديفا لإطار العمل العربي.

٤ - استثمار المناسبات الدولية والإقليمية ذات الصلة للتعريف بحقوق الإنسان والترويج لها (الأيام، السنوات، العقود، ...).

٥ - إيجاد صيغ عمل وتنسيق دائمة بين المؤسسات الوطنية العربية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٦ - رصد انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة ومعالجتها وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٧ - تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص (CSR – Corporate Social Responsibility) العربي في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

- **مرحلة التقييم**

إعداد الدول لتقارير دورية لقياس التقدم المحرز في تطبيق الخطة وتقديمها إلى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

- **الأدوات**

١ - التشريعات الوطنية.

٢ - الاتفاقيات الدولية.

٣ - الاتفاقيات العربية البينية.

٤ - القوانين النموذجية.

٥ - ورش العمل والدورات التدريبية.

٦ - الأدلة التدريبية.

٧ - الخطط الوطنية.

٨ - المنشورات والمطبوعات.

٩ - الدراسات والمسوح.

١٠ - بناء المؤسسات.

١١ - الإعلام.

١٢ - التمويل.

١٣ - المسابقات والجوائز والمكافآت.

١٤ - آليات وفرق الرصد والمراقبة.

١٥ - التقارير الوطنية والدولية.

- **التمويل**

تنويع مصادر تمويل الخطة حسب تقدير وحاجة كل دولة لتشمل:

١ - المخصصات التي يتم رصدها في الموازنة العامة للدولة.

٢ - الدعم المقدم من المنظمات الدولية والإقليمية.

٣ - الدعم المقدم من القطاع الخاص الوطني على قاعدة المسؤولية المجتمعية.

٤ - عوائد الاستثمارات الخاصة بالبيئة وحقوق الإنسان.

٥ - التبرعات والمساعدات المقدمة من الأفراد.

- **مؤشرات قياس تحقق الأهداف**

وهي مؤشرات كمية ونوعية من مثل:

١ - مؤشر الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجالات حقوق الإنسان المختلفة.

٢ - مؤشر الالتزام بتقديم التقارير إلى الهيئات العربية والدولية.

٣ - مؤشر عدد المستفيدين من أنشطة الخطة.

٤ - مؤشر مدى تحقيق أهداف الخطة.

اقتراح عقد قمة عربية ثقافية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

• على مذكرة الأمانة العامة، ومبادرة مؤسسة الفكر العربي،

يقرر

١ - الموافقة من حيث المبدأ على عقد قمة ثقافية عربية في الوقت المناسب لإعداد هذه القمة؛

٢ - أن تقوم الأمانة العامة بالطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عقد اجتماع غير عادي لوزراء الثقافة العرب للإعداد لهذه القمة.

(ق.ق: ٥٤١ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**

  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى قرار قمة قطر رقم ٤٩٢ بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ د.ع ٢١،
  - وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٢٣٣ د.ع ١٣٢ بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩،
  - وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧١١٣ د.ع ١٣٣ بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٠،

- وبناء على توصية هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري في سرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠،

- وبناء على مداولات القادة العرب خلال جلسة العمل المغلقة بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠،

يقرر

١ - اعتماد موازنة سنوية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمبلغ ٢٢١ ٢٩٥ ٦١ مليون دولار أمريكي بدلا من ٢٢١ ٢٩٥ ٥١ دولار أمريكي (بزيادة قدرها ١٠ ملايين دولار أمريكي) اعتبارا من موازنة العام القادم ٢٠١١؛

٢ - الطلب إلى اللجنة الدائمة للشؤون الإدارية والمالية إعادة النظر في أنصبة الدول الأعضاء في موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على وجه السرعة؛

٣ - التزام الدول بدفع أنصبتها في موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وفقا للأنظمة واللوائح المعمول بها؛

٤ - تحمل الدول القادرة مساهمات الدول غير القادرة على السداد.

(ق.ق: ٥٤٢ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

توجيه الشكر والتقدير للجماهيرية العظمى لاستضافتها القمة العادية (٢٢) في مدينة سرت

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- تقديرا للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لاستضافتها الكريمة لأعمال الدورة العادية (٢٢) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، ولجهودها المقدرة في إعداد وتنظيم أعمال هذه الدورة،

يقرر

١ - توجيه الشكر وبالغ التقدير إلى الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم على ما بذله من جهود في إنجاح القمة وإدارته الحكيمة لأعمالها، وتأكيد الثقة الكاملة في قيادته لدفة العمل العربي المشترك ودفعه نحو تطوير مسيرته وآفاقه وترسيخ التضامن العربي لما فيه مصلحة الأمة العربية؛

٢ - التعبير عن الامتنان للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وللشعب الليبي الشقيق عل حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وعلى التنظيم المحكم لمجلس الجامعة على مستوى القمة والمجالس التحضيرية السابقة له، وكذلك توفير كافة الإمكانيات والترتيبات اللازمة لإنجاح انعقادها في أفضل الظروف.

(ق.ق: ٥٤٣ د.ع (٢٢) - ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

موعد ومكان الدورة العادية (٢٣) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- استنادا إلى ما جاء في ملحق الميثاق الخاص بآلية الانعقاد الدوري المنتظم لرئاسة مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- وعملا بما جاء في المادة (٤) فقرة (أ) من الملحق الخاص بالانعقاد الدوري لمجلس الجامعة على مستوى القمة والذي ينص على: ''تُعقد الدورات العادية للمجلس على مستوى القمة في مقر الجامعة بالقاهرة ويجوز للدولة التي ترأس القمة أن تدعو إلى استضافتها إذا رغبت في ذلك''،
- وبناء على ما عرضته حكومة جمهورية العراق،

يقرر

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (٢٣) في جمهورية العراق وبرئاستها خلال شهر آذار/مارس ٢٠١١.

(ق.ق: ٥٤٤ د.ع (٢٢) – ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠)

ق/٢٢ (١٠/٠٣/٠٥-ع (٠٢١٥)

إعلان سرت

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في الدورة الثانية والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في مدينة الرباط الأمامي، سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠.

وانطلاقا من التزامنا بمبادئ وأهدف ميثاق جامعة الدول العربية، وإيمانا منا بضرورة السعي إلى تحقيق أهدافها وبلوغ غاياتها، وتمسكا بالهوية العربية وأسسها الثقافية والتاريخية في مواجهة التهديدات والمخاطر التي تحيط بالمنطقة العربية وتهدد بزعزعة أمنها وتقويض استقرارها،

ووعيا بأهمية استنهاض روح التضامن العربي، وتطوير وتحديث آليات العمل العربي بما يضمن بناء شراكة عربية فاعلة تحقق الرفاه والاستقرار لشعوبنا وتحمي الأمن العربي الجماعي،

وبعد دراسة مستفيضة ومناقشات معمقة في أجواء إيجابية للأوضاع العربية الراهنة والظروف المحيطة، والتحديات التي تواجه الأمة والمخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي.

وانطلاقا من مسؤوليتنا القومية للارتقاء بالعلاقات العربية لآفاق أرحب والعمل على تمتين أواصرها بما يحقق المصالح العليا للأمة وتطلعاتها ويحفظ أمنها ويصون كرامتها وعزتها،

وإذ نجتمع اليوم في "**قمة دعم صمود القدس**" لمجابهة الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية لمدينة القدس ولمقدساتنا الإسلامية والمسيحية ولحقوق أهلنا الصامدين فيها أمام محاولات تهويدها،

نعلن ما يلي:

أولا:

- تمسكنا بالتضامن العربي ممارسة ونهجا، والسعي لإنهاء أي خلافات عربية، وتكريس لغة الحوار بين الدول العربية نهجا لإزالة أسباب الخلاف والفرقة، ولمواجهة التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، ولتحقيق التنمية والتطور لشعوبها بما يكفل صون الأمن القومي العربي وتمكينها من الدفاع عن نفسها والمحافظة على سيادتها، وتطوير علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي بما يحقق المصالح العربية المشتركة.

- مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير وتحديث جامعة الدول العربية ومؤسساتها ودعمها بوصفها الأداة الرئيسية للعمل العربي المشترك وتفعيل آلياتها بما يؤدي إلى حفظ المصالح العربية المشتركة ومواكبة المستجدات على الساحتين العربية والدولية.

- ناقشنا المبادرة التي تقدم بها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية بشأن إقامة اتحاد الدول العربية، والاقتراحات والأفكار المقدمة من الدول الأعضاء، ورؤية الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم بشأن إقامة الاتحاد العربي، وقررنا آلية محددة لمتابعة هذا الموضوع بأبعاده المختلفة وذلك من خلال لجنة خماسية عليا تتكون من الأخ القائد معمر القذافي وفخامة الرئيس علي عبد الله صالح وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك وحضرة صاحب السمو الأمير حمد بن خليفة آل ثاني وفخامة الرئيس جلال طالباني، وبمشاركة الأمين العام للجامعة للإشراف على إعداد وثيقة لتطوير منظومة العمل العربي المشترك تعرض على الدول الأعضاء تمهيدا لمناقشتها على مستوى وزراء الخارجية قبل العرض على القمة الاستثنائية المقرر عقدها في موعد غايته تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وستقوم هذه اللجنة بالتشاور مع الملوك والأمراء والرؤساء العرب لبلورة مشروع الوثيقة المشار إليها.

- الموافقة على دراسة مقترح الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بشأن عقد القمة العربية كل ستة أشهر مداورة في مقر الأمانة العامة وفي مقر دولة الرئاسة وذلك خلال القمة الاستثنائية المقرر عقدها في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠.

- تطوير مجلس السلم والأمن العربي وآليات عمله بما يمكنه من أداء مهامه على النحو الأكمل، واعتمدنا نهجا لمعالجة الخلافات العربية وفقا للمقترح المقدم من الجمهورية العربية السورية.

- التعبير عن التقدير للجهود المبذولة من أجل تعزيز العلاقات العربية الجماعية مع التجمعات الإقليمية والدولية، والتنويه بما تم تنفيذه من أنشطة وإنجازات على مستوى العلاقات العربية الأفريقية، والعلاقات العربية الأوروبية، والعلاقات مع دول أمريكا الجنوبية، وكذلك منتديات التعاون العربي مع كل من الصين والهند واليابان وتركيا وروسيا.

- وفي إطار متابعة ما طرحه الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن سياسة الجوار العربي، طلبنا من الأمين العام إعداد ورقة عمل حول المبادئ المقترحة لسياسة جوار عربية والآلية المناسبة في هذا الشأن، تضمن تطوير الروابط والتنسيق في إطار رابطة

جوار عربية، على أن يتم عرضها على الدورة العادية المقبلة لمجلس الجامعة الوزاري في أيلول/سبتمبر تمهيدا لعرضها على القمة الاستثنائية العربية التي اتفق على عقدها في موعد غايته تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

ثانيا:

- توجيه تحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني في نضاله للتصدي للعدوان الإسرائيلي المستمر عليه وعلى أرضه ومقدساته وتراثه، وندعم صموده حتى تتحقق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة وعاصمتها القدس الشرقية، وندين بشدة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة والمتصاعدة على الشعب الفلسطيني وعلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار إسرائيل في نشاطاتها الاستيطانية بالرغم من الإدانات الدولية لهذه الممارسات غير الشرعية ولهذه الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي ولمواثيق حقوق الإنسان.

- الإعراب عن دعمنا الكامل لمدينة القدس وأهلها الصامدين والمرابطين على أرضهم في مواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل عليهم وعلى مقدساتهم وخاصة على المسجد الأقصى المبارك. ونعلن عن خطة عمل تتضمن إجراءات سياسية وقانونية للتصدي لمحاولات تهويد القدس والاعتداءات المتوالية على مقدساتها.

- التأكيد على أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وأن جميع الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي فيها باطلة ومنعدمة قانونا وحكما ولا يترتب عليها إحداث أي تغيير على وضع المدينة القانوني كمدينة محتلة ولا على وضعها السياسي باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين.

- عقد مؤتمر دولي تحت رعاية جامعة الدول العربية وبمشاركة جميع الدول العربية والمؤسسات والنقابات وهيئات المجتمع المدني المعنية خلال هذا العام للدفاع عن القدس وحمايتها على كافة الأصعدة.

- دعم الجهود العربية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوة جمهورية مصر العربية إلى الاستمرار في جهودها لتأمين التوصل إلى اتفاق للمصالحة يتم التوقيع عليه من كل الأطراف الفلسطينية، ونحذر من أن استمرار الانقسام الفلسطيني يشكل خطرا حقيقيا على مستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته، ونطالب جميع الفصائل باتخاذ الخطوات اللازمة لرأب الصدع والتجاوب مع المساعي العربية بما يكفل تحقيق المصالحة الوطنية المنشودة، وبما يضمن وحدة الأراضي الفلسطينية جغرافيا وسياسيا.

- المطالبة برفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة بشكل فوري ودعوة المجتمع الدولي وعلى رأسه مجلس الأمن لاتخاذ موقف واضح من هذا الحصار الظالم واللاإنساني.

ثالثا:

- التأكيد مجددا على أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل ومن المناطق المحتلة في جنوب لبنان.
- إدانة الانتهاكات الخطيرة التي تمارسها إسرائيل واعتداءاتها المستمرة على الدول العربية، والتأكيد على أن العدوان الإسرائيلي على الموقع العسكري الذي كان قيد الإنشاء في ''دير الزور'' يمثل انتهاكا لسيادة الجمهورية العربية السورية استخدمت فيه إسرائيل ذرائع مصطنعة ومزورة للاعتداء على دولة عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وندعو المجتمع الدولي إلى إدانة هذه الاعتداءات واتخاذ إجراءات حازمة لمنع تكرارها.

رابعا:

- الترحيب بإجراء الانتخابات البرلمانية في العراق، وبما أظهره العراقيون من تمسك بالعملية السياسية الديمقراطية، وبمسيرة تعزيز الاستقرار الأمني والسياسي وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، وبما يضمن تحقيق المشاركة الفعالة لجميع مكونات الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي وتحركه لاستعادة سيادته الكاملة على جميع أراضيه وصيانة وحدته واستقلاله وهويته العربية والإسلامية.
- دعوة القيادات العراقية كافة بمختلف انتماءاتها الطائفية والعرقية والحزبية إلى تغليب المصلحة الوطنية ووضعها فوق كل اعتبار، والإسراع في تشكيل حكومة عراقية وطنية تحفظ وحدة العراق شعبا وأرضا، فور مصادقة المحكمة الدستورية على النتائج النهائية للانتخابات، وبما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق.

خامسا:

- حفاظا على علاقات الأخوة العربية – الإيرانية، ندعو الحكومة الإيرانية مجددا إلى الانسحاب من الجزر العربية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وإعادتها إلى السيادة الإماراتية، ونثمن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة الداعي إلى اتباع الإجراءات والوسائل السلمية لاستعادتها، ونطلب من الأخ القائد معمر

القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم استمرار بذل مساعيه الحميدة لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة الإمارات العربية المتحدة من أجل القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

سادسا:

- التأكيد على تضامننا مع السودان في مواجهة أي محاولات للتدخل في شؤونه الداخلية وأي محاولة تستهدف النيل من سيادته ووحدته وأمنه واستقراره ونرفض قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن فخامة الرئيس عمر حسين البشير.
- الترحيب بالخطوات التي تم التوصل إليها فيما يخص تسوية الأزمة في دارفور بين الحكومة السودانية وفصائل المعارضة المسلحة ودعوة كافة الأطراف إلى تبني الحوار كوسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار في كافة ربوع السودان.
- تقدير الجهود الحثيثة التي تقوم بها دولة قطر لرعاية مفاوضات السلام بشأن دارفور، والجهود التي تبذلها كل من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية مصر العربية للمساهمة في توحيد المواقف التفاوضية لحركات المعارضة المسلحة في دارفور بغية الوصول إلى اتفاق سلام شامل ونهائي في دارفور وتقدير جهود الدول العربية الداعمة لهذه المفاوضات.
- الإشادة بالجهود المبذولة من حكومتي السودان وتشاد على صعيد تطبيع علاقاتهما وتعزيزها وتمتينها على كافة الأصعدة.
- دعوة شريكي السلام والقوى السودانية كافة إلى العمل من أجل أن تكون الوحدة السودانية خيارا جاذبا عملا بأحكام اتفاق السلام الشامل.

سابعا:

- تأكيد دعمنا الكامل لجمهورية القمر المتحدة والحرص على وحدتها الوطنية وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية، كما نؤكد على هوية جزيرة مايوت القمرية، وندعو إلى فتح بعثات دبلوماسية عربية بجمهورية القمر المتحدة أسوة بالجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى. ونعبر عن ارتياحنا لنتائج مؤتمر التنمية والاستثمار لجمهورية القمر المتحدة الذي عقد في الدوحة يومي ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ وندعو إلى الالتزام بتنفيذ التعهدات المعلنة فيه.

ثامنا:

- الترحيب بتوجهات الحكومة الصومالية بتفعيل المصالحة الوطنية مع كافة مكونات المجتمع الصومالي وحث جميع الأطراف الصومالية على نبذ العنف والاقتتال، واعتماد أسلوب الحوار ودعم برامج المصالحة الوطنية، والتأكيد على تضافر الجهود لتقديم كافة أشكال الدعم لجمهورية الصومال بالتعاون مع حكومته الشرعية.

تاسعا:

- التأكيد على أن الدول العربية المنضمة جميعها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تطالب المجتمع الدولي بالعمل الفوري على إخلاء العالم من السلاح النووي، وتؤكد ضرورة ترجمة المبادرات الدولية التي تدعو إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية إلى خطط عملية ذات برامج زمنية محددة وملزمة، وتؤكد أن التقدم نحو تحقيق هذا الهدف يتطلب كخطوة أولى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
- التأكيد على أهمية احترام الحقوق الأصيلة للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في امتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية، ورفض تقييد هذه الحقوق تحت أي دعاوى.
- مطالبة مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باتخاذ قرارات واضحة وتبني خطوات عملية لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، ونحذر من أن إصرار إسرائيل على رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة النووية، سيؤدي إلى مزيد من الخلل في أمن المنطقة واستقرارها وسيدخل المنطقة في سباق تسلح وخيم العواقب.

عاشرا:

- التأكيد على أهمية التعاون العربي الأفريقي وندعو إلى أن تكون القمة العربية الأفريقية الثانية المزمع عقدها في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى نهاية ٢٠١٠، منطلقا جديدا للتعاون العربي الأفريقي الفعال، مما يحقق طموحات الشعوب العربية والأفريقية، ووجهنا بتكثيف الجهود بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي لضمان الإعداد الجيد لنجاح هذه القمة.

حادي عشر:

- التعبير عن التضامن مع الدول العربية المعنية بالإجراءات التي اتخذت مؤخرا من طرف بعض الدول الغربية بخصوص تشديد إجراءات الدخول إلى أراضيها، وأكدنا على الطابع التمييزي لهذه الإجراءات التي مست بصفة انتقائية مجموعة من الدول من بينها ثماني دول أعضاء في جامعة الدول العربية، ودعونا الدول التي اتخذت هذه الإجراءات إلى إلغائها حفاظا على المصالح المشتركة لجميع الأطراف.
- كما أكدنا على التضامن العربي مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى إزاء الإجراءات التي اتخذت ضد رعايا الجماهيرية من قبل سويسرا ودول من الاتحاد الأوروبي، وأكدنا على المخاطر الناجمة عن تطبيق مثل هذه الإجراءات، التي تهدد بلجوء الدول العربية إلى المعاملة بالمثل مع هذه الدول.

ثاني عشر:

- التأكيد على أهمية تضافر الجهود العربية لإحداث إصلاح شامل وجوهري للأمم المتحدة بما يستجيب لمتطلبات وتطلعات الشعوب العربية ولتتمكن المنظمة الدولية من التعامل الفعال مع التحديات الدولية الجديدة في القرن الحادي والعشرين، وبحيث تصبح مؤسسة أكثر ديمقراطية وقادرة على تحقيق العدالة والأمن والسلام والتنمية في العالم، ونطالب بتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن بما يتيح لمختلف الأقاليم الجغرافية وثقافات العالم المشاركة في إدارة النظام الدولي.
- التأكيد على أحقية المجموعة العربية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن نظرا لما تمثله هذه المجموعة من ثقل ووزن على ساحة العمل الإقليمي والدولي وأهمية ما يدور فيها من أحداث مؤثرة على مستقبل السلم والأمن الدوليين، وفي هذا الإطار نثمن الأفكار التي طرحها الأخ القائد معمر القذافي في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية (٦٤) حول هذا الموضوع.

ثالث عشر:

- نُعلن عن إدانتنا للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ونرى في الجرائم التي ترتكبها المجموعات الإرهابية انتهاكات جسيمة للحقوق الأساسية للإنسان، وتهديدا مستمرا للسلامة الوطنية للدول ولأمنها واستقرارها، وندعو لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، لوضع تعريف للإرهاب وعدم الربط بين الإسلام والإرهاب، والتمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال.

رابع عشر:

- تأكيد تمسكنا بثقافة الحوار والتحالف بين الحضارات والأديان تكريسا للأمن والسلم بين الشعوب، وسعيا إلى ترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي والعمل مع الحكومات والمنظمات الدولية على تعزيز آليات التعامل مع ثقافة الآخر واحترامها.
- التأكيد على ضرورة التعاون والحوار الاحترام المتبادل بين الشعوب والثقافات وبناء عالم يسوده الانفتاح والتسامح، والتذكير بأن احترام المقدسات الدينية والمعتقدات يمثل عاملا حاسما في بناء الثقة وجسور الصداقة بين الأمم.
- التعبير عن رفضنا الحازم وإدانتنا القاطعة للإساءة والتطاول والمساس بالأديان أو رموزها أو قيمها الروحية.
- التعبير عن القلق البالغ تجاه الإجراءات التعسفية التي أثرت سلبا على أوضاع الجاليات المسلمة في بعض الدول الغربية، ورفض الإجراءات السويسرية القاضية بحظر إقامة المآذن الأمر الذي يتناقض مع حرية المعتقدات ومواثيق حقوق الإنسان بما في ذلك الأوروبي منها.
- وجهنا بالإعداد لعقد قمة ثقافية عربية لصياغة رؤية ثقافية مستقبلية للدول العربية ولتوفير كافة أشكال الدعم للمؤسسات الثقافية والمبدعين والكتاب العرب للارتقاء بالإبداع العربي في مختلف المجالات.

خامس عشر:

- التأكيد على تبني سياسات فعالة للتعامل مع قضايا تغير المناخ والحفاظ على البيئة في كافة المجالات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة واتخاذ موقف موحد من مفاوضات تغير المناخ بما يكفل حقوق شعوبنا في تأمين مواردنا الوطنية وقدراتنا على تحقيق التنمية وبما يصون كوكبنا وحياة الإنسان عليه.

سادس عشر:

- الإشادة بما حققه العديد من الدول العربية من قفزات في معدلات التنمية، والتأكيد مجددا على عزمنا على الاستمرار في تنسيق جهودنا وتكثيف التعاون من أجل تصحيح مسارات التنمية واتجاهاتها لتكون أكثر تركيزا على الإنسان العربي وأشد انحيازا للفقراء والشباب والأطفال وبما يحقق الرفاه للمواطن العربي، وتنفيذ أهداف الألفية في الدول العربية.

- التعاون والتنسيق في مختلف مجالات التنمية، وخاصة في مجالات الربط البري والربط الكهربائي العربي واستخدامات الطاقة المتجددة ومشروع الأحزمة الخضراء، وغيرها من المشروعات التي حققت فيها الدول العربية تقدما وإنجازا وتتطلب البناء والتقدم على ما تم إنجازه.

سابع عشر:

- تأكيد سعينا المتواصل لتنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية التي عقدت في الكويت يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بما يخدم العمل العربي الاقتصادي والاجتماعي المشترك، ويسهم في الحد من الفقر والبطالة، وتحقيق التنمية الشاملة.

ثامن عشر:

- الدعوة إلى تمكين الشباب من المشاركة الفعالة في المجتمع من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والترحيب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لمبادرة سيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي الداعية إلى إعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب، ونؤكد على دعم هذه المبادرة من خلال تنظيم أنشطة وطنية ومشاركة فاعلة في المؤتمر العالمي للشباب الذي سيعقد برعاية الأمم المتحدة، كما نرحب بمبادرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لتطوير التعاون العربي في مجال الشباب، ونعرب عن عزمنا إعطاء الأولوية لموضوعات الشباب ضمن مسعى العمل العربي المشترك.

تاسع عشر:

- الإعراب عن ارتياحنا لوضع خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، ونؤكد عزمنا على تعزيز وتنمية الوعي بثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع في الأقطار العربية، وإرساء ثقافة الانفتاح وقبول الآخر ودعم مبادئ التآخي والتسامح واحترام القيم الإنسانية التي تؤكد على حقوق الإنسان وتعلي كرامته وتصون حريته.

عشرون:

- نؤكد على مواصلة تطوير التربية والتعليم والارتقاء بالمؤسسات التعليمية وتأهيلها بما يكفل أداء رسالتها بكفاءة وفاعلية واقتدار، ومواصلة تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، والاهتمام باللغة العربية وترسيخها باعتبارها وعاء الفكر والثقافة

العربية والحاضنة للتراث والثقافة والهوية، كما نعرب عن عزمنا زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتقني وتوطين التقنية الحديثة وتشجيع ورعاية الباحثين والعلماء، وتطوير القدرات العربية العلمية والتكنولوجية والنهوض بمؤسسات البحث العلمي.

حادي وعشرون:

- نؤكد مجددا على أهمية تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وعلى توفير العمل للنساء، وإتاحة فرص أوسع لهن في مسار المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونؤكد على مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة وإطلاق مبادرات تكفل حقوقها وتعزز دورها وسن التشريعات اللازمة لحمايتها وصيانة مكانتها في المجتمع.

ثاني وعشرون:

- نتوجه بخالص الشكر وبالغ التقدير إلى الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم على ما بذله من جهود في إنجاح القمة وإدارته المقتدرة الواعية لأعمالها، ونؤكد ثقتنا الكاملة في أن رئاسته للعمل العربي المشترك ستشهد المزيد من الإنجازات للعمل العربي الجماعي وترسيخ التضامن العربي بما يحقق مصلحة الأمة العربية بما عرف عنه من حكمة ومثابرة وحرص.

ثالث وعشرون:

- نعرب عن امتناننا للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وللشعب الليبي الشقيق على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وعلى التنظيم المحكم لاجتماعات مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة وكافة اجتماعات المجالس التحضيرية السابقة له، ونقدر عاليا المشاورات المكثفة التي تم إجراؤها مع الدول العربية لتأمين نجاح القمة وعقدها في أفضل الظروف وأحسنها.

ق/٢٢ (٠٣/١٠)٢٣ – و (٠٢٥٥)

وثيقة سرت

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الثانية والعشرين بمدينة سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

استناداً إلى الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق جامعة الدول العربية واستجابة للمتغيرات التي شهدها العالم وألقت بظلالها على المنطقة العربية.

واستشعاراً لخطورة الوضع الدولي والإقليمي الراهن وتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية التي امتدت آثارها إلى عالمنا العربي وما يفرضه هذا الأمر من ضرورة تنسيق وتفعيل العمل العربي المشترك وتطوير آلياته، والارتقاء بأداء جامعة الدول العربية باعتبارها الأساس لهذا العمل وبلورة موقف موحد نواجه به الأخطار المحيطة بالمنطقة العربية.

وانطلاقاً من تقييمنا لمسيرة العمل العربي المشترك وما يواجهه من عقبات، نؤكد على ضرورة المضي قدماً في تطوير آلياته وأسلوب عمله ومضامينه بما يمكننا من تحقيق أماني وتطلعات شعوبنا.

وإذ نعبر عن ارتياحنا للجهود العربية التي بذلت منذ إقرار الانعقاد الدوري للقمة العربية، وما صدر من قرارات انطلاقا من قمة عمان ٢٠٠١ لتطوير آليات العمل المشترك، وفي هذا المجال نثني على ما طرحه الأخ القائد معمر القذافي في دورات مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة في عمان والجزائر والدوحة من قضايا جوهرية تمس حاضر الأمة العربية ومستقبلها.

واستذكاراً للمشاريع والمبادرات المقدمة من قادة الدولة العربية لإصلاح منظومة العمل العربي المشترك.

وتأكيداً على ما جاء في الإعلانات الصادرة عن القمم العربية التي كان آخرها إعلان الدوحة الداعي إلى مواصلة الجهود الرامية لتطوير وتحديث منظومة العمل العربي المشترك وتفعيل آلياتها والارتقاء بأدائها بما يمكننا من إيجاد سياسات فاعلة لإعادة بناء النظام العربي المتكامل بما يتلاءم والتحديات الراهنة ومواكبة المستجدات التي قد تطرأ على المستويين الإقليمي والدولي.

نؤكد العزم والتصميم على المضي قدماً في هذه المسيرة لتحقيق تطلعات شعوبنا العربية وآمالها ومصالحها القومية ولكي تمثل قمة سرت انطلاقة جديدة في مسيرة العمل العربي المشترك.

وبعد أن تمت مناقشة المبادرة التي تقدم بها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية بشأن إقامة اتحاد الدول العربية، والاقتراحات والأفكار المقدمة من جانب الدول العربية، ورؤية الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم بشأن إقامة الاتحاد العربي.

وبناء على ما أبداه القادة العرب من رغبة جماعية في تطوير منظومة العمل العربي المشترك بما يتمشى مع متطلبات المرحلة القادمة، ويواكب الأحداث والتطورات على صعيد العلاقات الدولية والاستفادة من تجارب التجمعات الإقليمية والدولية المماثلة.

وفي ضوء ما تواجهه الدول العربية من تحديات وما تتعرض له المنطقة من مخاطر تهدد المصالح العربية.

وبالإطلاع على المقترحات المقدمة من حضرة صاحب السمو الأمير حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، اتفق قادة الدول العربية على ما يلي:

١ - تطوير منظومة العمل العربي المشترك، وتوفير الإمكانيات بما يسمح لها بالقيام بواجباتها وتحمل مسؤولياتها وتحقيق المصالح العربية والتحرك نحو تحقيق اتحاد الدول العربية؛

٢ - الترحيب بالمبادرات والمقترحات والأفكار التي تقدم بها العديد من الدول الأعضاء في هذا الشأن؛

٣ - تشكيل لجنة خماسية عليا تتكون من الأخ القائد معمر القذافي وفخامة الرئيس علي عبد الله صالح وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك وحضرة صاحب السمو الأمير حمد بن خليفة آل ثاني وفخامة الرئيس جلال طالباني، وبمشاركة الأمين العام للجامعة للإشراف على إعداد وثيقة لتطوير منظومة العمل العربي المشترك تعرض على الدول الأعضاء تمهيدا لمناقشتها على مستوى وزراء الخارجية قبل العرض على القمة الاستثنائية المقرر عقدها في موعد غايته تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛

٤ - تقوم اللجنة الخماسية العليا بالتشاور مع الملوك والأمراء والرؤساء العرب لبلورة مشروع وثيقة التطوير المشار إليها؛

سرت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠

ق/٢٢ (٠٣/١٠)/٢٧ – خ (٠٢٥٩)

خطاب الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم في الجلسة الافتتاحية

بسم الله،

وباسم كل الليبيين والليبيات، نرحب بكم أحر ترحيب أشقاءنا وأصدقاءنا، في هذه المدينة التاريخية التي تقع في قلب الوطن العربي، مدينة سرت التي يشرفها وجودكم أيما تشريف.

هذه المدينة التي المسافة منها إلى أي نقطة في شرق الوطن العربي، هي نفس المسافة منها إلى آخر نقطة في غرب الوطن العربي، فهي تقع في قلب الوطن العربي بالتمام.

وهي مدينة بناها أجدادنا الفينيقيون، وتحمل إرثا تاريخيا عظيما.

وعندما كان الصراع بين الإمبراطورية الفينيقية والإمبراطورية الإغريقية؛ بين قرطاجنة وقورينا، كان الصراع يجري على هذه المنطقة .. منطقة سرت لحدود الإمبراطوريتين.

وحسماً لهذا الصراع، كان هناك اقتراح بأن ينطلق عداؤون من قرطاجنة وعداؤون من قورينا، وأن يكون المكان الذي يتلقون فيه هو الحدود بين الإمبراطوريتين.

وقد وصلوا إلى سرت فاحتج الإغريق على أن العدائين الذين انطلقوا من قرطاجنة يبدو أنهم خرجوا قبل الوقت، وبالتالي أخذوا مسافة كبيرة لمصلحة قرطاجنة، فاختلفوا، وقال الحكم ''إذا كان القرطاجنيون يريدون الحدود في هذا المكان في مسافة كبيرة، من يدفن نفسه حيا في هذا المكان حتى يكون حدود إمبراطوريته''.

فأعلن ''إخوان فيليني'' وهما شقيقان اسمهما ''إخوان فيليني'' انطلقا من قرطاجنة، أنهما يقبلان أن يُدفنا حيين في هذا المكان.

وفعلا دُفنا حيين في هذا المكان، وهما مخلدان في التاريخ بالصراع بين الإمبراطورية الفينيقية والإمبراطورية الإغريقية، ولهما تمثالان من البرونز موجودان في المتحف الليبي.

هذه قصة ''إخوان فيليني'' التي تسجلها مدينة سرت.. هذه في شرق المدينة، المدينة القديمة ''سلطان'' التي بناها الفينيقيون.

وغرب مدينة سرت، هناك قصور ''حسان بن النعمان الأزدي الغساني''، الفاتح العظيم لشمال أفريقيا، وهو الذي قاتل المرتدة الكاهنة وهزمته، وقتل عقبة بن نافع، وتراجع من منطقة المغرب العربي ''الجزائر'' في ذلك الوقت هذه المنطقة، إلى سرت حيث عسكر هنا لمدة أربع سنوات، وأتته الإمدادات من دمشق من الخليفة الأموي أظنه ''عبد الملك بن مروان''، وجهزه بأربعين ألف جندي، وزحف بهم مرة أخرى على المغرب العربي، وفتحه فتحا كاملا، والتحمت الأخوة العربية البربرية مع العربية ما بعد الإسلام.

في ذلك الوقت اتضح أن البربر أو الأمازيغ هم عرب أقحاح، والتحموا بإخوانهم في عهد حسان بن النعمان، وتمكن من قتل الكاهنة ومن طرد الاستعمار الروماني من شمال أفريقيا – وليسمح لي صديقي العزيز ''برلسكوني''، لأن هذا الاستعمار قديم، وهذه القصة قديمة.

تمكن حسان من طرد الحاميات الرومانية من شمال أفريقيا، والتحم العرب البربر والعرب ما بعد الإسلام، في جبهة واحدة، وتم فتح شمال أفريقيا نهائيا.

كذلك مدينة سرت هذه، تحمل ذكرى معركة القرضابية الشهيرة التي وقعت في مثل الشهر القادم يوم ٢٩ الطير الذي هو نيسان/أبريل عام ١٩١٥، حيث كان القائد الإيطالي ''مياني'' الذي يدينه الآن صديقي ''برلسكوني''.. يدين هذا الغزو، وإيطاليا الحديثة الآن الصديقة تدين هذا الاستعمار، وتدين غزو ليبيا، وتعتبر معنا أن مشروع الاستعمار مشروع ظالم وفاشل أيضا، وحلت محله الآن الصداقة والتعاون بين الشعوب التي كانت يستعمر بعضها بعضا.

هذه المعركة.. معركة القرضابية كانت فاصلة، وقاتل فيها والدي، واستشهد فيها جدي الثاني.

ومدينة سرت هي مسقط رأسي كما تعملون، وكما يقولون.

فمرحبا بكم في هذه المدينة التاريخية، التي عرفتكم بشيء قليل من تاريخها.

نحن باسمكم باسم الأخوة العرب. القادة العرب، بضيوف الشرف: بأخينا ''رجب الطيب أردوغان'' رئيس وزراء تركيا، وصديقنا ''برلسكوني'' رئيس وزراء إيطاليا، و ''جان بينغ'' رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، و ''إحسان أوغلو'' أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي وهو أيضا من تركيا، والصديق ''بان كي – مون'' الأمين العام للأمم المتحدة، وحتى الدكتور ''علي التريكي'' رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، نعتبره ضيفا الآن.

دائماً في كل التئام قمة، نحيي عادة الأمين العام لأنه الوحيد الذي باق في الميدان، ويشتغل من انعقاد القمة إلى انعقاد القمة الأخرى، وتقع عليه أعباء كل إدارة الجامعة العربية وأمانة الجامعة العربية، فنوجه دائما الشكر والتقدير للأمين العام ''عمر موسى''.

أما بالنسبة لأخي العزيز ''حمد''، فليس لدينا شيء نستطيع أن نسأله عليه أو نحاسبه، لأننا لم نعطه صلاحية حتى نقول له ماذا عملت خلال السنة التي كنت فيها رئيس القمة؟ فنحن لم نعطه صلاحية، وبالتالي ليس لنا حق أن نحاسبه ماذا فعل خلال هذه السنة.

وعلى أي حال هو ملأ الفراغ من القمة إلى القمة، وأنا سأكون مثله تقريباً. فأخ ''حمد'' لك الشكر والتقدير، ونثني على الكلمة التي تفضلت بها، ومن ناحيتي أنا أزكي ما قلته أنت، وأؤيد اقتراحاتك التي وردت في الكلمة.

أما بالنسبة لهذه القمة، العرب ينتظرون؛ المواطن العربي ينتظر الأفعال – عفوا الآن قالوا لي إن وزير خارجية إسبانيا الصديقة، وصل.. نحييه أيضا –.

يعني الشارع العربي؛ المواطن العربي؛ الجماهير العربية، الشعوب العربية، شبعت من الكلام، وسمعت كلاما كثيرا.

وأنا شخصيا تحدثت خلال ٤٠ عاما في كل شيء.

وأعتقد أنهم ينتظرون منا.. من قادة العرب، الأفعال وليس الأقوال، وليس الخطب.

وعليه بعد أن يقدم الأخ ''عمرو موسى'' الأمين العام، الضيوف للحديث، ننتقل بعد ذلك للجلسات.. نبدأ في الجلسات المغلقة اليوم وغدا، لكي نناقش جدول الأعمال ونقره.

والملاحظة التي عندي هي أن أي شيء نقرره لا نطمع بأن المواطن العربي يقره، ولا حتى أي شيء نفعله – إذا فعلنا –، أن المواطن يرضى عنه.

ممكن زمان كنا عندما نقرر شيئا، يمشي على المواطن العربي، أما الآن فالمواطن العربي تخطانا، والنظام الرسمي الآن أصبح يواجه تحديات شعبية متزايدة، ولن تتراجع هذه التحديات حتى تصل إلى هدفنا النهائي.

فلا نطمع نحن القادة، بأن نفرض شيئا على المواطن العربي، أو نقرر شيئا يقره المواطن العربي.

لا نطمع بهذا.

المواطن الآن متمرد ومتربص.. إذا نحن عملنا شيئا. قررنا شيئا وعملنا شيئا يلبي طلباته، يمشي معنا، وإذا رأى أن ما نقوله أو ما نقرره لا يرضى عنه المواطن العربي فهو لا يتقيد به، ولا يلتزم به.

المواطن الآن عنده قراره، الجماهير عندها قراراها. لا تستطيع أن نحتمي بعد الآن وراء الصولجانات لأنها أصبحت واهية أمام زحف الجماهير، وأمام غضبة الجماهير، وأمام التمردات الفردية والجماعية.

ولا الحدود الإقليمية نحتمي وراءها بعد الآن، فهي غير محترمة، ومُداس عليها من قِبل الثائرين والمتمردين بكل الأيديولوجيات المختلفة سواء أيديولوجية دينية أو قومية ... إلخ.

فالحكام عموما في وضع لا يُحسدون عليه، لأنهم يواجهون تحديات غير مسبوقة.

إذن نحاول نحن أن نعمل ما تريده الجماهير، أو نقرر ما تنتظره منا الجماهير.

وإذا قررنا أي شيء لا ترضى عنه الجماهير، لن يُكتب له النجاح، ولن يُحترم، والجماهير ماضية في طريقها؛ طريق التحدي للنظام الرسمي.

للأسف هذا الشيء الذي أريد أن أقوله.

النقطة الأخيرة: لم نعد بعد الآن مُلزمين بالإجماع .. إذا أي مجموعة من الدول العربية وافقت على أي شيء، تستطيع أن تمضي فيه إذا ماشي بالطريق الصحيح، ويلبي مطالب الجماهير.

وإذا مجموعة أخرى لا تقبل، عليها أن تبقى تراوح فيه مكانها، وقد تلحق في المستقبل.

وبالتالي نحن غير ملزمين بالمراوحة ولا بالتراجع .. نحن نتقدم، والذي يريد أن يراوح هو حر، والذي يريد أن يتراجع هو حر.

سننتقل على أي حال للجلسات المغلقة، ونبدأ في العمل وليس بالكلام.

والآن الأخ ”عمرو موسى“ الأمين العام، يتفضل بتقديم الضيوف للحديث، وقبل تقديم الضيوف، سيلقي تقريره أو خطابه المعتاد.

ق/٢٢ (٠٣/١٠)/١٠ – خ (٠٢٢٣)

خطاب السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية

الأخ قائد الثورة الليبية ورئيس القمة العربية الثانية والعشرين،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
المواطنون العرب في كل مكان،
السيدات والسادة،

هذه القمة العربية تتم في ظروف دقيقة حقا. وإن وجب الشكر للجماهيرية الليبية لاستضافتها المقدرة للقمة وتوليها رئاستها للعام ٢٠١٠/٢٠١١، مما يحملها مسؤوليات جساما غاية في الجدية، يسرني أن أعرب عن التقدير لدولة قطر التي أظهرت جدية كبيرة، وقادت نشاطا فعالا في مواجهة عدد من التحديات الوجودية لأجزاء مهمة في الوطن العربي، وحققت نتائج إيجابية عديدة في مساعيها السياسية والدبلوماسية. لقد أظهرت قطر جدية كبيرة في رئاستها وتحملت التزاماتها وأثق في أن ذلك سوف يكون ديدن الرئاسة الليبية أيضا.

إن احترام الالتزامات العربية وأداء الواجبات التي تمليها المصلحة والتعهدات العربية المشتركة طبقا لميثاق جامعة الدول العربية وقراراتها والسير نحو التطوير والتحديث في مجتمعاتنا شرط لازم لفعالية المسيرة ونجاحها، وهو البوابة الحقيقية لأي عمل ناجح ذي مصداقية في أعين المواطنين العرب وأمام العالم. هذا العالم الذي أصبحت بعض أوساطه تشكك في قدرات العرب، ويتوقع هزيمتهم في معركة المدنية والحرية والديمقراطية كما في معتركات العلم والتعليم والحضارة.

قائد الثورة الليبية

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

لقد مضى على تكليفكم لي كأمين عام لجامعة الدول العربية دورتان، تسع سنوات منها تكتمل عشراً في مثل هذا الموعد من العام القادم، ينتهي بها العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولقد باشرت خلال هذه الفترة قيادة العمل الجماعي العربي، والسهر قدر إمكاني للحفاظ على أطر العمل العربي المشترك، ورعاية المصالح الجماعية ووحدة الموقف العربي، ورسم ومحاولة تنفيذ جدول أعمال عربي نضمن التوافق الشامل حوله. ورغم عدد من مؤشرات التقدم على هذا الطريق، إلا أنه تقدم بطيء لا يزال هشاً يستلزم إعادة نظر في

مسار النظام العربي الذي يجدر أن يرسم مساراً عصرياً يتمشى مع التطورات والمتطلبات المعاصرة والمستقبلية، الوطنية منها والعربية والإقليمية منها والدولية. وهذا، في رأيي يتطلب آلية جديدة تحقق انطلاقا إلى آفاق أرحب للعمل العربي المشترك في العقد الثاني من القرن، وقد ترون أن الأمر يتطلب من الآن، وفي هذه القمة أن تناقشوا استراتيجية العرب في السنوات القادمة في مواجهة المشاكل الكبرى والتحديات غير المسبوقة التي يواجهها العالم العربي.

وتجدون أمامكم تقريرا مفصلا قدمته عن إنجاز العام المنصرم في المجالات السياسية والتنموية والثقافية، وفي معالجة التحديات الخارجية، والوضع الإقليمي، والقضايا العربية المختلفة.

ويهمني في هذا المقام أن أعرض ما يلي:

أولا – أن الشعور القومي ليس سبة ولا هو ردة إلى ماض سلف، انه شبكة أمان تربط الشعوب العربية وتوثق عرى التواصل والتشابك، والشعور القومي لا يتعارض – في رأيي – مع العصر ومتطلباته، ولا يعوق إمكانات التجاوب معها.

ثانيا – إن العمل العربي المشترك ليس بدعة ولا شعارات بلا مضمون، بل هو الخط الذي يجب أن نستمر في تبنيه، ولنا في كافة الأقاليم والمناطق أسوةً وتجربة واضحة، ولسنا استثناءً على هذه القاعدة ولا يجب أن نكون. إن الدول الأوروبية حققت منفردة درجات عالية من التقدم، ولم يمنع هذا من أن تتجمع سويا تحقيقا لأمنها المشترك ورفاهيتها العامة، كما أن الدول اللاتينية التي لا تزال في إطار الدول النامية حققت بتجمعها الكثير من أسباب التقدم المستند إلى التعاون المشترك، واستطاعوا سويا التغلب على الكثير من السياسات العقيمة التي خلقها التدخل الخارجي وأثرت في نموهم وفي أمنهم وفي رفاهيتهم ردحا طويلا. والأمر متشابه في آسيا ... بل ما بالنا بأفريقيا التي نشاركها فضاءً متواصلاً، إذ يمثل تجمعهم حكمة وتميزا أنتجت مسيرة جادة ومصلحة مشتركة مؤكدة. ومن ثم، فإن أي تشكيك في جدوى التجمع العربي في إطار جامعة الدول العربية إنما هو حديث سطحي متهافت لا يخلو من أفكار ملتبسة أو من تأثيرات خارجية مشبوهة أصبحت تزعج أيما انزعاج من احتمالات تجمع العرب، ومن مواقفهم حين تصح وتتوحد فتنجز.

ثالثاً – إن المسيرة العربية المشتركة تحت علم الجامعة، لم تكن كلها مسيرة فشل أو اضطراب، بل حققت عددا من مؤشرات الحركة والتقدم كما سبق أن ذكرت، وإنني وإن كنت لست في مجال العرض المفصل لهذه الإنجازات الإيجابية، إلا أن هناك أمثلة يجدر ذكرها في هذا السياق ... إن الربط الكهربائي العربي الذي بدأ يتحقق على أرض الواقع إنما هو

نتاج وصورة واضحة للعمل العربي المشترك والمسؤول، وكذلك ربط شبكات الغاز، وبدء الدراسة العملية لإقامة الطرق التي تربط بين الأقطار العربية، وانطلاق دراسات الجدوى لربط السكك الحديدية، والتوسع في تجارة الخدمات في مجالات السياحة والعمالة والاتصالات وغيرها، وتطور منطقة التجارة الحرة وبدء الحركة نحو طرح مشروع لاتحاد جمركي عربي، والنشاط الواضح في مجالات التعاون الاجتماعي والمجتمعي العربي والذي يهتم بالمرأة والأسرة والطفل، وفتح الأبواب للمجتمع المدني العربي للدخول إلى حلبة المناقشات والدراسات وصياغة القرارات في إطار العمل العربي المشترك، والتجمعات المتعددة لغرف التجارة واتحادات رجال الأعمال والمصرفيين وفي مجالات التأمين والتصدير، وفتح مجالات التعاون مع دول وتجمعات عديدة في إطار المنتديات الشاملة التي أقيمت مع الصين واليابان والهند، ومع روسيا وتركيا، ومع أمريكا الجنوبية، والتنسيق والتعاون العربي الأفريقي ... كلها مؤشرات إيجابية وصل فيها العمل والتمثيل العربي المشترك إلى درجة متقدمة بل غير مسبوقة.

رابعا – إن المصالحة العربية، ومواجهة النزاعات والخلافات التي تنشب بين الدول العربية أصبحت من المطالب الرئيسية للمواطنين العرب الذين سئموا هذه الخلافات وطريقة إدارتها، ولكن لدينا مبادرات متتالية وهامة في هذا الشأن أذكر منها وثائق ومبادرات قمم تونس والكويت والدوحة، والتي أصبحت كلها جزءا مهما من أسس إصلاح العمل العربي المشترك التي تحتاج إلى المزيد من الجهود لتفعيلها.

خامسا – إن هناك تحديات تطالنا جميعا، تتعدى الأوضاع المتأزمة بالنسبة لمشاكلنا السياسية، مثل فلسطين والوضع في العراق وفي اليمن والسودان والصومال وغيرها. إنها تحديات وجودية للمجتمع العربي في مجموعه، ثم هناك التحدي الحضاري وما سُمي بصراع الحضارات الذي أصبح العالم الإسلامي وجهته، والعالم العربي بؤرته، ومواجهتنا لذلك وعلاجنا لأسبابه لا يمكن أن تكون إلا جماعية عبر برامج إصلاح عميقة المعنى متينة المبنى، وقد قررتم في قمتي تونس والجزائر وثائق التطوير والتحديث، وهي وإن كانت قد بثت نوعا من الحركة في هذا الاتجاه، إلا أنها بحاجة إلى تفعيل مستمر ومراجعة ومتابعة. هذا أمر حيوي يستدعي أن يكون البند الخاص بالإصلاح بندا دائما على جدول أعمال القمة ويتطلب أن تقدم الدول تقارير سنوية عن حالة التقدم في المجتمعات العربية يُنظر بدرجة عالية من الأولوية أمام القمة السنوية.

سادسا – إن التحدي الأعظم أمامنا هو كيفية تربية الأجيال القادمة وتعليمها وإعدادها للتلاحم مع العصر ومتطلباته. إن القرن الحادي والعشرين ليس مجرد قرن يلي قرنا سبقه، وإنما هو عصر جديد يطرح طرحا مختلفا. ومفتاحه هو العلم والقدرة على المنافسة.

إننا نحتاج إلى تطور تعليمي، كثر الحديث عنه دون ترجمة عملية حقيقية له. كما نحتاج إلى إعطاء البحث العلمي أولوية لم يتبوأها بعد بالرغم من القرارات المتعددة التي أُتخذت في إطار الجامعة والاهتمام الكبير الذي يتطلبه إصلاح التعليم والاهتمام بالعلوم بفروعها المختلفة لا سيما العلوم النووية.

وهنا، فقد انضمت الدول العربية كافة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي التي تسمح بل وتقرر مساعدة الدول الراغبة في تحقيق الاستخدامات السلمية، وما تحتاجه من تقدم في العلوم النووية المرتبطة بها وغيرها فلماذا التردد ولماذا البطء؟ ... هذا سؤال ذو مغزى.

سابعا – الأمن الإقليمي

يتعرض العالم العربي لتهديدات أمنية بعضها مرحلي والآخر استراتيجي، فأما عن المرحلي فيتمثل أساسا في بؤر الإرهاب وتحركات عملائه في أكثر من بلد عربي، كما في بذر بذور الفتنة وإطلاق المصادمات أو الحروب الأهلية، وفي محاولات الإبقاء على الاضطراب والقلق في المجتمعات العربية. وهنا، دعونا لا نبرئ أنفسنا من بعض أسباب هذا الاضطراب وهي لا تخفى. إلا أنه في كل الأحوال عرض أؤمن أنه سوف يأخذ وقته ويزول، خاصة إذا أجمعنا أمرنا وجمعنا قوانا لمواجهته سويا.

أما البعد الاستراتيجي للتهديدات الأمنية للعالم العربي، فأقترح أنه قد جاء وقت بحثه بكل صراحة ورصانة وحكمة.

وتحليل هذا البعد الاستراتيجي يتعرض إلى عدد من النقاط:

- يأتي على رأسها البعد النووي الإقليمي الذي يشي بوجود قوة نووية عسكرية قائمة هي القوة الإسرائيلية؛ وقوة أخرى محتملة هي القوة الإيرانية؛ وما يطرحه ذلك من إمكانات سباق نووي، وما يتطلبه علاجه من إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط تشمل الجميع.
- ثم تأتي أبعاد التهديدات الإقليمية القائمة أو المتوقعة أو المتصورة، والتي عبأت زخما سياسيا وعسكريا دوليا في المنطقة العربية أدى إلى تداخل بين الأمن العربي ومتطلباته والأمن الإقليمي واحتياجاته والأمن الدولي ومنطقه الاستراتيجي الذي لا يتفق بالضرورة مع أمن المنطقة العربية.
- ومن ناحية أخرى يلاحظ دخول استراتيجي قوي لتركيا على خريطة السياسة الشرق أوسطية باعتبارها جارا وشقيقا للعالم العربي يستند في حركته إلى عوامل

التاريخ والجغرافيا، ولكنه يستند كذلك إلى دبلوماسية حديثة عالية الكفاءة تتميز بالدقة في قراءة الأحداث والفاعلية في التأثير في مجرياتها. ومن ناحية أخرى، نلاحظ دخول إيران تكتيكيا واستراتيجيا على نفس الخريطة، ومن منطلقات تاريخية وجغرافية أيضا، وان بسياسة جريئة وبدبلوماسية عاصفة ذات تأثير لا يخفى على مجمل الوضع الأمني في المنطقة. وفي الوقت نفسه، لا تخلو الصورة من دور إسرائيلي يستند إلى الإمساك بخناق الحقوق الفلسطينية والتمسك باحتلال الأراضي العربية، والتلويح بما تسميه بالخطر الإيراني استغلالاً لما أشرت إليه من تهديدات متصورة أو متوقعة أو حتى قائمة، وهو استغلال تُبنى عليه مصلحة إسرائيلية لا علاقة لها بأي مصلحة عربية. وهنا أقول أنه إذا كان هناك تهديد إيراني، فيجب أن نبحثه ونعالجه مستندين إلى مصالحنا منظورا إليها من زاويتنا، وأن نعزل تماما أي تصور أو توجه إسرائيلي إزاء إيران هو في ذاته وعمقه منبت الصلة تماما بأي مصلحة عربية.

- وفي الوقت نفسه نلاحظ إخراج الصراع السني الشيعي من قمقم التاريخ ليشكل بلاء تُبلى به المجتمعات الإسلامية، ومقصود به أن يُمزق النسيج المجتمعي العربي والإقليمي. لقد جيء به من أعماق التاريخ وبعد ما يزيد عن ألف سنة من مسيرة العرب القديمة والوسيطة والحديثة ليشكل عنصرا إضافيا من عناصر الاضطراب والفرقة.

إنني أعتقد أن هذا الصراع المتجدد والمستمر إنما يشكل أكبر تهديد استراتيجي لاستقرار المنطقة، بل وأضعه في منزلة لا تقل خطورة عن التهديد النووي أو الوجود الأجنبي، ومن ثم يجب مواجهته بكل صراحة وصرامة والعمل السريع على وأده. والمسألة هنا ليست مجرد خلاف مذهبي أو تنافس فكري موجود مثله في الديانات والمذاهب والمجتمعات الأخرى، ولكن في درجة التهديد الذي يمثله، وفي الهدف من إيقاظه، والمخططات التي تقف وراءه، والجهل الفظيع الذي يرعى في حقوله في ظل الهشاشة التي تعتري أوضاع العلم والثقافة في مجتمعاتنا.

- وأخيرا أشير إلى تدخلات إقليمية طالت عددا من الدول العربية، وتأثيرها في استقرار ووحدة الأراضي العربية، ومعها أبعاد لتدخلات خارجية يزداد موقفها غموضا حين تطرح أمور تتعلق بوحدة الأراضي واحتمالات تقسيم الدول.

ثامنا – هذه التهديدات كلها تدفعني إلى أن أقترح عليكم ما يلي:

- أن نبدأ في بلورة موقف واضح وموحد إزاء اعتبارات الأمن الإقليمي، وأن نبدأ بالعاجل وهو تنسيق المواقف في إطار مؤتمر الاستعراض القادم في أيار/مايو لمعاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن نصر هنا على ضرورة مطالبة المؤتمر لإسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تقبل بوضع برنامجها النووي تحت الإشراف الدولي، ويمكن أن نقبل أن يتم ذلك في إطار زمني محدد ومتدرج، ولكن من المهم أن يتحقق قبل مؤتمر الاستعراض القادم في ٢٠١٥، ويتم ذلك في إطار ثلاثي من رفض التعامل مع أو قبول أي برنامج نووي عسكري في المنطقة، وإقرار حق الدول الأعضاء في المعاهدة في إقامة البرامج السلمية والتعهد الرسمي بمساعدتها في ذلك، وفي العمل على إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية على اتساع المنطقة.

- وكذلك أن نبدأ منذ الآن بتعديل هيكل مجلس السلم والأمن العربي وتفعيله ليضم عددا مناسبا ولكن فاعلا من الدول العربية: دول الخليج العربي والمشرق العربي والمغرب العربي والقرن الأفريقي، وأن يكلف بالمتابعة المستمرة للموقف الأمني في المنطقة وإعداد التصور العربي للأمن الإقليمي من مختلف زواياه بما في ذلك اقتراح تشكيل قوة حفظ سلام عربية تتشكل في كل من الدول الأعضاء الراغبة في ذلك وتكون على استعداد للتحرك في الأزمات العربية بقرار من القمة في إطار مسؤوليتنا العربية والتزاماتنا طبقا لميثاق الأمم المتحدة. إننا سوف نحتاج إلى هذه القوة فالتحديات في الوطن العربي متصاعدة والاحتياجات واضحة. ومرة أخرى، فإن عددا من التجمعات والمنظمات الإقليمية قد لجأت إلى ذلك بل ونجحت فيه نجاحا مشهودا، والأمثلة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية واللاتينية أمثلة قائمة ومتجددة وفاعلة، وليكن لنا في ذلك أسوة ومثال.

تاسعا – التطورات الإقليمية

أشرت في مستهل كلمتي هذه أمام جمعكم الموقر إلى التحركات الإقليمية النشطة من دول تشاركنا في المنطقة، وإلى المصالح المشتركة التي تجمعنا وتلك المتعارضة التي نختلف بشأنها، وأشرت في ذلك بصفة خاصة إلى الدولتين الشقيقتين والجارتين تركيا وإيران. وأشير أيضا إلى المجال الأفريقي الذي يتداخل معنا ويتطلب نظرة مواكبة، ففي القرن الأفريقي تقع إثيوبيا وإريتريا وهما جارتان لنا معهما علاقات حيوية ومصالح تتعلق أساسا بالأمن في تلك المنطقة وعلاقات غاية في الحساسية مع دول عربية، مثل المشكلة القائمة مع جيبوتي من قِبل إريتريا، والتزامنا التام بالحفاظ على سلامة أراضي جيبوتي، أو مع الصومال والتزامنا إزاءه باعتباره عضوا في جامعة الدول العربية. وفي نفس هذا السياق أشير إلى مجموعة الدول المجاورة في جنوب الصحراء، أي: السنغال وغينيا ومالي والنيجر وتشاد، وكلها دول مجاورة لدول المغرب العربي، وكلها ذات مصالح متداخلة مع مصالحنا جميعا، وترتبط معنا بروابط

ثقافية وتاريخية لا تخفى، هذا بالإضافة إلى الدول الأفريقية الأخرى في جوار السودان، وغير ذلك مجموعة الدول المجاورة لنا على البحر المتوسط وجنوب أوروبا.

وفي هذا، أقترح أن تقرروا إطلاق إقامة منطقة جوار عربي تضم هذه الدول جميعا في رابطة إقليمية مع جامعة الدول العربية يتحدد أعضاؤها من الدول التي أشرت إليها وتدعى إليها في مبادرة تُطلق من هذه القمة، وأقترح أن نبدأ بدعوة تركيا لتشكل النواة الأولى لهذا التجمع مع دول الجامعة العربية، وأقترح أيضا أن ننظر في دعوة تشاد التي ينص دستورها على أن اللغة العربية لغة رسمية لها، وأن ننظر في دعوة الدول الأخرى المشار إليها على أساس قاعدة توافق الآراء آراء الدول الأعضاء في الجامعة العربية. فإذا وافقتم، أقترح أن يجتمع مجلس وزراء الخارجية في اجتماع خاص لوضع هذه المبادرة موضع التنفيذ، وسيكون قراركم في هذا الشأن قرارا تاريخيا يغير من طبيعة الحركة الإقليمية ويسهم في ترشيدها وتفعيلها.

وربما يحتاج الأمر هنا إلى توضيح واجب يتعلق بإيران. إن الأمر يتطلب أكثر من أي وقت مضى أن نقترح إطلاق حوار عربي إيراني للنظر في معالجة القضايا العالقة، أقترح أن يكلف به الأمين العام في مرحلته الأولى، للاتفاق على جدول أعمال لهذا الحوار. إنني أعلم وأتفهم مدى قلق البعض منا إزاء عدد من المواقف الإيرانية، إلا أن هذا لا ينفي بل ربما يؤكد ضرورة الحوار كمرحلة أساسية في تحديد العلاقات المقبلة مع إيران التي نختلف معها في عدد من القضايا ولكنها تشاركنا في الجغرافيا والتاريخ ولنا معها مصالح مشتركة عديدة.

هذا الحوار ونتائجه هو الذي يمكن أن يبلور خطوات دعوة إيران للمشاركة في الرابطة الإقليمية الذي تدعو إليها الجامعة العربية. إن الحوار ضروري مع من نختلف معهم. والكل يعلم حدة الخلافات بين الدول الغربية وإيران، هذا لم يمنعهم من الحوار واستمرار الحوار، فماذا يمنعنا؟

أما إسرائيل فلا مكان لها في محافلنا طالما بقيت متمسكة بتصورها أنها دولة فوق القانون وظل قطارها يسير معاكسا لقطار السلام فلا تقبل بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة ولا بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ولا باحترام الهوية العربية للقدس ... نعم لا مكان لإسرائيل في الرابطة الإقليمية المقترحة.

عاشرا – عملية السلام في الشرق الأوسط

دخلت جهود تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، بفرعيه القضية الفلسطينية والأراضي السورية واللبنانية المحتلة مرحلة جديدة، وربما أخيرة بالشكل الذي جرت عليه خلال العقدين الماضيين. فقد اعتمدنا لسنوات طويلة على جهود الوسطاء بدلاً من الإشراف الكامل للأمم

المتحدة على عملية التفاوض التي أطلقها مجلس الأمن بقراريه ٢٤٢، ٣٣٨ لعامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨، وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما قبلنا – للأسف – عملية سلام مفتوحة النهاية أي لا نهاية لها، الأمر الذي أدى إلى إهدار الوقت وتمكين إسرائيل في الأراضي المحتلة، وفشلنا للأسف في وقف الممارسات الإسرائيلية طوال عشرين عاما وعلى رأسها سياسة الاستيطان وجرائم الحرب وعمليات التغيير المستمر في التركيبة السكانية والتشكيل الجغرافي وعمليات طمس الهوية في تلك الأراضي العربية وعلى رأسها القدس، والنتيجة هي ما نعيشه اليوم من إحباط وخسارة.

بالرغم من ذلك، ومن الموقف الإسرائيلي المغالي في صلفه وغروره، والذي يكرس الاستفادة القصوى من سياسات ازدواجية المعايير والانحياز المطلق لها والتي مكنتها طوال العقود الماضية وحتى الآن من تحدي الأسس التي قامت عليها العلاقات الدولية.

إلا أن تطورات مهمة حدثت يجدر أن نضعها في الاعتبار ونبني عليها، ويأتي على رأس تلك التطورات التي يمكن وصفها بالايجابية للعناصر التالية:

الأول – هناك موقف عالمي يقترب حثيثا من الإجماع برفض سياسة الاستيطان، وهنا يجدر تسجيل موقف الرئيس أوباما المطالب بالوقف الكامل للاستيطان في الأراضي المحتلة بصرف النظر عن مدى القدرة على تحقيق ذلك على الأقل حتى الآن. نعم ... نشهد إصرارا متصاعدا على رفض الاستيطان يكاد يصبح سياسة عالمية.

الثاني – هناك أيضا موقف عالمي يتصاعد وضوحه ويترجم في عبارات ومواقف وإدانات غير مسبوقة معارضة للإجراءات الإسرائيلية في القدس سواء فيما يتعلق بعدم شرعية الإجراءات أو من حيث اعتبارها عقبة خطيرة في طريق السلام.

الثالث – الإجماع العالمي على حل الدولتين، وأن الدولة الفلسطينية يجب أن تكون دولة حقيقية ذات سيادة كاملة.

الرابع: التجاوب مع المبادرة العربية التي تطرح الموقف العربي المفصل من الالتزامات والحقوق المتقابلة التي يمكن إذا التزمت بها الأطراف أن تدفع نحو حل شامل ينهي النزاع العربي الإسرائيلي.

الخامس – القبول الواضح للموقف العربي بأن أي عملية سلام لا يمكن أن تكون مفتوحة النهاية بل يجب وضع أطر زمنية لها وكذلك فيما يتعلق بالمتابعة والمراقبة لمثل هذه العملية، وبمعنى آخر لم يصبح ممكنا القبول بعملية السلام إذا استؤنفت كمجرد مسرحية

تلهي الناس أو تضحك على عقولهم أو حيلة لتمكين إسرائيل من الانتهاء من تغيير الطبيعة الجغرافية والتركيبة السكانية للأراضي المحتلة وتهويد القدس.

إذن فرغم الظلام الذي تحاول إسرائيل فرضه على جهود السلام، ورغم المحاولات الإسرائيلية للتهرب من التزامات السلام، إلا أن هناك تقدما ما تجري الآن صناعته، و لم يأت هذا من فراغ، وإنما أتى لأسباب على رأسها بزوغ موقف عربي متضامن في رفض السياسة الإسرائيلية، وفي التعبير الصريح للوسطاء بأن لكل شيء حدودا، وكذلك بسبب وصول التعنت الإسرائيلي إلى درجة من التبجح والغرور والصلافة جعلت الجميع بمن فيهم أصدقاء لإسرائيل يجفلون من درجة الافتراء التي وصلت إليها السياسة الإسرائيلية.

إننا ونحن نشهد السياسة الإسرائيلية ترتكب الخطأ تلو الخطأ نشهد أيضا رفضا دوليا أكبر لهذه الأخطاء وتصاعدا في نبرة الغضب إزاء هذه السياسات. مسؤوليتنا الآن هي في المتابعة الدقيقة للتطورات على المسرح العالمي واستثمار الفرص التي تتيحها بلا تراجع في تمسكنا القاطع بحقوق الشعب الفلسطيني وحقوق سورية ولبنان في استعادة أراضيها المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفي استمرار الالتزام بالموقف العربي كما تم التعبير عنه في المبادرة العربية التي صدرت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

إن السياسة الإسرائيلية الخرقاء التي لا تترك فرصة لتحقيق السلام في المنطقة إلا وتهدرها، أو مناسبة لخرق القانون الدولي الإنساني كما حدث في غزة إلا وترتكبها، قد آن الآوان للتصدي لها. وقد درست لجنة المبادرة العربية بدائل وخطوات في هذا الشأن، وهي في سبيلها إلى الانتهاء من بلورة خطط بديلة لمواجهة تطورات الموقف سوف يصير اقتراحها لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

إن السياسات الإسرائيلية المنطلقة من شعور إسرائيلي بأنها دولة فوق القانون من شأنها أن تعرّض أمن المنطقة إلى الخطر. فالتهديدات التي تأتينا بين حين وآخر بقدرة إسرائيل على شن حروب جديدة تارة بدافع ما تسميه الردع وتارة بحجة الدفاع عن النفس هي تهديدات غير مقبولة لا يمكن السكوت عنها. إن دول العالم بأسره التي تلتزم بقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي لا يجب أن تقبل مجرد التهديد بتكرار ما حدث في غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ من جرائم لم ننسها ولن نتنازل عن حقوق ضحاياها، وما يحدث يوميا في القدس وفي الضفة الغربية من انتهاكات لحقوق الإنسان في ظل احتلال مهين لا يمكن السكوت عنه. ولا يفوتني هنا أن أشير إلى الوضع الإنساني المتدهور في قطاع غزة التي يعاني أهلها آثار الحرب والحصار الإسرائيلي، وأن أدعو المجتمع الدولي للقيام بواجبه في رفع الحصار عن مليون ونصف مليون فلسطيني يعيش ٨٠ في المائة منهم تحت خط الفقر.

إنه حقا منعطف غير مسبوق، ونحن في غاية اليقظة لكل ما يجري من جهود، ولسنا على استعداد لأن نكون طرفا في عملية مماطلة أو مناورة لإضاعة الوقت بينما الأرض يتم تغيير طبيعتها وديمغرافيتها وجغرافيتها لتجعل قيام دولة فلسطينية حقيقية أمرا مستحيلا، أو أن تضيع القدس الشرقية في خضم الادعاءات المزورة التي تروجها إسرائيل عن القدس التي لا يمكن إلا أن تكون لفلسطين.

وفي هذا، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو أعتقد أنه علينا أن نتحسب الآن لما هو قادم، وأن ندرس مختلف الاحتمالات وعلى رأسها الاحتمال القائم لفشل عملية السلام كلية، وأرجو أن تناقشوا هذا الاحتمال وتداعياته في جلستكم المغلقة مساء اليوم.

الحادي عشر – العراق والسودان واليمن والصومال

إن الأوضاع في العراق كما في السودان واليمن والصومال لا تزال تثير القلق وتدعو إلى المتابعة والدعم حفاظا على وحدتها الترابية واستقرارها السياسي والاجتماعي. ويهمني هنا أن أشير إلى الانتخابات الأخيرة في العراق والتي نهنئ الشعب العراقي بمناسبتها، وإلى التقدم الحادث في السودان والذي لمسناه أثناء اجتماع مجلس الجامعة في دارفور، وأثناء المؤتمر الذي عُقد برعاية الجامعة في جوبا ومن خلال مباحثات الدوحة. إن التحديات التي تواجهها تلك الأقطار العربية مفاتيحها هي أساسا: المصالحة الوطنية الشاملة، وبرامج الإعمار، وإتاحة فرص التنمية والاستثمار بشكل يؤدي إلى استقرار حقيقي للأوضاع السياسية والاقتصادية دون أن يشعر بالغبن ذلك الطرف أو ذاك. وإنني آمل أن يستمر العمل من خلال الجامعة العربية لتحقيق هذين الهدفين، وأن يستمر الالتزام العربي تجاه حل الأزمات التي تهدد أمننا الجماعي كما تهدد سلامة تلك الدول منفردة.

الثاني عشر – إصلاح الجامعة

لقد تقدم كل من اليمن وليبيا بأفكار لتطوير منظومة العمل العربي والأمر فعلا يتطلب إعادة نظر دورية في مدى فعالية المنظمة والنظر في دعمها وتمكينها. لقد أضفنا إلى عمل الجامعة الكثير مما لم يكن موجودا من قبل: قمم اقتصادية واجتماعية، برلمان انتقالي في طريقه لأن يكون دائما، مجلس اقتصادي واجتماعي له دور حاكم في مجالات التنمية على المستوى العربي، مجلس السلم والأمن العربي يختص بمتابعة المشاكل السياسية والأمنية ومن بين مسؤولياته دراسة واقتراح إقامة قوات حفظ سلام عربية، ولجان سيادية تنظر في الأمور ذات الحساسية بخاصة مثل لجنة متابعة جهود السلام التي تقرر في أمور النزاع العربي الإسرائيلي، ومجالس وزارية نشطة، ومنظمات عربية بدأت تنشط وتبعد عن الروتين والنمطية التي طبعت

العمل العربي لعشرات السنين، وهي الآن تتوارى بالنظر إلى جدية الموقف وضغط العمل وجسامة التحديات، ولما أُستجد في عمل الجامعة من نشاط في مختلف نواحي الحياة العربية والإقليمية، وفي كثير من الأحيان أيضا النواحي الدولية ذات الصلة.

إلا أن ذلك كله يُضعفه تردي مستوى كثير من المرشحين لمختلف المناصب. إن الجامعة ليست مرآبا لسيارات قديمة أكل عليها الدهر وشرب، ولا يمكن أن تتقدم أو حتى تؤدي ما عليها بموظفين تنقصهم الكفاءة والخبرة وروح المبادرة المطلوبة.

كما يضعفه تقاعس بعض الدول الأعضاء عن أداء التزامها، هناك عجز كبير في ميزانية الجامعة العربية وفي الصناديق التي تُسهم في حل المشاكل السياسية مثل صندوق الصومال وجزر القمر بدعوى المعونات الثنائية، وقد ثبتت بالدليل القاطع أن أموالاً عربية كثيرة بددت تبديداً في المعونات التي قدمت سابقا للصومال مثلا، بينما الأموال التي خُصصت له من خلال الجامعة العربية لا تزال قائمة لأن الحساب الذي تطلبه الجامعة عسير والمعونات بحساب ومراجعة.

إن الحديث عن إصلاح الجامعة وتطويرها لا يمكن أن يتم دون الالتزام القاطع بالدعم المالي المقرر، ولا يمكن أيضا الحديث عن تنفيذ القرارات دون ضمان تنفيذ الالتزامات المالية في مواعيدها. وسوف أطرح هذا الأمر بتفاصيله وأرقامه في الجلسة المغلقة.

الثالث عشر – الأمين العام

خلال الأعوام التسعة المنقضية، حاولت جهدي أن أنهض بالجامعة العربية، وأن أكون المتحدث باسمها وباسم مجموع العرب، وفي طرح جدول أعمال واسع يقوم على أركان أربعة: السياسية، التنموية، والثقافية، وأخيرا وليس آخرا الإصلاح والتطوير والتحديث.

لا أقول أنني نجحت، ولكن أقول حاولت، وبكل ما أمكنني أن أجمعه وأعتمد عليه من إخلاص وكفاءة وتفان. ولكن لا تستطيع الجامعة العربية أن تستمر هكذا. إن انتخاب الأمين العام للمرحلة المقبلة قادم في القمة الثالثة والعشرين، وهي مناسبة لإعادة تأكيد التزام الجميع بدعم الجامعة العربية والوفاء بالتزاماتها بقرار سيادي من القمة ... هذه واحدة، ومن ناحية أخرى فلا يمكن أن تعمل الأمانة العامة للجامعة عملاً يرتفع إلى مستوى الأداء العالمي للمنظمات الدولية والإقليمية بميزانية قليلة يضيع أكثر من ربعها في التمنع أو عدم القدرة ثم تُتهم الجامعة بأنها مسؤولة عن التراجع العربي والفشل السياسي، بينما المسؤولية تعود على

الإرادة السياسية للدول الأعضاء التي يفترض أن يكون حماسها للعمل العربي والتزامها به هو المحرك لعمل الأمانة العامة للجامعة، وليس العكس.

إنني أتوجه إليكم بطلب رسمي أن تعيدوا النظر في ميزانية الجامعة ومضاعفتها حتى نرفع من مستوى الخبرة التي تلجأ إليها كجامعة في خدمة العمل العربي المشترك، ويوسع من الحضور العربي في مختلف المنابر العالمية سياسية وأمنية وتنموية بيئية وثقافية، ومردود هذا لا يحتاج إلى توضيح ولا يحتمل الشك، كما أنه سيجعل الجامعة العربية قادرة على التحرك في المجالات الحيوية للمصلحة العربية المشتركة ... هذا مطلب مشروع أرجو النظر فيه بكل موضوعية وسرعة وبما يستحق من اهتمام باعتباركم حريصين على مستقبل العمل العربي المشترك وفعاليته ونجاحه.

إنني أطالب بذلك وأنا على وشك إنهاء الولاية التي انتخبتموني لها في ٢٠٠٥، وهو ما أعتقده بالنسبة لي كافيا كفترة خدمة للعرب وعالمهم والعناية بمصالحهم والعمل على علاج مشاكلهم.

لقد قدمت إليكم عددا من الأفكار والمقترحات التي أرجو أن تنظروا فيها بكل ما عُرف عنكم من حكمة وحنكة وحدب على المصالح العربية العليا، خاصة وأن هذه القمة تختتم العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لنبدأ مع القمة القادمة عقدا جديدا أرجو أن يأتي بالخير لنا ولبلادنا ولشعوبنا في العالم العربي على اتساعه.

ق/٢٢ (٠٣/١٠)/٠٣ - نث (٠٢١١)

قائمة أسماء القادة العرب ورؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة (د.ع ٢٢)

قائمة أسماء القادة العرب ورؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة د.ع (٢٢)

مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الدول الأعضاء

- صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية
- صاحب السمو الشيخ سعود بن راشد المعلا عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة أم القيوين دولة الإمارات العربية المتحدة
- سمو الشيخ عبد الله بن حمد بن عيسى آل خليفة الممثل الشخصي لحضرة صاحب الجلالة ملك البحرين
- سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية
- فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيلة رئيس جمهورية جيبوتي
- صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية
- فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان
- فخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية
- فخامة الرئيس شريف شيخ أحمد رئيس جمهورية الصومال
- معالي السيد هوشيار محمود زيباري وزير خارجية جمهورية العراق
- صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء - سلطنة عمان
- فخامة الرئيس محمود رضا عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

  رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
- حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر

- فخامة الرئيس أحمد عبد الله محمد سامبي رئيس جمهورية القمر المتحدة
- حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت
- سعادة السفير خالد زيادة المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية – الجمهورية اللبنانية
- الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
- دولة الدكتور أحمد نظيف رئيس وزراء جمهورية مصر العربية
- صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد المملكة المغربية
- فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية
- فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية